

شرح العلامة المحقق  
إسماعيل بن مصطفى بن محمد كلنبوي  
الشهرية

# كلنبوي

في غلة المنطق

على مذهب الإمام الحنفي  
للإمام أمير الدين الأبهري  
(ت ٦٦٣ هـ)

لتحقيق  
جواد الله بسام صالح





٢٠١٦

شرح العلامة المحقق  
إسماعيل بن مصطفى بن محمد كلنبوي  
الشهير بـ

# كلنبوي

## في علم المنطق

على متن إيساغوجي  
للإمام أثير الدين الأبهري  
(ت ٦٦٣ هـ)

تحقيق  
جاء الله بسام صالح





## بسم الله الرَّحْمَن الرَّحِيم

الحمد لله ربَّ العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، وبعد:

فإنَّ علم الشرع الشريف له قانون وطريقة ومسلك، بل قانون من أدق القوانين، ومسلك من أظهر المسالك، وطريقة من أعدل الطرق، وبهذا القانون تحصَّل الكمالات العلمية الأصلية لترتقي النفوس الإنسانية، ثم تتلوها الكمالات العملية والخلقية التي هي كالفروع لتلك، ولا غنى لأحد عن هذه الأصول أو تلك الفروع.

ونقصد بالقانون هنا الشرائط التي يجب على السالك أن يسلكها لتحقيق تلك الكمالات واكتسابها، وهذا القانون بمثابة شرط للعلم، وهو أيضاً شرط له، لأنَّ كل ما كان شرطاً لعلم الشرع فهو من الشرع، كما قرَّر ذلك العلماء الأعلام.

وإنَّ علم المنطق من علوم الشرع، وهو خادمها، وهو أيضاً من العلوم العقلية عموماً، وقد صنف فيه من العلماء المسلمين الكبار مكانةً وجلالةً قدرٍ من لا يحصون عدداً، ووضعوا فيه المتون العلمية لتعتمد عند أهل العلم وطلبته تدريساً ودراسة وحفظاً وشرحاً، وما قصَّر المختصُّون في رعاية هذه المتون، فعكفوا على عباراتها

بالشرح والتنقيح، والتأصيل والتفريع، والتدليل والتحليل، وإقامة الحجج وقطع الشبه، وغير ذلك من الوظائف العلمية الجادة.

وأقدم للسادة طلبة العلم عموماً، وطلبة علم المنطق خصوصاً، تحقيقاً لشرح الإمام الكليني رحمه الله تعالى على متن الرسالة الأثرية المسماة إيساغوجي للإمام أثير الدين الأبهري رحمه الله تعالى، ورحم العلماء الصادقين أجمعين.

هذا؛ وقد كان من توفيق الباري أني بعد إنهاء التحقيق والتعليق بفترة قرأت هذا الكتاب قراءة شرح أنا وإخوة لي أحبة لم أعرفهم إلا في طلب العلم وعلى مائدة الدرس وتناول المسائل العلمية، وقد قبل معهم على أكثر من نسخة مطبوعة قديمة وحديثة.

وأرجو في هذا التحقيق أن أكون خادماً لا أكثر لطالب عالم مخلص قد لا أعرفه ولا يعرفني، رجاء أن تكتب لنا عنده دعوة يكون بها نجاة من نار تلظى.

وأسأل الله تعالى أن يرفق بي وبالمسلمين أجمعين، وبخاصة أهلي وخلاني وأصحابي ومن يعينني، وأسأله سبحانه أن يرفع أعلام الحق عالية، وأن يجعلها عن كل شبهة خالية، وبكل زينة حالية، لتغدو عند كل حاصلة. والله المستعان.

كتبه من لا يسعفه مع التقصير الكثير

غير رحمة الباري الكبير

## ترجمة العلامة إسماعيل الكلنبويّ

ولمعةٌ من أنباء بعض شيوخه<sup>(١)</sup>

مما يزيدُ العالمَ الدينيَّ قوّةً في الحجج، وتوقّداً في القرينة، واستقامةً في النّظر، ووضوحاً في البيان، وغوّصاً في المعاني الاستزادة من العلوم الكونيّة إلى جنب ما احتواه من العلوم الشرعيّة، فالعالم الذي يجمع بين المعقول والمنقول تكون له المنزلة العليا بين العلماء في جميع الأدوار، بشرط أن يحافظ على التوازن بين معارفه في المعقول والمنقول، بدون أن يسمح لطغيان أحد العلمين على الآخر، فيكونُ مثل هذا العالم قُرّة عيون العلماء، وغرّة ناصعة في جبين الدّهر، فمن قصّر في أحدهما يكون تفكيره متضايقاً الأفق، وبصيرته قصيرة المدى جامداً أو جاحداً، وأمّا من جمع بينهما بشرطه فهو الموفق لخدمة الدين، وتنشئة العلماء الموفّقين.

ومن جمع إلى علم الدّين معارف عصره من الرّياضيّات والطبيعيّات في أوائل القرن الهجريّ المنصرم العلامةُ إسماعيلُ الكلنبويّ صاحب المؤلفات الممتعة في

---

(١) هذه الترجمة مقتبسة من كتاب «مقالات الكوثري» للعلامة التركي محمد زاهد الكوثري عليه

المنطق وآداب المناظرة وعلم أصول الدين والجبر والحساب والهندسة ونحوها من العلوم.

وقد لقيت مؤلفاته الشهرة البالغة، والطيران الحثيث في الأقطار، لكن لا توجد لهذا العالم الفذّ ترجمة شافية في الكتب التي هي بمتناول أيدي علماء هذه الديار، فرأيت ترجمته فائدة لجمهرة أهل العلم، فدونك ترجمته باختصار من الكتب المؤلفة في هذا الشأن:

الكلنبوي هذا هو العلامة المحقق الرياضي المنطقي الأصولي الجليلي النظار الفقيه القاضي الشيخ إسماعيل بن مصطفى بن محمود الكلنبوي نسبة إلى «كَلَنْبَه» بفتحتين فسكون، بالكاف الفارسية، نطقها كالجيم في لهجة مصر بلدة بقضاء «قرق أغاج» في لواء صاروخان من ولاية إزمير، في غربي الأناضول، ولد بها سنة ١١٤٣ هـ من بيت علم وفضل هناك، وأجداده كانوا يتوارثون التدريس والإفتاء في البلدة المذكورة.

وتوفي والده وابنه هذا طفل ليس له من يسهر على تعليمه حتى بقيَ مدّة يسرح في اللّهُو واللّعب مع والدته، ثمّ صادفه أحد أصدقاء والده، وهو يرتع ويلعب مع أقرانه بالجوز، فعاتبه قائلاً له: تَعَسَّأ لك؛ تمضي أيامك باللّهُو واللّعب وأباؤك وأجدادك هؤلاء المشاهير في العلم، فأثّر هذا الكلام فيه جدّ التأثير، فانصرف إلى أن حصّل من مبادئ العلوم ما يؤهله للرحيل إلى إسطنبول لتحصيل العلم هناك، فارتحل إليها، وتلقّى العلوم من أفاضل أساتذتها إلى أن اكتمل بدره.



ومن جملة أساتذته الذين لازمهم العلامة الشيخ عثمان بن مصطفى ابن إبراهيم الياسيني المتوفى سنة ١١٧٨ هـ<sup>(١)</sup>، وهو معروف بالسعة في الفقه وقوة الاستحضار لقواعد العلوم وجودة الإلقاء، ومنهم العلامة الأوحى والجهيد المفرد السيد محمد الأمين بن يوسف بن إسماعيل بن عبد اللطيف الأضالي (الأنطالي)، المعروف بابن مفتي أنطاليا، المدعو بمفتي زاده الكبير، الملقب بخزانة العلوم (آياقلي كتيبخانه)<sup>(٢)</sup>، وهو عمدة الكلنبوي في العلوم وبه تخرّج فيها، وأستاذه هذا كان آية الله في قوّة الحفظ ودقّة الفهم والاتّساع في العلوم، حتّى إنّ العلامة الكبير أحمد جودة باشا، صاحب مجلة الأحكام قال في تاريخه الكبير: إنه لم يطأ أرض إسطنبول بعده من يقارب شأوه في العلم، مع أنه أدرك ورود أمثال المفسّر الآلوسي، والعلامة محمد التميمي، وغيرهما من المشاهير، ولم يكن من ديدنه المبالغة فيما يقول.

ولا بأس في الاستطراد بذكر شيء من أحوال أستاذه هذا، بالنظر إلى أن الكلنبوي عرّس يد هذا الأستاذ الفذّ، والصلة بين براعة الأستاذ وانكشاف مواهب التلميذ أمر غير منكر، فشيخ الكلنبوي هذا ولد في أضاليا سنة ١١١٢ هـ، وتلقّى العلوم عن والده تلميذ محشي مرآة الأصول عبد الرزاق بن مصطفى الأنطاكي،

---

(١) وهو تلميذ علي بن الحسن الكليسي، تلميذ أحمد بن محمد الفاز آبادي، تلميذ محمد بن حمزة الدباغ السيواسي، المعروف بالتفسير، تلميذ علي الكوراني صاحب عبد الله الجزري تلميذ أحمد المجلى وسنده معروف (ز).

(٢) ترجم له المؤلف في كتابه: (التحرير الوجيز ص ٢١).

وعن أبي سعيد محمد بن مصطفى الخادمي تلميذ العلامة أحمد القازآبادي، وعن المحدث أبي محمد عبد الله بن محمد الأماسي، صاحب «نجاح القاري في شرح صحيح البخاري»، في ثلاثين مجلداً، وعن أحمد حازم بن عبد الله الأركليبي الأصل مفتي نوشهر تلميذ والده المتخرج على العلامة علي النشاري القيصري، المشهور وأسانيدهم مبسوبة في أثبات شيوخ مشايخنا رحمهم الله.

فبعد أن أتمّ مفتي زاده هذا العلوم على شيوخه هؤلاء اتّفق أن رأى وكالة المشيخة الإسلامية على أهبة إجراء امتحان بين مشاهير قدماء العلماء المدرسين لتولية المتفوق منهم وظيفة كبرى ذات مرتب ضخم، وكان في ذلك العهد يتولى وكالة المشيخة «وكالة الدرس» التي من اختصاصها الإشراف الفعلي على شؤون العلم في المعاهد العلامة الكبير أستاذ الأستاذة الشيخ أحمد بن محمد القازآبادي، صاحب المؤلفات والشهرة العظيمة، المرحول إليه من الأقطار المتوفى سنة ١١٦٣ هـ، وله عند نفسه أيضاً ما يجعله ينظر إلى كبار علماء عصره بمنظار مصغّر جدّ التصغير، فبادر شيخ الكلنبويّ هذا إلى أن يطلب من القازآبادي أن يأمر بتسجيل اسمه ليمتحن مع هؤلاء الكبار المتسابقين، فقال له القازآبادي بشيء من عدم الاكتراث: هذا امتحان خطير لوظيفة خطيرة ليس لغير المشاهير من العلماء المدرسين فضلاً عن طلبة العلم أن يخاطب تلك الغادة، بطلب التسابق في الامتحان، ولما سمع «مفتي زاده» هذا الكلام منه جوابه قائلاً له: ليس قصدي مزاحمتهم في تلك الوظيفة، وإنما مرادي، وإنما مرادي أن أظهر ما في الزوايا من الخبايا، فتعجب القازآبادي من هذا الجواب الجريء ممن يعده في عداد الطلبة بعد، مع أن كبار أهل

العلم من أهل عصره ما كانوا ليجترئوا على مثل ذلك الجواب، لعظم منزلته عندهم في العلم، فقال له القازآبادي: لك ما تريد.

فكان مفتي زاده أول من قام لما نودي المتسابقون لأجل الامتحان، ولا تسأل عن مبلغ تشدد القازآبادي في امتحانه عن العلوم، لكن أسقط في يده حيث وجده بحراً لا ساحل له في المنقول والمعقول، يكتسح الأسئلة بفائض علومه المتدفقة، حتى اضطر القازآبادي إلى الاعتراف بفضلته والتنويه بأمره، مشيراً إليه بالقعود إلى جنبه، وقائلاً له على ملا الأَشهاد: "أنت خزانة العلوم حقاً"، فبقي «آياقلي كتبخانه» لقباً له طول حياته، وهذا مبدأ انتشار ذكره الرفيع، وبعد وفاة القازآبادي، خلا لمفتي زاده الجو، فأصبح المرجع الوحيد لحل المشكلات في عصره بدون مدافع، بل كان أصحاب الدعاوى العريضة من علماء عصره يذوبون ضالّة أمام علمه الواسع.

وما وقع له في أوائل اشتهاره أن العلامة مصطفى بن محمد السفرجلاني، كان ورد الأستانة، وله ذكاء وغوص في العلوم الأدبية والعقلية، بل يقول عنه المرادي: آية الله في العلوم العقلية، وكان يغشى مجالس الوزراء من أهل العلم، فيكلمهم بما ينم عن دعاوى عريضة في العلوم واستخفاف بعلماء العاصمة، حتى وقع له مثل ذلك في مجلس الوزير العالم محمد راغب باشا مؤلف «سفينة الراغب ودفينة المطالب» فأحب أن يجمعوا بينه وبين عالم من علماء العاصمة يعرفه مقدار نفسه ويقفه عند حده بلطف حتى دعاه ومفتي زاده المذكور إلى سهرة في قصر الباشا، فجرى هناك من الأبحاث العلمية ما يعرفه حالة العلم في العاصمة ويسكته عن

التقول فيهم، وكان هذا المجلس العلمي الذي دام ثلاث ساعات من أفكه المجالس العلمية، كما هو مشهور.

ومن النبذ اللطيفة من أحوالي مفتي زاده هذا أن ملوك الإسلام كان من عاداتهم المتوارثة من أقدم القرون إجراء مناقشات علمية بين العلماء المشاهير في عصر كل منهم في مجالس خاصة في أوقات يحضرها ملك العصر ووزرائه ليستمعوا إلى درس يلقيه كبير من العلماء ويتدب لمناقشه جماعة منهم من المعروفين بجودة الإيراد والإصدار، فيكون مثل هذا المجلس من أمتع المجالس وأنفعها من ناحية تنمية الشعور في القلوب ومن جهة معرفة مراتب علماء العصر من كذب ليكون ولي الأمر على بينة من أحوال العلماء في التولية والترقية وتوسيداً للأمر إلى أهله.

وقد ازدانت صحف التاريخ بأنباء أمثال تلك المجالس في عهد المنصور والمهدي والرشيد والمأمون وغيرهم من خلفاء بغداد، وكذلك ما كان يجري في مجالس الملوك بمصر في عهد الدولة البحرية والدولة البرجية<sup>(١)</sup> من مباحثات العلماء بمحضر الملوك والوزراء، فدونك ما يذكره أبو المحاسن في النجوم الزاهرة من درس ألقاه العلامة الشمس الديري في جامع المؤيد، ودرس ألقاه العلامة السيرامي قبله في جامع الظاهر، وأما ما كان يلقيه الشيوخ بالقلعة المصرية من دروس الحديث بمحضر الملوك والوزراء والعلماء فقل من لا يشير إليها من الأقدمين في تواريخهم وكل ذلك لتلك الغاية الشريفة.

---

(١) دولة المماليك.

وكانت الدولة العثمانية تجري على هذه العادة المتوارثة ينتدب أهل الشأن في كل سنة ثمانية من كبار العلماء للإلقاء كل منهم درساً دينياً من تفسير البضاوي في القصر السلطاني في يوم خاص من شهر رمضان.

ويحضر درس كل عالم منهم جماعة من العلماء لا يقل عددهم عن خمسة عشر- عالماً يناقشونه فيما يليق به بكل حرية، فتجري مباحثاتهم العلمية هذه بمرأى من جلالة الملك ومسمع منه، وبمحضر- من وزارة الدولة، واستمرت هذه العادة المستحسنة إلى انقراض الدولة المذكورة.

وفي عهد السلطان عبد الحميد الأول مناقشات العلماء في تلك الدروس حداً لا يستحسن، حيث لم يكن السائل يقتنع بالجواب ولا المجيب يتمكن من الإقناع لتقارب منازلهم في العلم، فصدر الأمر الملكي بحضور مفتي زاده الكبير في تلك الدروس كلها، ليكون الحكم في المباحثات بينهم، فيقول للمخطئ قد أخطأت، وللمصيب قد أصبت، فعادت مياه المناقشات إلى مجاريها، من غير تعطيل للدروس إذعاناً من الجميع لقوله الفصل.

ولم يزل مفتي زاده هذا ينشئ العلماء طبقة بعد طبقة إلى أن مات سنة ١٢١٢هـ عن مئة سنة بعد وفاة تلامذته كلهم، ولذلك كان كثير من تلاميذ تلاميذه حضروا عليه، وأخذوا عنه الإجازة ليعلو إسنادهم.

فالكلنبوي تخرج على مثل هذا العالم الكبير، فلا غرو إذا هو أبدع في مؤلفاته.

وكان نجاح الكلبنوي في الامتحان للالتحاق بزمرة العلماء المدرسين سنة ١١٧٧ هـ، ولم يزل يدرس ويؤلف ويلازم شيخه ليحل ما يستشكله إلى أن ولي قضاء «يكيشهر فنار» في تساليا سنة ١٢٠٤ هـ ومات بها سنة ١٢٠٥ هـ بعد أن تلقى خطاب عتاب من شيخ الإسلام، ومكتوب على شاهد قبره هناك ما ترجمته: الفاتحة لروح أفضل المتأخرين وعمدة المصنفين إسماعيل الكلبنوي قاضي يكيشهر سابقاً، ولا أدري هل يحافظ اليونان على قبره اليوم أم لا.

ومما يدلُّ على براعته في العلوم الرياضية أنه حضر مهندس فرنسي إلى العاصمة، وقابل وزير الخارجية رئيس الكتاب عما إذا كان في عاصمة العثمانيين من يجيد العلوم الرياضية ويفهم هذا مشيراً إلى جدول قدمه في اللوغاريتمه، فأحال وزير الخارجية ذلك المهندس إلى الكلبنوي، وبعثه إلى بيته، ولما رأى المهندس الشيخ وملابسه وحاله، وحالة بيته، اعتقد أنه لم يلق ما ينشده، ومع ذلك ترك الجدول عند الشيخ، وطلب منهم أن يجاوبه ليوم عينه، ولما ذهب إليه في الميعاد المحدد، وجد الشيخ ألف رسالة ممتعة في اللوغاريتمه في مقالاتين بغاية من الإجادة والتوسع، فتحير المهندس غاية التحير لكون إيجاد جداول اللوغاريتمه في أوروبا قريب العهد إذ ذاك، وقال لوزير الخارجية: لو كان هذا العالم في بلادنا لكانت قيمته بقدر وزنه ذهباً، ثم طلب من الوزير أن يسمح له في أخذ صورة الأستاذ الكلبنوي، فدعوه إلى الوزارة، فلما رأوا ملابسه وجدوها غير صالحة، فنزعوها وألبسوه فروة من طراز ما كان يلبسه وزراء ذلك العهد، فرسم المهندس صورة الكلبنوي، من غير أن يمكنوه

من الامتناع، ثم نزع الفروة، ونظر إلى السورة قائلاً: الحمد لله رأيت نفسي لابس فروة، وكان ذلك سنة ١٢٠١هـ.

وفي عهد السلطان سليم الثالث استعرض الجيش في «كاغدخانه» في الأستانة تحت رعاية جلالة الملك، وأجريت هناك تمرينات حربية، ثم أطلقت مدافع إلى هدف معين، لكن القنابل المرمية طاشت عن المرمى، ولم تصب الهدف، فغضب جلالة الملك من الخطأ في حساب قوة المدفع وبعد المرمى مع الغلط في توجيه المدفع، ولم تكن كيفية إطلاق المدافع إذ ذاك وصلت إلى ما وصلت إليه اليوم من التمام والكمال، فذكر عند جلالاته أحد الأمناء مبلغ براعة الكلبوي في الحسابات الدقيقة والأمور الميكانيكية فأحضر وأمره الملك أن يعدل وضع المدافع، فقام الكلبوي بحساب قوة المدفع وثقل القنبلة وبعد الهدف، وأتم تعديل وضع المدفع على وفق ذلك، ثم أمر بإطلاقه إلى الهدف، فأصابت الطلقات كلها على التعاقب، تحت تصفيق ألوف من المشاهدين، فلقي عمله هذا الاستحسان العظيم عند جلالة الملك وصدر الأمر الملكي الكريم بتخصيص اثني عشر رطلاً من الأرز تصرف كل يوم إلى الأستاذ وذريته مدى الدهر، ولم يزل أحفاده يتقاضون هذا المقدار من الأرز إلى أن غادرنا البلاد.

ومنظر لطيف جداً أن يقوم شيخ من مشايخ الدين بما عجز عنه كبار رجال الفن في ذلك العهد، وكانت الغابة هناك لا تخلو عن ليوث إلى أن تبدلت الأرض، فمدير الرصد هناك كان من المشايخ إلى اليوم، وضياء بك الرياضي البحري المشهور كان تلميذ العلامة الشيخ حسين القارلوي رئيس الفلكيين، وكان يلزمه إلى أن

غادرنا البلاد، وحياة هذا الشيخ الورع القارلوي ملأى بالغرائب أطال الله بقاءه إن كان حياً، ورحمه الله إن كان انتقل إلى الآخرة.

وللكلنبوي من المؤلفات سوى رسالتيه في اللوغاريتمه حاشيته الكبيرة على شرح العضدية للدواني في أصول الدين، وكان كتابه هذا في عداد كتب الدراسة، يعتنى بدرسه غاية الاعتناء، وفيه من التحقيقات ما لا تغني عنه كتب المتقدمين، وله حاشية على كتاب أبي الفتح في تهذيب المنطق، وحاشية عظيمة على كتاب أبي الفتح في الآداب، ولهما المنزلة العليا عند العلماء، باعتبار أنهما تعلمتا طرق التصرف في العلوم وتدريبان على وجوه الانتباه والتيقظ للأجوبة المرضية عند النقاد عن الأسئلة الدقيقة في الفنون، وهذان الكتابان يمثلان خير تمثيل باستطراداتهما في العلوم ما كان عليه العلماء في تلك البلاد في الغوص في عبارات أهل العلم، واستقاء المعاني الدقيقة من مطاوي تلك العبارات على طبق العلوم التي يدرّب عليها الطلاب، فالطالب الذي أتم دروس الفنون ثم تمرن على ما في الكتابين من طرق الفهم ووجوه الأخذ والرد في العلوم يكون على ثقة من النجاح الباهر في امتحان العالمية الكبرى، وهما مثالان متجسدان يفيدان طريق المناقشات في العلم في تلك البلاد، كما أن الشيخ الدسوقي عربي من كبار العلماء كان هنا مثلاً حياً للمناقشات الأزهرية.

ومن مؤلفات الكلنبوي أيضاً:

تعليقه على الفوائد الضيائية للجامي، وشرح الأثرية في المنطق، والبرهان هو كتاب مذهب بديع في المنطق الصوري، ومفتاح باب الموجهات المعروف برسالة



الإمكان، وكان هذا في عداد كتب الدراسة كالبرهان هناك، وأين سوانح التوجهات المستمدة من مفتاح باب الموجهات من الأصل؟ وآداب المناظرة ورسائل الامتحان وتعين القبلة وأضلاع المثلثات وحاشية كبرى على شرح الهداية الأثرية في الحكمة، وتلك الكتب كلها مطبوعة.

وله أيضاً:

العمل بالربيع المجيب، وكسورات الحساب في الكسورات وسائل الأعمال المهمة في الحساب ومسائل الجبر، والحاشية على حاشية عبد الحكيم السالكوتي على شرح السعد للعقائد النسفية، والأخيران بدار الكتب العامة بميدان بايزيد في الأستانة، ووحدة الوجود وهي محفوظة بخزانة الفاتح، كما أن حاشيته على أبي الفتح في الآداب موجودة بها بخطه رحمه الله، وأبو الفتح هذا من أصحاب عصام الدين الإسفراييني معروف عندهم بلقب «مير أبي الفتح»، وقد توفي سنة ٩٧٦ هـ وكان حسيني النسب، فلقب بلقب الأمير، لأن عادة العجم تلقيب الشرفاء بلقب الأمير، ثم يخففونه ويقولون بدله مير.

وكنت رأيت عند الشيخ الكبير القارولوي وعند ضياء بك الرياضي أيضاً بعض رسائل مخطوطة للكلنبوي، ولا أستحضر أسماؤها الآن، أغدق الله على جدته سحائب الرضوان، وأعلى منزلته في غرفات الجنان.

وقد تخرج به علماء أجلاء، منهم قره خليل الأقحصاري، ومحمد أمين بن عثمان الزعفرانبولي، وعبد الوهاب بن عثمان الياسيني شيخ الإسلام فيما بعد، وهو

ابن أستاذه، ونسبة أسرته إلى السورة، حيث كان أحد أجداده وقف وقفاً لقراءة سورة ياسين في بعض الجوامع، فجرى هذا اللقب عليه وعلى أحفاده.

ومن تلاميذ الكلنبوي شيخ المشايخ على الفكري ابن محمد الصالح الأخصوخي، المتوفى في فلبه سنة ١٢٣٦ هـ، منفيّاً بها، وهو ممن تلقى منه ومن شيخه مفتي زاده الكبير وأجيز منهما، كما أجيز من محمد المنيب العيتابي<sup>(١)</sup>، ومن مصطفى الريزوي المعروف بدباغ زاده قاضي مصر، بعد أن تلقى منهما العلم أيضاً، والأخيران أخذوا العلم عن العلامة إسماعيل بن محمد القونوي محشي أنوار التنزيل.

وكل هؤلاء من مشاهير العلماء في تلك البلاد، وأسانيدهم في العلوم المذكورة في أثبات المشايخ ذوي الإسناد، وبالإخصوخي تخرج إبراهيم بن محمد الإسبيري شيخ العلامة سليمان بن الحسن الكريدي، وبالكريدي تخرج الحافظ محمد غالب شيخ علامة الديار الشيخ أحمد شاكر بن خليل الإسطنبولي<sup>(٢)</sup>.

---

(١) ترجم له المؤلف في: (التحرير الوجيز ص ٢٢).

(٢) هؤلاء الخمسة تراجم في: (التحرير الوجيز ص ٢٣)، وما وقع للعلامة الكوثري مع علامة الديار التركية الشيخ شاكر الإسطنبولي أن هذا قدمه في صلاة العصر مؤتماً به في جامع السلطان سليم، والعلامة الكوثري يومئذ دون التاسعة عشر.





## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله الذي خَصَّصَ نَوْعَ الْإِنْسَانِ مِنْ جِنْسِ الْحَيَوَانِ بِاِكْتِسَابِ الْمَجْهُولِ مِنَ الْمَعْلُومِ؛ تَصَوُّراً وَتَضَدِيقاً، وَالصَّلَاةُ عَلَى مُحَمَّدٍ [المبعوث] <sup>(١)</sup> بِقَاطِعِ الْحُجَّةِ وَسَاطِعِ الْبُرْهَانِ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ أَجْمَعِينَ، وَبَعْدُ:

فَلَمَّا التَّمَسَّ بَعْضُ أَصْحَابِي فِي أَثْنَاءِ الْمَذَاكِرَةِ لِلرَّسَالَةِ الْأَثِيرَةِ الْمِيزَانِيَّةِ أَنْ أَكْتُبَ لَهُمْ شَرْحاً يَحُلُّ عُقْدَ أَلْفَاظِهِ وَمُبَانِيهِ، وَيُوضِّحُ الْغَوَامِضَ مِنْ مَعَانِيهِ، وَلَمْ يَنْفَعْنِي التَّعَلُّلُ بِقُصُورِ بَاعِي وَقَلَّةِ مَتَاعِي، فَشَرَعْتُ إِجَابَةً لَأَقْوَاهُمْ بِصُحُفٍ هَادِيَةٍ فِي الْآخِرَةِ وَالْأُولَى، ﴿يَوْمَ يَتَذَكَّرُ الْإِنْسَانُ مَا سَعَى﴾ <sup>(٢)</sup> سَائِيَةً <sup>(٣)</sup> إِلَى النَّجَاةِ عَنِ الدَّاهِيَةِ

(١) ساقطة من الأصل، مثبتة في المطبوعة التركية.

(٢) سورة النازعات، الآية: ٣٥.

(٣) كذا في الأصل، جاء في لسان العرب (١٤ / ٣٦٧): "والسأو: الهمة. يقال: فلان بعيد السأو، أي: بعيد الهمة، وأنشد أيضاً بيت ذي الرمة. قال: وفسره فقال: يعني همّه الذي تنازعه نفسه إليه، ويروى هذا البيت بالشّين المعجمة من السأو، وهو الغاية، والسأو بعدُ الهمّ والتّزاع، يقال: إنك لذو سأو بعيد، أي: لبعيد الهم. والسأو: النية والطوية".

وَالطَّائِمَةِ الْكَبْرَى، اللَّهُمَّ اجْعَلْنَا مِنَ الْوَاصِلِينَ إِلَى الْحَقِّ بِالْحَقِّ، وَاعْفِرْ لَنَا وَلِوَالِدَيْنَا  
وَلِجَمِيعِ الطَّالِبِينَ.

قال الشيخ<sup>(١)</sup> الإمام العلامة قُدَّوَهُ الْحَكَمَاءُ وَأَسْوَةُ الْعُلَمَاءِ أَثِيرُ الدِّينِ الْأَبْهَرِيِّ  
عَشِيَّةُ الْغُفْرَانِ وَالرِّضْوَانِ الْكَبْرَى<sup>(٢)</sup> فِي مُفْتَتَحِ الرِّسَالَةِ:

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) تَبَيَّنَّا بِاسْمِهِ الْعَظِيمِ، وَتَبَرُّكاً بِذِكْرِهِ الْغَنِيِّمِ، وَامْتِثَالاً  
لِمَا قَالَهُ حَبِيبُهُ الْحَلِيمُ، وَهُوَ: كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَمْ يُبْدَأْ فِيهِ بِاسْمِ اللَّهِ فَهُوَ أَبْتَرُ، وَالبَاءُ  
مَتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ مُؤَخَّرٍ يُقَدَّرُ فِي كُلِّ مَقَامٍ فِعْلٌ يُنَاسِبُهُ، فَيُقَدَّرُ فِي مَقَامِ التَّصْنِيفِ:  
بِاسْمِ اللَّهِ أَصَنَّفْتُ، وَفِي مَقَامِ الْقِرَاءَةِ: بِاسْمِ اللَّهِ أَقْرَأُ، وَهَكَذَا.

وَأِنَّمَا يُقَدَّرُ مُؤَخَّرًا لِأَنَّهُ أَهَمُّ وَأَدْلُّ عَلَى الْاِخْتِصَاصِ، وَأَدْخَلَ فِي التَّعْظِيمِ،  
وَأَوْفَقُ لِلْوَجُودِ، لِأَنَّ وُجُودَ اللَّهِ تَعَالَى مُقَدَّمٌ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، وَاسْمُهُ مُقَدَّمٌ عَلَى  
التَّصْنِيفِ، كَيْفَ لَا وَفِيهِ إِشْعَارٌ بِأَنَّهُ لَا يَتِمُّ الْفِعْلُ وَلَا يُعْتَدُّ بِهِ شَرْعاً مَا لَمْ يُصَدَّرْ  
بِاسْمِهِ تَعَالَى لِمَا سَبَقَ مِنَ الْحَدِيثِ، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ الْبَاءُ لِلْاِمْتِعَانَةِ.

---

(١) جاء في حاشية الأصل: قال في القاموس: الشيخ والشيخوخة من استبان فيه السن من خمسين أو  
إحدى وخمسين إلى آخر عمره، وقد يطلق الشيخ على من لم يبلغ هذا السن للتبجيل، وقيل:  
الشيخ هو صاحب الوقار علماً أو عملاً، وكلا المعنيين محتمل. [منه].

(٢) الرضوان مذكّر، فصفته مثله، قال الله تعالى: (ورضوان من الله أكبر)، والله تعالى أعلم.

وَلَكَ أَنْ تَجْعَلَهُ [لِلْمَلَابَسَةِ] <sup>(١)</sup>، فَيَكُونُ الظَّرْفُ حَالاً مِنْ ضَمِيرِ الْفِعْلِ  
المحذوف، والتَّقديرُ: مُتَبَرِّكاً بِاسْمِ اللَّهِ أَشْرَعُ فِي تَأْلِيْفِ هَذَا الْكِتَابِ.

هَذَا ثُمَّ بَعْدَمَا تَيَمَّنَ بِالتَّسْمِيَةِ أَتَى بِالتَّحْمِيدِ، فَقَالَ: (نَحْمَدُ اللَّهَ) أَدَاءً لِشُكْرِ  
بَعْضٍ مَا أَنْعَمَ عَلَيْهِ الرَّبُّ الْحَمِيدُ، وَاقْتِدَاءً لِأَسْلُوبِ الْكِتَابِ الْمَجِيدِ، وَعَمَلًا بِمَا وَقَعَ  
عَلَيْهِ الْإِجْمَاعُ مِنَ السَّلَفِ، وَامْتِثَالًا لَمَّا جَاءَ مِنْ خُصْرَةِ الرِّسَالَةِ مَعْدِنِ الْحَمْدِ  
وَالشَّرَفِ، وَهُوَ: كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَمْ يُبْدَأْ فِيهِ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ فَهُوَ أَقْطَعُ.

وَمَا يُتَوَهَّمُ مِنَ التَّنَافِي بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ، فَمَذْفُوعٌ؛ إِمَّا بِحَمْلِ الْبَدْءِ فِي أَحَدِهِمَا أَوْ  
كِلَيْهِمَا عَلَى الْإِضَافِيِّ أَوْ الْعُرْفِيِّ، وَإِمَّا بِحَمْلِهِ عَلَى مَعْنَى التَّقْدِيمِ، يُقَالُ: بَدَأَ الشَّيْءُ إِذَا  
قَدَّمَهُ، صَرَّحَ بِهِ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ نَاقِلًا عَنِ الْعَرَبِ.

وَالْحَمْدُ هُوَ: الثَّنَاءُ بِاللِّسَانِ عَلَى الْجَمِيلِ الْاِخْتِيَارِيِّ نِعْمَةً أَوْ غَيْرَهَا.

وَالشُّكْرُ: فِعْلٌ يُنْبِئُ عَنْ تَعْظِيمِ الْمُنْعِمِ بِسَبَبِ إِنْعَامِهِ، وَيُقَالُ لَهُ حَمْدًا عُرْفًا،

(١) فِي الْأَصْلِ: لِلْمُقَابَلَةِ، وَيُظْهَرُ مِنَ الْحَاشِيَةِ الْآتِيَةِ أَنَّهُ سَهْوٌ، وَالصَّوَابُ الْمَلَابَسَةُ، كَمَا فِي الْمَطْبُوعَةِ  
التركية. =

= جَاءَ فِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ: قَوْلُهُ: فَيَكُونُ الظَّرْفُ حَالاً أَمْ، كَذَا يَفْهَمُ مِنْ تَفْسِيرِ الْبَيْضَاوِيِّ، وَصَرَّحَ بِهِ  
بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ، لَكِنْ قَالَ بَعْضُ الْأَفَاضِلِ: إِنَّ الْمَفْهُومَ مِنَ الْكَشَافِ وَغَيْرِهِ أَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقَ الْبَاءِ  
عَلَى كِلَا الْمَعْنَيْنِ وَاحِدًا، وَهُوَ أَبْتَدَأَ أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ، وَأَمَّا تَقْدِيرُهُمُ الْمَلَابَسَةَ مُتَبَرِّكاً بِاسْمِ اللَّهِ  
تَعَالَى أَبْتَدَأَ؟ فَلَا إِشْعَارَ فِيهِ بِأَنَّ الْإِبْتِدَاءَ عَلَى وَجْهِ التَّبَرُّكِ، لِأَنَّ الْبَاءَ مُتَعَلِّقَ بِالتَّبَرُّكِ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ  
الشَّرِيفُ الْعَلَامَةُ فِي حَاشِيَةِ الْكَشَافِ، انْتَهَى. [مِنْهُ].

فَيَنْهَئُهَا عُمُومٌ وَخُصُوصٌ مِنْ وَجْهِ.

وفي التعريفِ تَصْرِيحٌ بِكَوْنِ المَحْمُودِ عَلَيْهِ اخْتِيَارِيًّا، وما شاعَ من الحَمْدِ على الصِّفَاتِ غَيْرِ الاختِيَارِيَّةِ، ففي الحَمْدِ لَهُ إِيْمَاءٌ إِلَى أَنَّهُ تَعَالَى فَاعِلٌ مُخْتَارٌ، فَيَتَضَمَّنُ الرَّدَّ عَلَى مَنْ يَقُولُ بِالْإِيجَابِ كَالْفَلَّاسِفَةِ.

وما قِيلَ مِنْ أَنَّ المَحْمُودَ عَلَيْهِ لَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ اخْتِيَارِيًّا، وَإِنْ وَجَبَ كَوْنُ المَحْمُودِ مُخْتَارًا؛ فَلَيْسَ عَلَى مَا يَنْبَغِي، وَلَعَلَّ مَرَادَهُ أَنْ يَقُولَ: لَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ اخْتِيَارِيًّا بِنَفْسِهِ.

هَذَا وَعَدَلِ المَصْنُفُ رَحِمَهُ اللهُ عَنِ الْجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ إِلَى الْفِعْلِيَّةِ تَنْبِيْهًا عَلَى عَجْزِهِ عَنِ اسْتِدَامَةِ الحَمْدِ المفهومةِ مِنَ الاسْمِيَّةِ.

وَاخْتَارَ الْفِعْلَ الْمُضَارِعَ لِيَدُلَّ عَلَى الْاسْتِمْرَارِ وَالتَّجَدُّدِ، وَاخْتَارَ هَذِهِ الصِّيْغَةَ حِكَايَةً عَنْ نَفْسِهِ مَعَ أَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى حَمْدِهِ بِخُصُوصِهِ؛ تَنْبِيْهًا عَلَى أَنَّهُ وَحْدَهُ عَاجِزٌ وَقَاصِرٌ عَنْ حَمْدِهِ تَعَالَى كَمَا هُوَ حَقُّهُ، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ لَا أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ، أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ، فَأَذْرَجَ حَمْدَهُ فِي تَضَاعِيْفِ مَحَامِدِ سَائِرِ الْمُؤْمِنِينَ لَعَلَّهُ يَصِيرُ مَقْبُولًا بِبَرَكَتِهَا، وَعَلَى هَذَا الْمُنْهَاجِ: ﴿إِيَّاكَ تَبَدُّ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِيْثُ﴾<sup>(١)</sup>، وَهَذِهِ الْحِكْمَةُ الْعَظِيْمَةُ وَالْفَائِدَةُ الْجَلِيْلَةُ شَرَعَتْ الْجَمَاعَةُ فِي الصَّلَاةِ.

وَاللَّهُ اسْمٌ لِذَاتٍ وَاجِبِ الوجودِ الْمُسْتَجْمَعِ لِجَمِيعِ صِفَاتِ الْكَمَالِ، وَنُعَوِّثُ



صِفَاتِ الْجَلَالِ وَالْجَمَالِ، الْمُتَقَدِّسِ عَنْ جَمِيعِ صِفَاتِ النَّقْصِ وَسِمَاتِ الْعَجْزِ،  
وَاخْتَلَفَ فِي أَنَّهُ مُشْتَقٌّ وَوَصَفَ فِي أَصْلِهِ ثُمَّ غَلَبَ عَلَيْهِ الْأَسْمِيَّةُ، أَوْ هُوَ اسْمٌ عَلَمِيٌّ  
لَا اسْتِثْقَاءَ لَهُ أَصْلًا، وَالذَّاهِبُونَ إِلَى الْأَوَّلِ عَلَى أَقْوَالٍ مُخْتَلِفَةٍ مُتَعَدِّدَةٍ فِي مَأْخِذِهِ،  
وَالذَّاهِبُونَ إِلَى الثَّانِي أَيْضًا عَلَى اخْتِلَافٍ فِي أَنَّهُ اسْمٌ عَرَبِيٌّ أَمْ هُوَ اسْمٌ عَجَمِيٌّ.

وَالْحَاصِلُ أَنَّ هَذِهِ اللَّفْظَةَ الْجَلِيلَةَ تَحَيَّرَ فِيهَا الْعُقَلَاءُ كَمَا تَحَيَّرُوا فِي مُسَمَّاها، وَإِنَّمَا  
أَتَى بِاسْمِ الذَّاتِ، وَلَمْ يَأْتِ بِاسْمٍ مِنْ أَسْمَاءِ الصِّفَاتِ، حَيْثُ لَمْ يَقُلْ: نَحْمَدُ الْخَالِقَ أَوْ  
الرَّازِقَ أَوْ غَيْرَهُمَا؛ لِلْاِسْتِثْنَاءِ وَالتَّبَرُّكِ بِهِ، وَلِتَلَا يُتَوَهَّمُ اخْتِصَاصُ اسْتِحْقَاقِهِ الْحَمْدَ  
بِمَوْضِعٍ دُونَ وَصْفٍ.

وَلِلتَّنْبِيهِ عَلَى الْاِسْتِحْقَاقِ الذَّاتِيِّ لِلْحَمْدِ؛ فَسَّرَ بَعْضُهُم الْاِسْتِحْقَاقَ الذَّاتِيَّ  
وَالْاِسْتِحْقَاقَ بِجَمِيعِ الصِّفَاتِ، وَالْاِسْتِحْقَاقَ الْوَصْفِيَّ بِالْاِسْتِحْقَاقِ بِبَعْضِهَا.

وَبَعْضُهُمْ فَسَّرَ الْأَوَّلَ بِاِسْتِحْقَاقِهِ تَعَالَى بِصِفَاتِهِ الذَّاتِيَّةِ، وَالثَّانِي بِاِسْتِحْقَاقِهِ  
بِصِفَاتِهِ الْفِعْلِيَّةِ، وَإِنَّمَا فَسَّرُوهُمَا بِهِذَيْنِ التَّفْسِيرَيْنِ لِمَا سَبَقَ مِنْ وُجُوبِ كَوْنِ  
لِلْحَمْدِ عَلَيْهِ اخْتِيَارِيًّا، إِمَّا بِنَفْسِهِ، أَوْ بِأَثَرِهِ الْمُرْتَبَةِ عَلَيْهِ، وَالذَّاتِيُّ مِنْ حَيْثُ هُوَ  
لَيْسَ كَذَلِكَ، أَفَادَهُ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ.

وَبَعْدَ التَّنْبِيهِ عَلَى اِسْتِحْقَاقِهِ الذَّاتِيِّ بِلَفْظَةِ الْجَلَالَةِ، أَرَادَ أَنْ يُنَبِّهَ عَلَى اِسْتِحْقَاقِهِ  
الْوَصْفِيِّ بِبَعْضِ عِظَائِمِ صِفَاتِهِ الْفِعْلِيَّةِ، فَقَالَ:

(عَلَى تَوْفِيقِهِ) التَّوْفِيقُ: جَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِعْلَ عَبْدِهِ مُوَافِقًا لِمَا يُحِبُّهُ وَبِرِضَاهُ.

وقيل: التَّوْفِيقُ عِنْدَ الْأَشْعَرِيِّ وَأَكْثَرِ الصَّحَابَةِ<sup>(١)</sup>: خَلَقَ الْقُدْرَةَ عَلَى الطَّاعَةِ.

وقال إمامُ الْحَرَمَيْنِ هو: خَلَقَ الطَّاعَةَ.

قال الْمُحَقِّقُ الدَّوَانِيُّ: قُلْتُ: الظَّاهِرُ مَا قَالَهُ الْإِمَامُ، فَإِنَّ الْقُدْرَةَ عَلَى الطَّاعَةِ مُتَحَقِّقَةٌ فِي كُلِّ مُكَلَّفٍ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمَرَادُ الْقُدْرَةَ الْمُؤَثَّرَةَ الْقَرِيبَةَ الَّتِي هِيَ مَعَ الْفِعْلِ، كَمَا هُوَ مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ مِنْ أَنَّ الْإِسْطَاعَةَ مَعَ الْفِعْلِ، وَهُوَ عَلَى خِلَافِ مَا عَرَفَهُ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ أَنَّهُ جَعَلَ السَّبَبَ مُوَافِقاً لِلْمُسَبَّبِ. انْتَهَى.

أقول: فَإِذَا كَانَ مُرَادُ الْأَشْعَرِيِّ بِالْقُدْرَةِ فِي تَعْرِيفِهِ مَا مَعَ الْفِعْلِ، فَهُوَ وَتَعْرِيفُ الْإِمَامِ وَالتَّعْرِيفُ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ أَوَّلًا كُلُّهَا مُتَّحِدَةٌ بِحَسَبِ التَّحْقِيقِ<sup>(٢)</sup>، بَلِ الْاِخْتِلَافُ فِي الْأَخِيرِينَ إِنَّهَا هِيَ فِي الْمَفْهُومِ.

ثُمَّ تَعْرِيفُ بَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ أَيْضاً يُسَاوِي سَائِرَ التَّعْرِيفَاتِ بِحَسَبِ التَّحْقِيقِ، إِذِ الْمَرَادُ بِالْمُسَبَّبِ هُوَ سَبَبُ الْخَيْرِ وَالطَّاعَةِ، وَالْمَرَادُ بِالسَّبَبِ هُوَ الطَّاعَةُ بِدَلِيلِ أَنَّ التَّوْفِيقَ مُطْلَقٌ لَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي الْخَيْرِ، وَجَعَلَ سَبَبَ الطَّاعَةِ مُوَافِقاً لَهَا إِنَّهَا هِيَ بِخَلْقِهَا، فَتَأَمَّلْ.

(١) كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَلَعَلَّهَا: أَصْحَابُهُ، أَيِ أَصْحَابِ الْإِمَامِ الْأَشْعَرِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

(٢) جَاءَ فِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ: قَوْلُهُ: مُتَّحِدَةٌ بِحَسَبِ التَّحْقِيقِ، فِيهِ مَسَاحَةٌ، وَالْمَرَادُ تَلَازُمُهَا فِي الْخَارِجِ بِمَعْنَى أَنْ تَحْقُقَ كُلُّ مَنِهَا يَسْتَلْزِمُ تَحْقُقَ الْآخَرِ، وَكَذَا فِي قَوْلِهِ: يُسَاوِي سَائِرَ التَّعْرِيفَاتِ، مَسَاهَلَةٌ، فَالْمَرَادُ الْإِسْتِلْزَامُ الْخَارِجِيُّ لَا الْإِتِّحَادُ الذَّاقِي، فَاعْرِفْهُ. [مِنْهُ].

ثُمَّ إِنَّ كِلَا مِنْهُمَا يَجُوزُ أَنْ يَرَادَ هَهُنَا:

فالمعنى على الأول: نَحْمَدُ اللَّهَ عَلَى جَعْلِهِ فَعَلْنَا مُوَافِقاً لِمَا يُجِبُّهُ وَيَرْضَاهُ، حَيْثُ هَدَانَا لِلإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ، وَجَعَلْنَا مِنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

وعلى الثاني: عَلَى خَلْقِهِ قُدْرَتَنَا عَلَى الطَّاعَةِ.

وعلى الثالث: عَلَى خَلْقِهِ طَاعَتَنَا.

وعلى الرابع: عَلَى جَعْلِهِ سَبَبَ طَاعَتِنَا مِنَ الْعَقْلِ وَالنَّظَرِ الصَّحِيحِ مُوَافِقاً لَهَا. وَمَا كُلُّهَا وَاحِدٌ، كَمَا لَا يَخْفَى.

(وَنَسْأَلُهُ هِدَايَةَ طَرِيقِهِ)، السَّوَالُ: الطَّلَبُ عَلَى وَجْهِ التَّضَرُّعِ وَالِابْتِهَالِ، الْهِدَايَةُ: الدَّلَالَةُ، وَقِيلَ: الدَّلَالَةُ الْمَوْصِلَةُ إِلَى الْبُعْيَةِ، ذَكَرَهُ الْبَيْضاوِيُّ، وَقِيلَ: الدَّلَالَةُ عَلَى مَا يُؤْصَلُ إِلَى الْمَطْلُوبِ، وَقِيلَ: الْهِدَايَةُ خَلْقُ الْإِهْتِدَاءِ، وَاسْتِعْمَالُهَا فِي الدَّلَالَةِ بَجَازٍ، وَفِي مُخْتَارِ الصَّحَاحِ: هَدَيْتُهُ الطَّرِيقَ هِدَايَةً، أَي: عَرَفْتُهُ.

وَالْمَرَادُ مِنْهَا [هَذَا] <sup>(١)</sup> الدَّلَالَةُ، وَالتَّعْرِيفُ لِإِضَافَتِهَا إِلَى الطَّرِيقِ، وَطَرِيقُ اللَّهِ إِلَى هُوَ الْإِيمَانُ، وَمَا يَتَقَرَّرُ عَلَيْهِ مِنَ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ، وَسَوْأَلُ الْهِدَايَةِ إِلَيْهِ تَعَالَى هَهُنَا إِمَّا طَلَبُ الدَّوَامِ وَالثَّبَاتِ عَلَيْهِ، وَإِمَّا طَلَبُ التَّرْقِي وَالْتَدَرُّجِ إِلَى أَنْ بَلَّغَ <sup>(٢)</sup> إِلَى

(١) فِي الْأَصْل: هَذِهِ، اسْمُ إِشَارَةٍ نَازِلٍ إِلَى الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةِ لِلْهِدَايَةِ، وَهُوَ التَّعْرِيفُ، وَأَبْتَنَّا مَا فِي الْمَطْبُوعَةِ التَّرْكِيَّةِ لَوْضُوحِهِ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الْمَرَادِ، وَالْمَالِ وَاحِدٌ عَلَى الْحَالِينِ.

(٢) كَذَا فِي الْأَصْل، أَي: إِلَى الْبَلُوغِ إِلَى قُصُوى مَرَاتِبِ الْكَمَالَاتِ... الخ.

قصوى مراتب الكمالات التي هي مرتبة المشاهدة والوصول.

والواو؛ إمّا عاطفة، فتكون جملة المسألة معطوفة على جملة الحمدلة، وإمّا حالية فتكون حالاً من الضمير المستكن في: (نحمد)، والتقدير: نحمد الله على توفيقه، سائلين منه الدوام والثبات على طريقه، أو الترقى والتدرج في مراتب الكمالات.

ثُمَّ لَمَّا وَجَبَ الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ؛ عقلاً<sup>(١)</sup> لتوسطه بيننا<sup>(٢)</sup> وبين الله تعالى، وتسببه في طرفنا بنعمة الإيمان الذي يقتضي الفلاح والنجاة من النيران، والدخول والخلود في دار الجنان، ومشاهدة جمال الرحمن، ولمعاونتهم<sup>(٣)</sup> له عليه الصلاة والسلام في ظهور الإسلام وشيوعه.

وَشَرَعَا<sup>(٤)</sup> لِقَوْلِهِ تَعَالَى<sup>(٥)</sup>: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا

---

(١) الوجوب العقلي هنا قد يفسر بملاءمة الطبع، فإن النفس مجبولة على مقابلة الإحسان بالإحسان والشكر على صنيع المعروف بالامتنان، والله تعالى أعلم، وليس مراده الوجوب العقلي محل النزاع في الأصول، لأنه سيذكر الوجوب الشرعي فيما يأتي.

(٢) جاء في حاشية الأصل: قوله لتوسطه بيننا، ناظر إلى وجوب الصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام. [منه].

(٣) جاء في حاشية الأصل: قوله: ولمعاونتهم، ناظر إلى وجوب الصلاة على الأصحاب. [منه].

(٤) الوجوب الشرعي أي خطاب الشارع الملزم للمكلف على وجه الحتم.

(٥) جاء في حاشية الأصل: قوله: لقوله تعالى، ناظر إلى وجوب الصلاة على النبي عليه السلام وقوله لما بين ناظر إلى الأصحاب. [منه].

قِيلَ مَا (١)، وَلَمَّا بَيَّنَّ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَيْفِيَّةَ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ حِينَ سُئِلَ بِهِ بِقَوْلِهِ: قُولُوا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ... الحديث (٢).

وَلَمَّا رُوِيَ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: كُلُّ كَلَامٍ لَمْ يُصَدَّرْ بِالصَّلَاةِ عَلَيَّ هُوَ أَتَرُّ؟ أَرَادَ الْمَصْنُفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى إِزْدَافَ التَّحْمِيدِ بِالصَّلَاةِ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ سَالِكًا عَلَى سَبِيلِ تَحْمِيدِهِ، فَقَالَ:

(وَنُصِّلِي عَلَى مُحَمَّدٍ وَعِزَّتِهِ) الصَّلَاةُ: الدُّعَاءُ، وَإِذَا أُضِيفَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى تَكُونُ

(١) سورة الأحزاب، الآية: ٥٦.

(٢) هذا حديث رواه أصحاب الكتب الستة، من طريق جمع من الصحابة رضي الله تعالى عنهم، منهم أبو سعيد الخدري، وأبو حميد الساعدي، وكعب بن عجرة، وبشير بن سعد، وقام الحديث كما جاء في صحيح الإمام مسلم بإسناده رحمه الله عن الحكم، قال: سمعت ابن أبي ليلى، قال: قال لقيني كعب بن عجرة، فقال: ألا أهدي لك هدية؟ خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقلنا: قد عرفنا كيف نسلم عليك، فكيف نصلي عليك؟ قال: «قولوا اللهم صل على محمد، وعلى آل محمد، كما صليت على آل إبراهيم، إنك حميد مجيد، اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد، كما باركت على آل إبراهيم، إنك حميد مجيد» صحيح مسلم (١/ ٣٠٥)، حديث رقم: ٤٠٦.

ويستحب ذكر السيادة عند ذكر سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، جاء في تحفة المحتاج في شرح المنهاج وخواشي الشرواني والعبادي (٢/ ٨٦): "والأفضل الإتيان بلفظ السيادة، كما قاله ابن ظهيرة، وصرح به جمع، وبه أفتى الشارح، لأنَّ فيه الإتيان بما أمرنا به، وزيادة الإخبار بالواقع الذي هو أدب، فهو أفضل من تركه، وإن تردد في أفضليته الإسنوي، وأما حديث «لا تسيدوني في الصلاة» فباطل لا أصل له، كما قاله بعض متأخري الحفاظ".

بمعنى الرَّحْمَةِ باعتبارِ غَايَتِهَا الَّتِي هِيَ مِنَ الْأَفْعَالِ، لَا بِاعْتِبَارِ مَبْدَئِهَا الَّذِي هُوَ مِنَ الْإِنْفِعَالَاتِ، وَعِثْرَةُ الرَّجُلِ نَسْلُهُ وَرَهْطُهُ الْأَدْنُونُ، كَذَا فِي الصَّحاحِ الْجَوْهَرِيِّ، وَالْمَرَادُ هُوَ الْأَلُّ وَالْأَصْحَابُ، وَلَوْ قَالَ: نُصَلِّي وَنُسَلِّمُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَأَصْحَابِهِ مُتَمَثِّلًا لظَاهِرٍ مَا نَزَلَ وَمُوَافِقًا لِمَا اشْتَهَرَ لَكَانَ أَوْلَى وَأَظْهَرَ.

(أَمَّا بَعْدُ) أَمَّا: كَلِمَةٌ فِيهَا مَعْنَى الشَّرْطِ، أَصْلُهَا مَعَهَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ، فَحُذِفَتْ مَعَهَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ وَأَقِيَمَتْ هِيَ مَقَامَهُ، فَلِتَضَمُّنِهَا مَعْنَى الْإِبْتِدَاءِ لَزِمَ دُخُولُهَا عَلَى الْاسْمِ، وَلِتَضَمُّنِهَا مَعْنَى الشَّرْطِ غَلَبَ دُخُولُ الْفَاءِ فِي جَوَابِهَا قَضَاءَ بِحَقِّ مَا كَانَ إِنْقَاءً لَهُ عَلَى قَدْرِ الْإِمْكَانِ.

وَبَعْدُ: ظَرَفٌ مِنَ الظُّرُوفِ الْمَكَائِيَّةِ، لَكِنْ اسْتُعِيرَ هُنَا لِلزَّمَانِ، عَلَى مَا اشْتَهَرَ فِي الْأَلْسِنَةِ، وَقَالَ بَعْضُ الْفُضَلَاءِ: فِيهِ بَحْثٌ، لِأَنَّ أَصْحَابَ اللُّغَةِ قَالُوا: هُوَ مِنَ الظُّرُوفِ الزَّمَانِيَّةِ، وَلَوْ كَانَ فِي الْأَصْلِ مِنَ الْجِهَاتِ السَّتِّ لَبَيَّنُوهُ، سَيِّمًا صَاحِبَ الصَّحاحِ. انْتَهَى، وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ لَكُونِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مَنْوِيًّا، وَالتَّقْدِيرُ: أَمَّا بَعْدُ زَمَنِ الْحَمْدِ وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

(فَهَذِهِ): جَوَابٌ أَمَّا، أَيُّ: فَأَقُولُ: هَذِهِ، وَالْمَشَارُ إِلَى بـ «هذه» الْعِبَارَاتِ الْمُسْتَحْضَرَةِ فِي الدُّهْنِ، سِوَاءٍ قُدِّمَتِ الدِّيَابَجَةُ عَلَى التَّأْلِيفِ أَوْ أُخِّرَتْ، وَسِوَاءٍ كَانَتِ الرِّسَالَةُ عِبَارَةً عَنْ أَيِّ احْتِمَالٍ مِنَ الْإِحْتِمَالَاتِ الَّتِي سَنَذْكُرُهَا.

وَذَلِكَ لِأَنَّ الْغَرَضَ وَصَفُ نَوْعِ تِلْكَ الْعِبَارَاتِ بِكَوْنِهِ رِسَالَةً، وَتَسْمِيَّتُهَا بِهَا، سِوَاءٍ وَجَدَ ذَلِكَ النَّوعُ فِي ضَمْنِ هَذَا الشَّخْصِ أَوْ غَيْرِهِ مِنَ الْأَشْخَاصِ، وَلَا جَرَمَ

أَنَّ ذَلِكَ النَّوعَ لَيْسَ لَهُ وَجُودٌ عَيْنِيٌّ فِي الْخَارِجِ، فَلَا تَكُونُ الْإِشَارَةُ إِلَّا إِلَى الصُّورِ  
الذَّهْنِيَّةِ تَنْزِيلًا لَهَا مِنْزَلَةَ الْأُمُورِ الْحَسِّيَّةِ.

(رِسَالَةٌ) اَعْلَمَ أَنَّ الرِّسَالَةَ وَالكِتَابَ وَمَا جُعِلَ جُزْءًا مِنْهُمَا مِنَ الْفُصُولِ  
وَالْأَبْوَابِ؛ إِمَّا عِبَارَةً عَنْ: الْأَلْفَاظِ، أَوِ الْمَعَانِي، أَوِ النُّقُوشِ، أَوِ الْأَلْفَاظِ وَالْمَعَانِي، أَوِ  
لِلأَلْفَاظِ وَالنُّقُوشِ، أَوِ الْمَعَانِي وَالنُّقُوشِ، أَوِ الْأَلْفَاظِ وَالْمَعَانِي وَالنُّقُوشِ، فَهَذِهِ  
لَاخْتِمَالَاتُ سَبْعَةٍ ذَكَرَهَا الشَّرِيفُ الْعَلَّامَةُ فِي حَاشِيَةِ الْمَطْوَلِ، وَزَادَ بَعْضُهُمْ مَا زَادَ.  
وَالْمَخْتَارُ أَنَّهَا عَنْ <sup>(١)</sup> الْأَلْفَاظِ الْمَعْيَنَةِ الدَّالَّةِ عَلَى الْمَعَانِي الْمَخْصُوصَةِ، فَحِينَئِذٍ  
يَكُونُ إِطْلَاقُ الْأَسْمِ الْمَوْضُوعِ بِإِزَاءِ الْكِتَابِ، كَالْمِفْتَاحِ، أَوْ بِإِزَاءِ أَجْزَائِهِ، كَالْمَقْدَمَةِ  
وَالْفُنُونِ وَالْأَبْوَابِ وَالْفُصُولِ؛ عَلَى الْمَعَانِي أَوِ النُّقُوشِ مَثَلًا بِمَجَازٍ.

(فِي عِلْمِ الْمُنْطِقِ) وَيُسَمَّى عِلْمُ الْمِيزَانِ أَيْضًا.

أَمَّا التَّسْمِيَةُ بِالْأَوَّلِ؛ فَلَأَنَّ النَّطْقَ بَاطِنِيًّا كَانَ أَوْ ظَاهِرِيًّا يَقْوَى وَيَكْمُلُ بِهَذَا  
نَفْنٍ، فَسُمِّيَ بِاسْمِ الْمَشْتَقِّ مِنْهُ.

وَأَمَّا بِالثَّانِي؛ فَلَأَنَّ هَذَا الْفَنَّ بِالنُّسْبَةِ إِلَى الْعُلُومِ كَالْمِيزَانِ بِالنُّسْبَةِ إِلَى  
حُرُوفَاتِ الْحَسِّيَّةِ <sup>(٢)</sup>.

(أَوْرَدْنَا فِيهَا) أَيِ: فِي الرِّسَالَةِ؛ صِفَةً لِلرِّسَالَةِ، أَوْ اسْتِثْنَاءً بَيَانِيًّا، فَتَبَصَّرْ.

(١) قوله: عن، أي عِبَارَةً عَنْ.

(٢) جاء في حاشية الأصل: فسُمِّيَ بِاسْمِ الْمَشْبَهِ بِهِ (نسخة).

(ما يَجِبُ) وَجوباً عادياً أو ادّعائياً (استحضارُهُ لمن يَبْتَدِئُ في شيءٍ من العلوم)، أي عِلْمٍ كَانَ سِوَى المنطِقِ، فلا يَلْزَمُ كَوْنُهُ آلَةً لِنَفْسِهِ.

وهذه العبارة صريحة في أَنَّ آلِيَّتَهُ ليستَ مَحْصُوصَةً بعِلْمٍ دونَ عِلْمٍ، بل هو آلةٌ لجميعِ العلومِ آلِيَّها ومآلِيَّها، ففيها حَتْ وإِغْرَاءٌ على تَعَلُّمِ هذا الفَنِّ، وإِيْهَاءٌ إلى أَنَّهُ ينبغي بَلَّ يَجِبُ للطَّالِبِ أَنْ يُشَمِّرَ سَاقِي الجِدِّ في تحصيله وحِفْظه، لا سِئْماً ما في هَذِهِ الرِّسَالَةِ.

(مُسْتَعِيناً بِاللَّهِ)؛ حَالٌ من الضَّمِيرِ المتَّصِلِ في: أوردنا، والظَّاهِرُ: مستعينين، إِلَّا أَنَّهُ تَسَاهَلَ في العبارة نَظْراً إلى الواقع وإِغْمَاضاً عن ظاهِرِ اللَّفْظِ.

(إِنَّهُ مُفِيدٌ<sup>(١)</sup> الخَيْرِ والجودِ)، ما في هذه الحُطْبَةِ من الصَّنْعَةِ البَدِيعَةِ التي هي مُرَاعَاةُ النَّظِيرِ لا يَخْفَى على اللَّيِّبِ الخبيرِ.

(١) كذا في الأصل، وفي المطبوعة التركية: مفيض.



## تَهْدِ

اعْلَمْ أَنَّ كُلَّ عِلْمٍ مَسَائِلُ كَثِيرَةٌ تَضْبُطُهَا جِهَةٌ وَخَدَّةٌ ذَاتِيَّةٌ أَوْ عَرَضِيَّةٌ.  
الأولى: كَوْنُهَا بِاحِثَةً عَنِ الْأَعْرَاضِ الذَّاتِيَّةِ لَشَيْءٍ وَاحِدٍ حَقِيقِيٍّ أَوْ اعْتِبَارِيٍّ،  
بِاعْتِبَارِهَا تُعَدُّ تِلْكَ الْمَسَائِلُ الْكَثِيرَةُ عِلْمًا وَاحِدًا.

وَالثَّانِيَّةُ تَابِعَةٌ لِلأُولَى، مِثْلَ كَوْنِهَا آلَةً، وَاسْتِثْنَائِهَا غَايَةً، فَمَنْ أَرَادَ تَحْصِيلَ  
شَيْءٍ مِنَ الْعُلُومِ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَعْرِفَهُ بِكِلْتَا الْجِهَتَيْنِ أَوْ إِحْدَاهُمَا <sup>(١)</sup> لِيَقِفَ عَلَى مَسَائِلِهِ  
إِنْجَالًا، فَيَأْمَنَ مِنْ فَوَاتِ شَيْءٍ مِمَّا يَعْنِيهِ بِصَرْفِ الْهِمَّةِ إِلَى مَا لَا يَعْنِيهِ، وَأَنْ يَعْرِفَ  
مَوْضُوعَهُ لِيَتَمَيَّزَ عِنْدَهُ تَمِيزًا تَامًا ذَاتِيًّا، فَيَحْصُلَ لَهُ زِيَادَةٌ بِصِيرَةٍ فِي شُرُوعِهِ، وَأَنْ  
يَعْرِفَ غَايَتَهَا لِيَجْزِمَ بِأَنْ لَيْسَ سَعْيُهُ عَبَثًا، فَيَزِدَادَ جِدًّا وَنَشَاطًا.

فَنَقُولُ فِي تَعْرِيفِ الْمُنْطَقِ بِاعْتِبَارِ الْجِهَةِ الْأُولَى: إِنَّهُ يُنَحَّثُ فِيهِ عَنْ أَحْوَالِ  
الْمَعْلُومَاتِ التَّصَوُّرِيَّةِ وَالتَّصْدِيقِيَّةِ مِنْ حَيْثُ صِحَّةُ إِصَالِهَا إِلَى مَجْهُولٍ كَذَلِكَ.  
وبِاعْتِبَارِ الْجِهَةِ الثَّانِيَّةِ: آلَةٌ قَانُونِيَّةٌ، أَوْ عِلْمٌ بِهَا، تَغْصُمُ مُرَاعَاتِهَا الذَّهْنَ عَنْ

(١) فِي الْأَصْلِ: أَحَدُهُمَا.

الخطأ في الفكر، أو ملكة تغصم الذهن... الخ<sup>(١)</sup>.

وُضِّمَ في التعريف الأول: الموضوع، وهو المعلوماتُ التَّصَوُّرُ والتَّصْدِيقَةُ المَقِيْدَةُ بِصِحَّةِ الإِيصَالِ.

وفي الثاني: الغاية، وهي العِصْمَةُ عن الخطأ في الفكر.

ولكونه باحثاً عن أحوال المعلوماتِ التَّصَوُّرِيَّةِ والتَّصْدِيقِيَّةِ؛ كان له قسمُ تَصَوُّراتٍ وتَصْدِيقَاتٍ، ولكُلٍّ منهما مبادئ ومقاصد، فمباني التَّصَوُّراتِ: الكُلُّ الخمس، ومقاصدُها: القولُ الشَّارِحُ، ومباني التَّصْدِيقَاتِ: القَضَايا وأَحْكَامُها ومقاصدُها: القِيَّاسُ، وله صورةٌ ومادَّةٌ، وهو بِحَسَبِ المادَّةِ خَمْسَةُ أَقْسَامٍ تُسَمَّى الصَّنَاعَاتُ الخَمْسُ، وهي: البُرْهَانُ والجَدْلُ والخطابةُ والشَّعْرُ والمغالطةُ. فانحصر أبوابُ المنطق في تسعة.

ولما كان التَّصْدِيقُ مُتَوَقِّفاً على التَّصَوُّرِ شَرْطاً أو شَطْراً؛ قَدَّمَ مبادئ التَّصَوُّراتِ على التَّصْدِيقَاتِ.

ثمَّ لما كانتِ المقاصدُ موقوفةً على المبادئ؛ قَدَّمَ كلاً من المباديِّين مقاصدَهما.

وقد رَتَّبَ المصنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ تعالى الأبوابَ على وَفْقِ ما أَشْرنا إليه، فصارَ الرِّسالةُ بِبَابِ الكُلِّيَّاتِ، فقال:

(١) الخ، أي: عن الخطأ في الفكر.

## [الباب الأول: مبادئ التصورات] <sup>(١)</sup>

(إيساغوجي)، أي: الباب الأول في مبادي التصورات، وهي إيساغوجي، أي: الكلّيات الخمس، وهو لفظ يوناني سُمّيَت الكلّيات الخمسُ به تسميةً لها باسم المشبه به <sup>(٢)</sup>، حيثُ كان في الأصل اسماً لورْد له خمس ورقات، على ما هو المشهور <sup>(٣)</sup>.

اعلم أن نظّر المنطقيّين إنّما يتعلّق إلى <sup>(٤)</sup> المعاني قصداً وبالذات، وأمّا إلى الألفاظ فإنّما يتعلّق بها تبعاً وبالعرض، لكن لما جرّت العادة إلى توقّف إفادة المعاني

(١) ما بين المعقوفتين ليس في الأصل، بل إضافة من المحقّق.

(٢) جاء في حاشية الأصل: الشبيه (نسخة).

(٣) جاء في حاشية الأصل: هذا غلط صريح وبيان وإو ناشئ عن عدم الاطلاع بلغة اليونان، فإنّ لفظ (إيساغوجي) ليس بمركب، بل هو مفرد أصله (إيساغوكي)، فأبْدِل الكاف بالجيم، كما هو قاعدة التعريب، وهو بمعنى المدخل والمبدأ، ضد المقصد، فأطلقه الحكماء على كلّ من الكلّيات الخمس لكونها مبادئ المنطق، أو على الكلّ باعتبار المجموع، كما أطلقوا لفظ (أرميناس) على مبادئ التصديقات، وأخذ منه فلاسفة الإسلام، فأدرجوا في كتبهم كلّفظ جغرافيا وموسيقى واسطرلاب وآريثماتيقي، كما نقل من إخوان الصفا. [أحمد الطاهر].

(٤) تعدية يتعلّق بحرف الجر إلى، لعله على التّضمنين، والله تعالى أعلم.



## العشق.

وهذه بأسرها غير مُرادّة ههنا، بل المراد هو الدلالة اللفظية الوضعية، لا العقلية، ولا الطبيعية، لعدم انضباطهما، واختلافهما بسبب اختلاف العقول والطبائع، بخلاف الوضعية، فإنّ العقول كلّها مُستوية الأقدام فيها بعد العلم بالوضع، ولهذا قال: اللفظ الدال بالوضع.

(يُبدّل على تمام ما وُضِعَ له) وَضَعًا شَخْصِيًّا كَانَ أَوْ تَوْعِيًّا، فَيَدْخُلُ فِيهِ الدَّلَالَةُ عَلَى الْمَعْنَى الْمَجَازِيَّةِ، كَمَا هُوَ الْمَذْهَبُ الْمَنْصُورُ، وَلَفْظُ التَّمَامِ لِمَجَرَّدِ التَّكْثِيرِ وَلِتَحْسِينَ الْمَقَابِلَةِ، وَإِلَّا فَلَا حَاجَةَ إِلَيْهِ.

(بالمطابقة) أَيْ دَلَالَةً مُلْتَبِسَةً أَوْ مُسَمَّاةً بِالمطابقة، وَإِنَّمَا سُمِّيَتْ: مُطَابَقَةً، لِتَوَافُقِ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى حِينَئِذٍ، مِنْ قَوْلِهِمْ: طَابَقَ النَّعْلُ بِالنَّعْلِ إِذَا تَوَافَقَا<sup>(١)</sup>.

(و) يَدْخُلُ (على جزئه)، أَيْ جُزْءٌ مِمَّا وُضِعَ لَهُ حَالٌ كَوْنُهُ تَابِعًا لِمَا وُضِعَ لَهُ وَتَحَقُّقًا فِي ضَمْنِهِ دَلَالَةً مُلْتَبِسَةً (بِالتَّضَمُّنِ)، سُمِّيَتْ بِهِ لَوْجُودِهَا فِي ضَمْنِ المِطَابَقَةِ سَبَبٌ وَجُودُ الْجُزْءِ فِي ضَمْنِ مَا وُضِعَ لَهُ (إِنْ كَانَ لَهُ جُزْءٌ)؛ احْتِرَازٌ عَمَّا لَمْ يَكُنْ لَهُ حُجْمٌ كَالْوَاجِبِ تَعَالَى وَالنَّقْطَةِ، فَلَا يَتَحَقَّقُ التَّضَمُّنُ فِيهِ حِينَئِذٍ.

فَالْمِطَابَقَةُ لَا تَسْتَلْزِمُ التَّضَمُّنَ، وَالتَّضَمُّنُ يَسْتَلْزِمُهَا، وَأَمَّا اسْتِلْزَامُهَا الْإِتْرَامَ فَهُوَ اخْتِلَافٌ فِيهِ، وَالْحَقُّ أَنَّهَا لَا تَسْتَلْزِمُهُ، وَأَمَّا الْإِتْرَامُ فَيَسْتَلْزِمُ المِطَابَقَةَ قَطْعًا، وَلَا

(١) جاء في المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (١ / ١٢٦): "وحذوت النعل بالنعل قدرتها بها".

يَسْتَلْزِمُ التَّضَمُّنَ، وَأَمَّا اسْتَلْزَامُ التَّضَمُّنِ إِيَّاهُ فَمَظْنَّةٌ خِلَافٍ، وَالْحَقُّ عَدَمُ الْاسْتَلْزَامِ أَيْضاً.

(و) يَدُلُّ (على ما يلزمه)، أَيْ مَا وُضِعَ لَهُ (فِي الذَّهْنِ)، مُتَعَلِّقٌ بِ: يُلَازِمُ دَلَالَةً مُسَمَّاةً (بِالْإِتْزَامِ)، سُمِّيَتْ بِهِ لَكُونِهَا دَلَالَةً عَلَى اللَّازِمِ.  
وَالْمُلَازِمَةُ فِي اللَّغَةِ: امْتِنَاعُ انْفِكَائِ الشَّيْءِ عَنِ الشَّيْءِ.

وَفِي الْإِصْطِلَاحِ: كَوْنُ الشَّيْءِ مُقْتَضِياً لِلْآخِرِ، فَالشَّيْءُ الْأَوَّلُ يُسَمَّى: مَلْزُوماً، وَالثَّانِي: لَازِماً، وَالنَّسْبَةُ بَيْنَهُمَا: مُلَازِمَةٌ، وَلُزُوماً، وَتِلَازِماً، وَيُقَيَّدُ تَارَةً بِقَوْلِنَا: فِي الْخَارِجِ، فَتُسَمَّى مُلَازِمَةٌ خَارِجِيَّةً، كَالْفَرْدِيَّةِ لِلثَّلَاثَةِ، وَأُخْرَى بِقَوْلِنَا: فِي الذَّهْنِ، فَتُسَمَّى ذَهْنِيَّةً، وَالْمُعْتَبَرُ فِي الدَّلَالَةِ الْإِتْزَامِيَّةِ هُوَ هَذِهِ، وَلِذَا قَيَّدَ الْمَصْنُفُ بِقَوْلِهِ: فِي الذَّهْنِ، كَيْفَ وَلَوْ اعْتَبَرَ الْمُلَازِمَةُ الْخَارِجِيَّةَ لَزِمَ عَدَمُ تَحْقِيقِ الدَّلَالَةِ الْإِتْزَامِيَّةِ بِدُونِهَا، وَاللَّازِمُ بَاطِلٌ لِتَحَقُّقِهَا فِي الْأَعْدَامِ الْمُضَافَةِ إِلَى مَلَكَاتِهَا، مَعَ أَنَّ بَيْنَهُمَا تَضَادًّا فِي الْخَارِجِ، فَضْلاً عَنِ التَّلَازِمِ، فَإِنَّ الْجَهْلَ مَثَلًا يَدُلُّ عَلَى الْعِلْمِ الْإِتْزَامِ، إِذْ هُوَ عِبَارَةٌ عَنِ عَدَمِ الْعِلْمِ عَمَّا شَأْنُهُ أَنْ يُعْلَمَ، مَعَ أَنَّ بَيْنَهُمَا مُعَانَدَةً فِي الْخَارِجِ.

فَإِنْ قُلْتَ: الْجَهْلُ إِنْ كَانَ عِبَارَةً عَنِ عَدَمِ الْعِلْمِ، فَالْعِلْمُ جُزْءٌ مَفْهُومِهِ، فَيَكُونُ تَضَمُّناً لَا إِتْزَاماً.

قُلْتُ: الْجَهْلُ مَوْضُوعٌ لِلْعَدَمِ الْمُضَافِ إِلَى الْعِلْمِ، مِنْ حَيْثُ هُوَ مُضَافٌ، وَالْعِلْمُ خَارِجٌ عَنِ الْمَوْضُوعِ لَهُ، وَإِنْ كَانَتْ الْإِضَافَةُ دَاخِلَةً فِيهِ، وَكَذَا الْكَلَامُ فِي سَائِرِ الْأَعْدَامِ.

قَالَ السَّيِّدُ الْعَلَّامَةُ: إِذَا أُخِذَ الْمُضَافُ مِنْ حَيْثُ ذَاتُهُ، فَالْمُضَافُ إِلَيْهِ وَالْإِضَافَةُ  
كِلَاهُمَا خَارِجَانِ، وَإِذَا أُخِذَ مِنْ حَيْثُ هُوَ مُضَافٌ، فَالْإِضَافَةُ دَاخِلَةٌ، وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ  
خَارِجٌ.

هَذَا؛ ثُمَّ أَرَادَ الْمَصْنُفُ تَوْضِيحَ الدَّلَالَةِ الثَّلَاثِ بِالتَّمْثِيلِ، فَقَالَ: (كَالْإِنْسَانِ،  
لِإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى الْحَيَوَانِ النَّاطِقِ بِالمُطَابَقَةِ)، لِكُونِهِ تَمَامَ مَا وُضِعَ لَهُ وَتَوَافَقَ الدَّلَالُ  
وَالْمَدْلُولُ.

(وَعَلَى أَحَدِهِمَا) أَيُّ عَلَى الْحَيَوَانِ وَحَدَهُ، أَوْ عَلَى النَّاطِقِ وَحَدَهُ، فَالْأَوَّلَى عَلَى  
كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، فَافْهَمْ، (بِالتَّضْمِينِ) لِكُونِهِ جُزْءَ مَا وُضِعَ لَهُ، وَتَحَقُّقِهِ فِي ضِمْنِ  
الْمَجْمُوعِ.

(وَعَلَى قَابِلِ الْعِلْمِ وَصَنَعَةِ الْكِتَابَةِ بِالْإِتِّزَامِ) لَخُرُوجِهِمَا عَنِ الْمَوْضُوعِ لَهُ،  
وَلِزَوْمِهِمَا فِي الذَّهْنِ.

فَإِنْ قُلْتَ: كَثِيرًا مَا نَتَصَوَّرُ الْإِنْسَانَ وَلَمْ يَخْطُرْ بَالِنَا أَنَّهُ قَابِلٌ لِلْعِلْمِ وَصَنَعَةِ  
الْكِتَابَةِ، فَكَيْفَ يَكُونُ لَازِمًا لِلْإِنْسَانِ؟

قُلْنَا: الْفَرَضُ كَافٍ لِلتَّمْثِيلِ، فَالْزُّوْمُ هُنَا مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَرَضِ، وَلِذَا تَرَاهُمْ  
يَقُولُونَ: الْمُنَاقَشَةُ فِي الْمَثَالِ لَيْسَتْ مِنْ دَأْبِ الْمُحَصِّلِينَ.

وَهُنَا سُؤَالٌ مَشْهُورٌ، وَهُوَ: أَنَّ كُلًّا مِنْ تَعْرِيفَاتِ الدَّلَالَةِ الثَّلَاثِ يَنْتَقِضُ  
بِالْأُخْرَيْنِ فِيمَا إِذَا وُضِعَ اللَّفْظُ بِالِاشْتِرَاكِ لِلْكُلِّ، وَجُزْئِهِ، وَلَازِمِهِ، كَمَا صَوَّرُوهُ فِي  
لَفْظِ الشَّمْسِ.

وَيُدْفَعُ بَأَنَّ الْحَيِّثَةَ مُعْتَبَرَةً فِي التَّعْرِيفَاتِ الْإِصْطِلَاحِيَّةِ ذُكِّرَتْ أَوْ لَمْ تُذَكَّرْ، فَلَا انْتِقَاصَ.

وَلَمَّا فَرَعَ عَنْ بَيَانِ أَقْسَامِ دَلَالَةِ اللَّفْظِ، شَرَعَ فِي بَيَانِ أَقْسَامِهِ، فَقَالَ: (ثُمَّ اللَّفْظُ)، ثُمَّ لِلتَّرَاخِي فِي الرُّتَبَةِ، وَاللَّفْظُ جَارٍ عَلَى حَدِيثِ إِعَادَةِ الشَّيْءِ مَعْرِفَةً، أَيْ: اللَّفْظُ الدَّالُّ بِالْوَضْعِ.

(إِمَّا مُفْرَدٌ) قَدْ يُطْلَقُ الْمَفْرَدُ وَيُرَادُ بِهِ: مَا يُقَابِلُ الْمُتَنَّى وَالْمَجْمُوعَ، وَهُوَ الْوَاحِدُ. وَقَدْ يُطْلَقُ وَيُرَادُ بِهِ: مَا لَيْسَ بِمُرَكَّبٍ، وَهُوَ الْمُرَادُ هَهُنَا بِقَرِينَةِ الْمَقَابَلَةِ، (وَهُوَ الَّذِي لَا يُرَادُ بِالْجُزْءِ مِنْهُ دَلَالَةٌ عَلَى جُزْءٍ مَعْنَاهُ) بَأَنَّ: لَا يَكُونُ لَهُ جُزْءٌ أَصْلًا، سَوَاءً كَانَ لِمَعْنَاهُ جُزْءٌ نَحْوُ: ق، عَلِمًا لِلشَّخْصِ، أَوْ لَا، نَحْوُ: ق، عَلِمًا لِمَا صَدَقَ عَلَيْهِ النُّقْطَةُ.

أَوْ بَأَنَّ: يَكُونُ لَهُ جُزْءٌ لَا يَكُونُ لَهُ مَعْنَى، سَوَاءً كَانَ لِمَعْنَاهُ جُزْءٌ (كَالْإِنْسَانِ)، أَوْ لَا، كَالنُّقْطَةِ، أَوْ بَأَنَّ يَكُونُ لَهُ جُزْءٌ وَمَعْنَى، لَكِنْ لَا يَدُلُّ عَلَى جُزْءٍ الْمَعْنَى، نَحْوُ: عَبْدَ اللَّهِ، عَلِمًا، أَوْ يَدُلُّ عَلَى جُزْءٍ الْمَعْنَى، لَكِنْ لَا يَكُونُ دَلَالَتُهُ مُرَادَةً، كَالْحَيَوَانِ النَّاطِقِ، عَلِمًا لِشَخْصِ الْإِنْسَانِ، كَذَا قَالُوا.

وَأُظُنُّ أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ: عَبْدَ اللَّهِ، عَلِمًا، وَبَيْنَ: الْحَيَوَانِ النَّاطِقِ، عَلِمًا لِشَخْصِ الْإِنْسَانِ، مُحْكَمٌ، أَلَّا يَرَى أَنَّ عُلَمَاءَ النَّحْوِ مِنْهُمْ الْمُحَقِّقُ الْجَامِعِيُّ عَرَفُوهُ بِأَنَّهُ مَا لَا يَدُلُّ جُزْؤُهُ عَلَى جُزْءٍ مَعْنَاهُ، وَتَرَكُوا قَيْدَ عَدَمِ الْإِرَادَةِ.



(وَأَمَّا مُؤَلَّفٌ) يُرَادُفُهُ الْمَرْكَبُ عَلَى مَا هُوَ الْحَقُّ، وَالْقَوْلُ، كَمَا قَالَهُ غَيْرُ قَائِلٍ.

(وَهُوَ الَّذِي لَا يَكُونُ كَذَلِكَ) أَيُّ: الَّذِي يُرَادُ بِالْجُزْءِ مِنْهُ دَلَالَةٌ عَلَى جُزْءٍ مَعْنَاهُ، لَهَا، (كِرَامِي الْحَجَارَةِ)، فَإِنَّ الرَّمِيَّ يَدُلُّ عَلَى ذَاتِهَا الرَّمِيَّ، وَالْحَجَارَةُ تَدُلُّ عَلَى الْفَرَادِ مِنْ نَوْعِ الْحَجَرِ، فَيَكُونُ مُرَكَّبًا.

وَقَدَّمَ الْمَفْرَدَ عَلَى الْمُؤَلَّفِ لِكَوْنِ الْمَفْرَدِ جُزْءَ الْمُؤَلَّفِ لَفْظًا وَمَعْنَى.

وَالْجُزْءُ مُقَدَّمٌ عَلَى الْكُلِّ طَبْعًا<sup>(١)</sup>، مَعَ أَنَّ الْمَقْصُودَ هُوَ التَّقْسِيمُ، وَالتَّعْرِيفُ لِنَهْمٍ، وَالتَّقْسِيمُ يُعْتَبَرُ فِيهِ جَانِبُ الْأَفْرَادِ دُونَ الْمَفْهُومِ.

وَقَدْ نَظَرَ صَاحِبُ الشَّمْسِيَّةِ إِلَى الْمَفْهُومِ، فَقَدَّمَ الْمُؤَلَّفَ بِنَاءً عَلَى كَوْنِ مَفْهُومِهِ وَجُودِيًّا.

وَلَكَّ أَنْ تَقُولَ: قَدَّمَ الْمَفْرَدَ لِكَوْنِ الْمُؤَلَّفِ غَيْرَ مَبْحُوثٍ عَنْهُ فِي هَذَا الْبَابِ، فَلَذِكْرُ الْمُؤَلَّفِ ههنا إِنَّمَا هُوَ اسْتِيفَاءٌ لِلْأَقْسَامِ.

ثُمَّ إِنَّ لِكُلِّ مِنْهُمَا أَقْسَامًا لَا بَأْسَ أَنْ تُشِيرَ إِلَيْهَا إجمالاً، فَتَقُولُ:

أَمَّا الْمَفْرَدُ؛ فَإِنَّ دَلَّ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهِ بَلَا اقْتِرَانٍ بِأَحَدِ الْأَرْزَمَةِ؛ فَاسْمٌ، وَمَعَ الْاِقْتِرَانِ؛ فَكَلِمَةٌ، وَإِنْ لَمْ يَدُلَّ بِنَفْسِهِ بَلِ احْتِاجَ فِي دَلَالَتِهِ إِلَى ضَمِيمَةٍ؛ فَأَدَاةٌ.

---

(١) المتقدم بالطبع: هو الشيء الذي لا يمكن أن يوجد شيء آخر إلا وهو موجود، وقد يمكن أن يوجد هو ولا يكون الشيء الآخر موجوداً، مع كون المتقدم بالطبع غير مؤثر في وجود المتأخر، كتقدم الواحد على الاثنين (تعريفات الجرجاني).

ثُمَّ الْاسْمُ؛ إِنْ كَانَ مَعْنَاهُ وَاحِدًا مُتَشَخِّصًا، بِحَيْثُ لَا يَقْبَلُ الشَّرَكَةَ فِي التَّصَوُّرِ؛ فَجُزْئِي حَقِيقِي، وَإِنْ كَانَ وَاحِدًا غَيْرَ مُتَشَخِّصٍ، بِحَيْثُ يَقْبَلُ الشَّرَكَةَ فِيهِ؛ فَكُلِّي، كَمَا سَيَفْصِّلُهَا الْمُصَنِّفُ.

وَالْكُلِّيُّ إِنْ اسْتَوَتْ أَفْرَادُهُ الذَّهْنِيَّةُ أَوْ الْخَارِجِيَّةُ فِي حُصُولِهِ فِيهَا وَصِدْقِهِ عَلَيْهَا؛ فَمُتَوَاطِيٌّ، كَالشَّمْسِ وَالْإِنْسَانِ، وَإِلَّا؛ فَمُشَكَّكٌ، كَالْوُجُودِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْوَاجِبِ وَالْمُمْكِنِ.

وَإِنْ كَانَ مُتَعَدِّدًا، فَإِنْ وُضِعَ بِإِزَاءِ كُلِّ مِنَ الْمَعَانِي عَلَى السَّوِيَّةِ؛ فَمُشْتَرَكٌ، وَإِنْ وُضِعَ لِوَاحِدٍ مِنْهَا وَنُقِلَ إِلَى الْبَاقِي؛ فَإِنْ تَرَكَ الْأَوَّلُ؛ فَمَنْقُولٌ عُرْفِيٌّ إِنْ كَانَ النَّاقِلُ عُرْفًا، وَاصْطِلَاحِيٌّ إِنْ كَانَ خَاصًّا، وَشَرْعِيٌّ إِنْ كَانَ شَرْعًا، وَإِنْ لَمْ يُتَرَكَ الْأَوَّلُ؛ فَإِنْ اسْتُعْمِلَ فِيهِ؛ فَحَقِيقَةٌ، وَإِنْ اسْتُعْمِلَ فِي الْمَنْقُولِ إِلَيْهِ، فَمَجَازٌ.

وَأَمَّا الْمَرْكَبُ؛ فَإِنْ أَفَادَ الْمَخَاطَبَ فَائِدَةً تَامَةً بِحَيْثُ يَصْحُحُ الشُّكُوتُ عَلَيْهِ فَتَامٌ، وَإِلَّا فَنَاقِصٌ.

ثُمَّ التَّامُّ إِنْ احْتَمَلَ الصِّدْقَ وَالْكَذِبَ؛ فَفَقْصِيَّةٌ، وَإِلَّا؛ فَإِنْشَاءٌ.

وَالْإِنْشَاءُ إِنْ لَمْ يَدُلَّ عَلَى طَلَبٍ بِحَسَبِ الْوَضْعِ؛ فَتَنْبِيْهٌ، كَالنِّدَاءِ وَالتَّمْنِيِ وَالْعَرْضِ، وَإِنْ دَلَّ بِحَسَبِ الْوَضْعِ؛ فَاسْتِفْهَامٌ، وَإِنْ دَلَّ عَلَى طَلَبٍ غَيْرِهِ؛ فَمَعِ الْخُضُوعِ؛ سُؤَالٌ وَدُعَاءٌ مُطْلَقًا، وَمَعَ التَّسَاوِيِ؛ التِّيَاسُّ مُطْلَقًا، وَمَعَ الْاسْتِعْلَاءِ؛ أَمْرٌ إِنْ كَانَ الْمَطْلُوبُ فِعْلًا، وَنَهْيٌ إِنْ كَانَ كَفًّا عَنْهُ.

وَأَمَّا غَيْرُ التَّامِّ فَهُوَ أَيْضًا إِمَّا: تَقْيِيدِيٌّ، ك: الْحَيَوَانِ النَّاطِقِ، أَوْ: إِضَافِيٌّ، ك:

هَلَام زَيْد، أو غيرهما، ك: الرَّجُلِ.

والمفرد؛ إمَّا كُلِّيٌّ، فالكُلِّيَّةُ والجزئيةُ وما سَيَأْتِي من الذَّاتِيَّةِ والعَرَضِيَّةِ  
أوصافٌ للمعاني أَوَّلًا وبالذَّاتِ، وَلَلْفِظِ<sup>(١)</sup> ثانياً وبالعَرَضِ، فتقسيمُ اللَّفْظِ إليها مجازٌ،  
وإِذَا فَعَلَ المصنِّفُ ذلكَ تَسْهِيلاً لِلْمُبْتَدِي.

(وَهُوَ) أي: المفردُ الكُلِّيُّ (الذي) أي: اللَّفْظُ الذي (لا يَمْنَعُ نَفْسُ تَصَوُّرِ  
المفهومِ عن وقوعِ الشَّرِكَةِ فيه)، أي ذلكَ في المفهومِ مِنْ حَيْثُ هُوَ مُتَصَوِّرٌ، مَعَ قَطْعِ  
النَّظَرِ عن البرهانِ والوجودِ الخارجيّينِ اللَّذَيْنِ يَمْنَعَانِ عَنِ الشَّرِكَةِ وَيَدُلَّانِ عَلَى  
الوَاحِدَةِ والجزئيةِ، فَيَشْمَلُ الكُلِّيُّ المُنْحَصِرُ في شَخْصٍ، كالواجِبِ تعالى والشَّمْسِ،  
لِإِنَّ تَصَوُّرَ مَفْهُومِ الواجبِ مِنْ حَيْثُ هُوَ مُتَصَوِّرٌ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عن البرهانِ  
التَّوْحِيدِيِّ لا يَمْنَعُ الشَّرِكَةَ فِي ذلكَ، وَكَذَا مَفْهُومُ الشَّمْسِ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنِ  
الوجودِ الخارجِيِّ لا يَمْنَعُ الشَّرِكَةَ أَيْضاً، وَيَشْتَمِلُ أَيْضاً عَلَى الكُلِّيَّاتِ الفَرَضِيَّةِ مِنْ  
لَحْوٍ: اللَّاشِيءِ وشريكِ الباري، فَإِنَّ أَمْثَالَ ذلكَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا فَرْدٌ فِي الخَارِجِ فَضْلاً  
عَنِ وقوعِ الشَّرِكَةِ إِلَّا أَنَّ نَفْسَ تَصَوُّرِ مَفْهُومَاتِهَا لا يَمْنَعُ الشَّرِكَةَ بَيْنَ أَفْرَادِهَا  
الْفَرَضِيَّةِ<sup>(٢)</sup>، وَإِنَّمَا يَتَكَلَّفُ فِي إِدْخَالِ أَمْثَالِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ، بِنَاءً عَلَى أَنَّ قَوَاعِدَهُمْ

(١) في الأصل: اللفظ.

(٢) تكرر في الأصل العبارة الآتية: (من لَحْوٍ: اللَّاشِيءِ وشريكِ الباري، فَإِنَّ أَمْثَالَ ذلكَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ  
لَهَا فَرْدٌ فِي الخَارِجِ فَضْلاً عَنِ وَقُوعِ الشَّرِكَةِ إِلَّا أَنَّ نَفْسَ تَصَوُّرِ مَفْهُومَاتِهَا لا يَمْنَعُ الشَّرِكَةَ بَيْنَ  
أَفْرَادِهَا الفَرَضِيَّةِ)، وهو سهو، والله تعالى أعلم.

عامّة شاملة على الموجودات والمعدومات.

وإنّما قال: نفس تصوّر مفهومه، ولم يقل: نفس تصوّره، لما عرفت أنّ مورد القسمّة هو اللفظ لا المفهوم، وبهذا يندفع توهم لزوم المفهوم للمفهوم، (كالإنسان)، فإنّ مفهومه الحيوان الناطق، وتصور هذا المفهوم لا يمنع عن وقوع الشّركة بين كثيرين، وهو ظاهر.

(وإنّما جزئيّ، وهو الذي يمنع نفس تصوّره عن ذلك)، أي عن وقوع الشّركة فيه (كزيد)، فإنّ مفهومه الحيوان الناطق مع التعيّن والتشخيص، وهو من حيث هو متصور مانع عن وقوع الشّركة فيه، وهذا جزئيّ حقيقي لا يبحث عنه في هذا الفن، وإنّما ذكره في هذا المقام تكميلاً للأقسام، وتصوراً لمفهوم الكلّي على التّمام، ولهذا ولما علّمت بما مرّ قدّم الكلّي عليه.

اعلم أنّ الجزئيّ كما يطلق على هذا المعنى، كذلك يطلق على كلّ أخصّ تحت الأعمّ، ويسمّى الجزئيّ الإضافي، وهو أعمّ مطلقاً من الحقيقي، لأنّ كلّ جزئيّ حقيقيّ فهو إضافيّ من غير عكسٍ كليّ.

أمّا بيان الأوّل، فلأنّ كلّ شخصٍ مندرج تحت الماهيّة الكلّيّة.

وأمّا الثاني، فلجواز كون الجزئيّ الإضافيّ كليّاً، كالإنسان، فإنّه جزئيّ إضافيّ لدخوله تحت الحيوان.

ولمّا فرغ من مباحث الألفاظ شرع في بيان إنساغوجي، فقال:

(والكُلِّيُّ إمَّا ذاتيُّ)، الذَّاتِيُّ يُطْلَقُ تَارَةً عَلَى مَا هُوَ دَاخِلٌ، وَأُخْرَى عَلَى مَا  
لَيْسَ بِخَارِجٍ، إمَّا بِالِاشْتِرَاكِ أَوْ بِالْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ، وَالثَّانِي هُوَ الْمُرَادُّ هَهُنَا<sup>(١)</sup>، (وَهُوَ  
الَّذِي يَدْخُلُ فِي حَقِيقَةِ جُزْئِيَّاتِهِ)، أَيُّ: لَا يُخْرَجُ عَنْ حَقِيقَةِ جُزْئِيَّاتِهِ (كَالْحَيَوَانِ  
بِالنَّسَبَةِ إِلَى الْإِنْسَانِ وَالْفَرَسِ)، فَإِنَّهُ لَيْسَ بِخَارِجٍ عَنْ حَقِيقَتِهِمَا، بَلْ دَاخِلٌ.

فَالْكُلِّيُّ؛ إمَّا أَنْ يَكُونَ نَفْسَ مَا هِيَ مَا تَحْتَهُ مِنَ الْأَفْرَادِ أَوْ دَاخِلًا فِيهَا، أَوْ  
خَارِجًا عَنْهَا، وَالْأَوَّلُ هُوَ النَّوْعُ، وَالثَّانِي هُوَ إمَّا أَنْ يَكُونَ تَمَامَ الْمُشْتَرَكِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ نَوْعِ  
الْخَرِّ، وَهُوَ الْجِنْسُ، أَوْ لَا، وَهُوَ الْفَصْلُ، وَالثَّالِثُ إمَّا تَخْصُوصٌ بِحَقِيقَةٍ وَاحِدَةٍ، وَهُوَ  
الْخَاصَّةُ، أَوْ لَا، وَهُوَ الْعَرَضُ الْعَامُّ.

وَإِذَا قَدْ عَرَفْتَ مَا هُوَ الْمُرَادُّ مِنَ الذَّاتِيِّ<sup>(٢)</sup>؛ عَرَفْتَ أَنْ لَا يَرِدُ أَنْ يَقَالَ: إِنَّ النَّوْعَ  
هَلْ الذَّاتِ، فَكَيْفَ يَكُونُ ذَاتِيًّا؟ فَلَا حَاجَةَ إِلَى أَنْ يُجَابَ عَنْهُ بِأَنَّ الذَّاتَ كَمَا يُطْلَقُ  
هَلْ لِنَفْسِ الْحَقِيقَةِ، كَذَلِكَ يُطْلَقُ عَلَى مَا صَدَقَتْ عَلَيْهِ مِنَ الْجُزْئِيَّاتِ فَيُرَادُّ الثَّانِي

(١) طريقة الشرح تأويل الدخول بعدم الخروج؛ ليشمل ما يساوي الحقيقة، فإنها وإن لم تكن داخلية  
إلا أنها ليست بخارجة.

(٢) أي إن المراد بالذاتي: ما ليس خارجاً عن الحقيقة، وذلك يتناول المساوي للحقيقة، وليس المراد  
به ما كان داخلياً، لأن ذلك لا يتناول المساوي للحقيقة، فلا يرد السؤال المذكور، إذ إن النوع  
الذي هو عين حقيقة الذات ذاتي، لكونه ليس بخارج عن حقيقة الذات.

فَيَصِحُّ النَّسْبَةُ<sup>(١)</sup>، ولا إلى أَنْ يُقَالَ: يجوزُ أَنْ يُرَادَ أَعْمٌ مِنْهَا فَيُرَادُ فِيهَا عَدَا النَّوعِ  
الْمَاهِيَّةُ، وفي النَّوعِ الْأَفْرَادُ<sup>(٢)</sup>.

وَبِمَا عَرَفْتَ أَيْضاً مِنْ أَنَّ الدُّخُولَ مُؤَوَّلٌ بِعَدَمِ الْخُرُوجِ، لَا يَزِدُّ سُؤَالَ الْمَنَافَةِ  
بَيْنَ التَّعْرِيفِ وَالتَّقْسِيمِ.

(و) الْكُلِّيُّ (إِمَّا عَرَضِيٌّ وَهُوَ الَّذِي) يَكُونُ مُلْتَبِساً بِخِلَافِهِ، أَيْ خِلَافِ  
الذَّاتِيِّ، وَهُوَ الَّذِي يَخْرُجُ عَنْ حَقِيقَةِ جُزْئِيَّاتِهِ، (كَالضَّاحِكِ بِالنَّسْبَةِ إِلَى الْإِنْسَانِ)،  
فَإِنَّهُ خَارِجٌ عَنْ حَقِيقَةِ الْإِنْسَانِ، وَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّ الذَّاتِيَّ مُنْحَصِرٌ فِي الثَّلَاثَةِ، مَعَ  
وَجْهِ الانْحِصَارِ.

وَلَكَ فِي وَجْهِ الانْحِصَارِ وَجْهٌ آخَرٌ، وَهُوَ أَنَّهُ؛ إِمَّا مَقُولٌ فِي جَوَابِ: مَا هُوَ؟  
أَوْ جَوَابِ: أَيُّ شَيْءٍ هُوَ فِي ذَاتِهِ؟ الثَّانِي: الْفَضْلُ، وَالْأَوَّلُ؛ إِمَّا بِحَسَبِ الشَّرِكَةِ فَقَطْ،

(١) هذا هو الجواب الأول الذي لا حاجة له على طريقة الشرح من تأويل الداخل بغير الخارج،  
وهو: أن الذات يطلق بإزاء شيئين: الحقيقة، أفراد الحقيقة، فإذا أردنا الأفراد كان النوع ذاتياً  
بالنسبة لها أي داخلياً في حقيقتها، مثاله: الحيوان الناطق ذاتي بالنسبة لزيد.

(٢) هذا هو الجواب الثاني الذي لا حاجة له على طريقة الشرح من تأويل الداخل بغير الخارج،  
وهو: أن الذات يطلق على ما هو أعم من الماهية، وهو يصدق بشيئين: الماهية، والأفراد. ولعل  
الفارق بين هذا الجواب والذي قبله أن الذات هنا تطلق على قدر مشترك بين الماهية وأفرادها،  
بخلاف الجواب الأول فإن الذات تطلق على معنيها من باب الاشتراك أو الحقيقة والمجاز.  
والله تعالى أعلم.

أَوْ بِحَسَبِ الشَّرَكَةِ وَالْخُصُوصِيَّةِ مَعًا، الثَّانِي: النَّوْعُ، وَالْأَوَّلُ: الْجِنْسُ.

وهذا إجمال ما فَصَّلَهُ الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ: (وَالذَّاتِيُّ) المَعْهُودُ الَّذِي هُوَ مَا لَا يَكُونُ مَعَارِجاً عَنْ حَقِيقَةِ جُزْئِيَّاتِهِ (إِمَّا مَقُولٌ فِي جَوَابِ مَا هُوَ بِحَسَبِ الشَّرَكَةِ فَقَطْ) وَفِي بَعْضِ النُّسخِ: الْمُحْضَةِ، بَدَلُ: فَقَطْ، وَمُؤَدَّاهُمَا <sup>(١)</sup> وَاحِدٌ، وَفِي بَعْضِ النُّسخِ لَمْ يَقَعْ شَيْءٌ مِنْهُمَا، وَلَا هَبِيزٌ فِيهِ، إِذِ الْحَضَرُ مُسْتَفَادٌ مِنْ قَسِيمِهِ (كَالْحَيَوَانِ بِالنَّسْبَةِ إِلَى الْإِنْسَانِ وَالْفَرَسِ)، لِأَنَّ الْحَيَوَانَ إِمَّا أَنْ يَقَعَ جَوَاباً لِقَوْلِنَا: مَا الْإِنْسَانُ؟ وَمَا الْفَرَسُ؟ مَثَلًا، لَا لِ: مَا الْإِنْسَانُ؟ فَقَطْ، وَلَا لِ: مَا الْفَرَسُ؟ وَحْدَهُ، فَإِنَّ السُّؤَالَ عَنْ أَحَدِهِمَا إِنَّمَا هُوَ مِنْ تَمَامِ مَا هَيْئَتِهِ، وَلَيْسَ الْحَيَوَانُ تَمَامَ مَا هَيْئَةٍ كُلِّ مِنْهُمَا، بَلْ تَمَامُ الْمَاهِيَةِ الْمَشْرُوكَةِ بَيْنَهُمَا.

(وَهُوَ) أَيِ: الذَّاتِيُّ الْمَقُولُ فِي جَوَابِ مَا هُوَ بِحَسَبِ الشَّرَكَةِ الْمُحْضَةِ: (الْجِنْسُ، وَنَسَمَ بِأَنَّهُ: كُلِّيٌّ مَقُولٌ عَلَى كَثِيرِينَ مُخْتَلِفِينَ بِالْحَقَائِقِ فِي جَوَابِ: مَا هُوَ؟).

قَوْلُهُ: كُلِّيٌّ، جِنْسٌ شَامِلٌ لِلْكَلِّيَّاتِ، وَقَوْلُهُ: مَقُولٌ، لِيَتَعَلَّقَ بِهِ قَوْلُهُ: عَلَى كَثِيرِينَ، وَقَوْلُهُ: عَلَى كَثِيرِينَ، لِيُوصَفَ بِقَوْلِهِ: مُخْتَلِفِينَ بِالْحَقَائِقِ، وَهُوَ اخْتِرَازٌ عَنِ النَّوْعِ خَاصَّتِيهِ وَالْفَضْلِ الْقَرِيبِ، وَقَوْلُهُ: فِي جَوَابِ مَا هُوَ؟ اخْتِرَازٌ عَنِ الْفَضْلِ الْبَعِيدِ وَخَاصَّةِ الْجِنْسِ وَالْعَرَضِ الْعَامِّ، فَلِكُلِّ مِنَ الْقِيُودِ فَائِدَةٌ، فَمَنْ قَالَ: كُلِّيٌّ، أَلَّا لَا طَائِلَ تَحْتَهُ، إِذْ: مَقُولٌ عَلَى كَثِيرِينَ، يُغْنِي عَنْهُ، فَقَدْ أَتَى بِزَائِدٍ لَا طَائِلَ تَحْتَهُ.

(١) في الأصل: ومؤديهما.

وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّهُ لَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ جَمِيعُ قِيُودِ التَّعْرِيفِ مُنَحْصَرًا فِي الْجَامِعِ  
وَالْمَانِعِ، بَلْ قَدْ يَكُونُ بَعْضُهَا لِمُجَرَّدِ تَحْقِيقِ الْمَقَامِ وَكَشْفِ الْمَرَامِ، وَمِنْ ذَلِكَ تَرَاهُمْ  
يَقُولُونَ: إِنَّ التَّعْرِيفَاتِ وَقِيُودَهَا إِنَّمَا هِيَ لِكَشْفِ الْمَاهِيَّاتِ، وَالْاِخْتِرَازَاتِ تَابِعَةٌ.

هَذَا؛ قِيلَ: وَجْهٌ<sup>(١)</sup> مَا قَالَ الْمُصَنِّفُونَ فِي تَعْرِيفَاتِ الْكُلِّيَّاتِ: «وَيُرْسَمُ<sup>(٢)</sup> دُونَ  
وَيُحَدِّدُ»، هُوَ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لَهَا مَاهِيَّاتٌ وَرَاءَ تِلْكَ الْمَفْهُومَاتِ مَلْزُومَاتٌ مُسَاوِيَةٌ  
لَهَا، فَتَكُونُ رُسُومًا لَا حُدُودًا.

وَاعْتَرِضَ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِمَّا ذُكِرَ إِلَّا عَدَمُ الْعِلْمِ بِكَوْنِهَا حُدُودًا، وَلَا يَلْزَمُ  
مِنْهُ الْعِلْمُ بِكَوْنِهَا رُسُومًا، فَالْأَوَّلَى بَلِ الصَّوَابُ أَنْ يُقَالَ: وَيَعْرِفُ.

وَقِيلَ: إِنَّمَا كَانَتْ هَذِهِ الْمَفْهُومَاتُ رُسُومًا، لِأَنَّ الْقَوْلِيَّةَ عَارِضَةً لِلْكُلِّيَّاتِ،  
وَالتَّعْرِيفُ بِالْعَرَضِيِّ رَسْمٌ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْجِنْسَ مَثَلًا فِي نَفْسِهِ هُوَ الْكُلِّيُّ الذَّاتِيُّ  
لِمَخْتَلِفَاتِ<sup>(٣)</sup> الْحَقِيقَةِ، سَوَاءٌ قِيلَ عَلَيْهَا أَوْ لَمْ يُقَلَّ، وَأَمَّا الْقَوْلِيَّةُ وَكَوْنُهُ صَالِحًا،  
فَمِمَّا يَغْرِضُ لَهُ بَعْدَ تَقْوَمِهِ، وَرَدَّ بِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ الْجِنْسُ الطَّبِيعِيُّ، وَلَا كَلَامَ فِيهِ، وَإِنَّمَا  
الْكَلَامُ فِي الْجِنْسِ الْمُنْطَقِيِّ.

وَمَنْشَأُ الْعَلَطِ هُوَ الْاِشْتِبَاهُ بَيْنَ الْعَارِضِ وَالْمَعْرُوضِ، وَعَدَمُ الْفَرْقِ بَيْنَ الْكُلِّيِّ

(١) مبتدأ، خبره: هو أنه يجوز... الخ.

(٢) هذا ما قال المصنفون.

(٣) في الأصل: المختلفات، وأثبتناه من المطبوعة التركية.



الطَّبِيعِيَّ المَعْرُوضِ وَبَيَّنَ الْكُلِّيَّ الْمُنْطَقِيَّ الْعَارِضِ.

وَالِهَلْ! وَالْحَقُّ أَنَّهَا حُدُودٌ، إِذْ لَا مَاهِيَّةَ لِلْجِنْسِ مَثَلًا وَرَاءَ هَذَا الْمَعْنَى،  
طَبْعُ وَرْدٍ أَنَا لَا نَعْنِي بِكَوْنِ الْحَيَوَانِ جِنْسًا إِلَّا كَوْنَهُ مَقُولًا عَلَى الْكَثِيرَةِ الْمُخْتَلِفَةِ  
الْحَقِيقَةِ، وَكَذَا الْكَلَامُ فِي الْبَوَاقِي.

الْوَل: كَيْفَ لَا يَكُونُ هَذَا حَقًّا؟ إِذَا الْمَفْهُومَاتُ اللَّغَوِيَّةُ وَالِاصْطِلَاحِيَّةُ أَمَرُهَا  
فِي مَاهِيَةِ السُّهُولَةِ، لِأَنَّ اللَّفْظَ إِذَا وُضِعَ فِي اللَّغَةِ أَوْ فِي الْاصْطِلَاحِ لِمَعْنَى، فَمَا هُوَ  
مُحْتَمِلٌ فِي مَفْهُومِهِ فَهُوَ ذَاتِيٌّ؛ جِنْسٌ إِنْ كَانَ مُشْتَرَكًا، وَفَضْلٌ إِنْ كَانَ مُمَيَّزًا، وَمَا هُوَ  
مَارُجٌ عَنْهُ فَهُوَ عَرَضِيٌّ لَهُ، فَلَا اشْتِبَاهَ بَيْنَ حُدُودِهَا وَرُسُومِهَا الْمَسْمُوءَةِ بِالْحُدُودِ  
وَالرُّسُومِ الْأَسْمِيَّةِ، فَمَفْهُومَاتُ الْكُلِّيَّاتِ كُلُّهَا ذَاتِيَّاتٌ، لِأَنَّهَا حَصَلَتْ أَوَّلًا،  
فَوُضِعَتْ أَشْأَاؤها بِإِزَائِهَا، فَتَكُونُ حُدُودًا أَسْمِيَّةً لَهَا، وَمَنْ ادَّعَى لَهَا مَاهِيَّاتٍ وَرَاءَ  
تِلْكَ الْمَفْهُومَاتِ وَلَا تَعَلَّمُهَا، كَالْقَوْلِ بَأَنَّهُ يُجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي حَضَرَتِنَا جِبَالٌ شَاهِقَةٌ  
لَا لَهَا، كَمَا لَا يُخْفَى.

وَأَمَّا الْأَشْتِبَاهُ وَالِالْتِبَاسُ فِي الْمَاهِيَّاتِ الْحَقِيقِيَّةِ الْوُجُودِيَّةِ فِي الْأَعْيَانِ،  
لَمَّا أَمَرُهَا فِي غَايَةِ الصُّعُوبَةِ دُونَهُ خَرَطُ الْقِتَادِ، إِذْ التَّمْيِيزُ بَيْنَ ذَاتِيَّاتِهَا وَعَرَضِيَّاتِهَا فِي  
مَاهِيَةِ التَّعَشُّرِ، بَلْ هُوَ غَيْرُ مَقْدُورٍ لِلْبَشَرِ، وَلِنَّمَا هُوَ شَأْنُ خَالِقِ الْقُوَى وَالْقُدَرِ، وَسَيَأْتِي  
مَا يَتَعَلَّقُ بِهَذَا فِي أَوَاخِرِ الْبَابِ الثَّانِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَمَا يَنْبَغِي أَنْ يُنَبَّهَ عَلَيْهِ أَنَّ الْجِنْسَ: قَرِيبٌ؛ إِنْ كَانَ الْجَوَابُ عَنِ الْمَاهِيَّةِ وَعَنْ

بَعْضٍ مَا يُشَارِكُهَا [فيه] <sup>(١)</sup> عَيْنَ الْجَوَابِ عَنْهَا وَعَنْ جَمِيعِ مَا يُشَارِكُهَا فِيهِ، كَالْحَيَوَانِ  
بِالنَّسَبَةِ إِلَى الْإِنْسَانِ، وَ: بَعِيدٌ؛ إِنْ كَانَ الْجَوَابُ عَنْهَا وَعَنْ بَعْضِ مَا يُشَارِكُهَا فِيهِ غَيْرَ  
الْجَوَابِ عَنْهَا وَعَنْ الْبَعْضِ الْآخَرِ، وَيَكُونُ هُنَاكَ جَوَابَانِ إِنْ كَانَ بَعِيداً بِمَرْتَبَةٍ،  
كَالْجِسْمِ النَّامِي بِالنَّسَبَةِ إِلَى الْإِنْسَانِ، وَثَلَاثَةُ أَجْوِبَةٍ إِنْ بِمَرْتَبَتَيْنِ كَالْجِسْمِ الْمَطْلُوقِ  
بِالنَّسَبَةِ إِلَيْهِ، وَأَرْبَعَةٌ إِنْ بِثَلَاثِ مَرَاتِبٍ، كَالْجَوْهَرِ، وَهَكَذَا، فَمَبْدَأُ الْمَرَاتِبِ يُسَمَّى  
الْجِنْسَ السَّافِلَ، وَمُتَتَّهَاهَا يُسَمَّى الْجِنْسَ الْعَالِي، وَجِنْسَ الْأَجْنَاسِ، وَمَا بَيْنَهُمَا يُسَمَّى  
الْجِنْسَ الْمُتَوَسِّطَ، فَهَذِهِ مَرَاتِبُ ثَلَاثٍ لِلْجِنْسِ بِاعْتِبَارِ التَّرْتِيبِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُرْتَباً بِأَنْ  
لَا يَكُونُ فَوْقَهُ وَلَا تَحْتَهُ جِنْسٌ، كَالْعَقْلِ، إِنْ لَمْ نَقْرِضِ الْجَوْهَرَ جِنْساً لَهُ، فَهُوَ الْمُسَمَّى  
بِالْجِنْسِ الْمَفْرَدِ، فَاحْفَظْهُ.

(وَالذَّاتِي؛ إِمَّا مَقُولٌ بِحَسَبِ الشَّرِكَةِ وَالْخُصُوصِيَّةِ مَعاً)، أَوْ بِحَسَبِ  
الْخُصُوصِيَّةِ الْمَحْضَةِ، وَكَلِمَةُ: مَعَ، إِذَا اسْتُعْمِلَتْ مُفْرَدَةً تُنَوِّنُ، وَتَكُونُ مِنْ  
الْأَحْوَالِ الْمُؤَكَّدَةِ، مِثْلُ: جَمِيعاً، فَهِيَ بِمَعْنَاهُ حَقِيقَةٌ، كَمَا هُوَ عِنْدَ الْبَعْضِ، أَوْ مَجَازاً كَمَا  
هُوَ مُقْتَضَى قَوْلِ بَعْضِهِمْ، فَلَيْسَ الْمَرَادُ بِالْمَعْيَةِ هَهُنَا الْمَعْيَةُ الزَّمَانِيَّةُ، بَلْ مُطْلَقُ  
الْاجْتِمَاعِ، فَلَا يَرَدُ مَا يُتَوَهَّمُ <sup>(٢)</sup>.

(كَالْإِنْسَانِ بِالنَّسَبَةِ إِلَى زَيْدٍ وَعَمْرٍو)، وَغَيْرِهِمَا، مَثَلًا إِذَا قِيلَ: مَا زَيْدٌ؟ يُقَالُ

(١) ليست بالأصل، لكنها موجودة في الطبعة التركيبية.

(٢) جاء في حاشية الأصل: حتى يرد ما قيل: إنَّ مقولية ذلك النوع في جواب ما هو بحسب  
الشركة، ومقوليته بحسب الخصوصية، ليستا في زمان واحد، فكيف يصح قوله معاً؟ [منه].

في جوابه: الإنسان، وإذا قيل: ما زيد وما عمرو أيضاً؟ وهكذا إلى غير النهاية، وهذا معنى كونه مقولاً بحسب الشَّرِكَةِ والخصوصية معاً.

(وهو) أي: ما يقال في جواب ما هو على المنوال المذكور (النوع) الحقيقي، كما هو الملبأ عند الإطلاق، وهو إن كان مُتَعَدِّدَ الأشخاص في الخارج كالإنسان، فهو مقول بحسب الشَّرِكَةِ والخصوصية، وإن لم يكن مُتَعَدِّدَ الأشخاص فيه، بل كان مُنْحَصِرَاً في شخص واحد كالشمس، فهو مقول بحسب الخصوصية المحضة، ولهذا قلنا: أو بحسب الخصوصية المحضة، ليشتمل عليهما شمولاً ظاهراً، فتأمل.

(ويزسم) أي النوع الحقيقي، (بأنه: كُلِّيٌّ مقول على كثيرين مختلفين بالعدد) المبهمل خارجاً أو ذهنياً، فيشمل النوع المنحصر في الشخص والنوع المعلوم، كالغناء، (دون الحقيقة في جواب: ما هو؟).

قوله: كُلِّيٌّ مقول على كثيرين، سبق بيانه.

وقوله: مُخْتَلِفِينَ بالعدد دون الحقيقة، احتراز عن الجنس وخاصيته والعرض العام والفصول البعيدة.

وقوله: في جواب ما هو، احتراز عن الفصل القريب وخاصة النوع.

وتخصيص قوله: مختلفين بالعدد دون الحقيقة، بالاختراز عن الجنس فقط، وكذا تخصيص الاختلاف في الحقيقة فيما سبق بإخراج النوع فقط، وإسناد البواقي إلى القيد الأخير في الموضعين تحكماً، كيف وفي ذلك إخراج لما قد خرج؟ وما وجه به الشريف العلامة وغيره من أنها لو فرض عدم خروجها بالأول لخرجت

بالأخير قطعاً فأُسندَ الكلُّ إليه، فِيمَا لَا يَشْفِي الْعَلِيلَ، وَلَا يُدْفَعُ بِهِ التَّحَكُّمُ.

فَإِنْ قُلْتُ: مَا هُوَ؟ سُؤَالَ عَنِ الذَّاتِ وَالْحَقِيقَةِ، وَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ  
بَعْدَ الثُّبُوتِ، فَيَلْزَمُ تَخْصِصُ التَّعْرِيفِ بِالنَّوعِ الْخَارِجِيِّ، وَيَجِبُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ كُلُّ شَيْءٍ  
مَقُولٌ عَلَى وَاحِدٍ أَوْ عَلَى كَثِيرِينَ... الخ، مُشِيرًا إِلَى النَّوعِ الْمُنْحَصِرِ فِي شَخْصٍ، وَإِلَى  
النَّوعِ الْغَيْرِ الْمُنْحَصِرِ فِيهِ، كَمَا فَعَلَهُ صَاحِبُ الشَّمْسِيَّةِ.

قُلْتُ: قَدْ صَرَّحَ السَّيِّدُ الْعَلَّامَةُ قُدَّسَ سِرُّهُ بِأَنَّهُ: مَا هُوَ؟ سُؤَالَ عَنِ الْمَاهِيَّةِ،  
وَهِيَ أَعَمُّ مِنْ أَنْ تَكُونَ مَوْجُودَةً فِي الْخَارِجِ، كَالْإِنْسَانِ وَالْفَرَسِ وَغَيْرِهِمَا مِنْ  
الْمَوْجُودَاتِ الْخَارِجِيَّةِ أَوْ لَا، وَكَيْفَ يَجُوزُ تَخْصِصُ النَّوعِ الْخَارِجِيِّ مَعَ وَجُوبِ  
انْحِصَارِ الْكُلِّيِّ فِي الْحُمْسَةِ، فَإِنَّ الْمَفْهُومَاتِ الَّتِي لَمْ يَوْجَدْ شَيْءٌ مِنْ أَفْرَادِهَا الَّتِي هِيَ  
تَمَامُ مَاهِيَّاتِهَا، كَالْعَنْقَاءِ مَثَلًا، لَا تَنْدَرِجُ فِي غَيْرِ النَّوعِ قَطْعًا، فَلَوْ أُخْرِجَتْ عَنْهُ لَمْ  
يُنْحَصِرِ الْكُلِّيُّ فِي الْأَقْسَامِ الْحُمْسَةِ.

لَا يُقَالُ: الْمَعْتَبَرُ فِي الْكُلِّيِّ أَنْ يَكُونَ مَوْجُودًا فِي الْخَارِجِ، وَلَوْ فِي ضِمْنِ فَرْدٍ  
وَاحِدٍ، لِأَنَّا نَقُولُ: قَدْ سَبَقَ أَنَّ مَفْهُومَ الْكُلِّيِّ يَتَنَاوَلُ الْمَوْجُودَ وَالْمَعْدُومَ وَالْمُمْكِنَ  
وَالْمُتَمَنِّعَ<sup>(١)</sup>.

نَعَمْ، الْمَقْصُودُ الْأَصْلِيُّ أَوَّلًا مَعْرِفَةُ أَحْوَالِ الْمَوْجُودَاتِ، إِذْ لَا كِهَالٌ يُعْتَدُّ بِهِ فِي  
مَعْرِفَةِ أَحْوَالِ الْمَعْدُومَاتِ، إِلَّا أَنْ قَوَاعِدَ الْفَنِّ شَامِلَةٌ لِلْمَوْجُودَاتِ وَالْمَعْدُومَاتِ مَعًا

(١) جاء في حاشية الأصل: فكيف يكون المعتبر فيه أن يكون موجوداً في الخارج (نسخة) [منه].

للكينات أو مُتَنَعَاتٍ، كَمَا مَرَّ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ<sup>(١)</sup>.

فالمقصودُ الْأَصْلِيُّ من الفنِّ أَنْ يُسْتَعْمَلَ في مَعْرِفَةِ أحوالِ الموجوداتِ، وقد  
يُسْتَعْمَلُ في مَعْرِفَةِ أحوالِ المفهوماتِ الاعتباريةِ وبيانِ أحوالِها وأحكامِها، فَإِنَّ هَذِهِ  
المعرفةُ قد يُتَاجَرُ إِلَيْهَا في مَعْرِفَةِ أحوالِ الموجوداتِ الحقيقيةِ، ولذا قِيلَ: لولا  
الاعتباراتُ لَبَطَلَتِ الْحِكْمَةُ إلى هُنَا كَلَامُهُ قُدَّسَ سِرُّهُ.

وههنا أَبْحَاثٌ شَرِيفَةٌ، فَلْتَطْلُبْ مِنْ حَوَاشِي الشَّمْسِيَّةِ لِمَوْلَانَا دَاوُدَ، عَلَيْهِ  
رَحْمَةُ الْوَدُودِ.

ثُمَّ إِنَّهُ قَدْ اعْتَرَضَ عَلَى التَّعْرِيفِ بِأَنَّهُ مَنقُوضٌ بِالْجِنْسِ، لِأَنَّ كُلَّ قَيْدٍ إِنَّمَا يُخْرِجُ  
مَا يُنَافِيهِ، لَا مَا يُجَامِعُهُ فِي الْجُمْلَةِ، وَلَا نُسَلِّمُ<sup>(٢)</sup> الْمَنَافَاةَ بَيْنَ الْمَقُولِيَّةِ عَلَى مُخْتَلَفَةِ الْحَقِيقَةِ  
وَبَيْنَ الْمَقُولِيَّةِ عَلَى مُتَّفَقَتِهَا، فَإِنَّ الْجِنْسَ يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَقُولٌ عَلَى كَثِيرِينَ مُخْتَلِفِينَ  
بِالْعَدَدِ دُونَ الْحَقِيقَةِ فِي جَوَابِ مَا هُوَ، إِذِ الْحَيَوَانُ مَثَلًا يَقَالُ فِي جَوَابِ: مَا زَيْدٌ  
وَهَذُو؟ وَمَا هَذَا الْفَرَسُ وَمَا ذَاكَ الْفَرَسُ؟ فَلَا بُدَّ مِنْ زِيَادَةِ قَيْدٍ: فَقَطْ، بَعْدَ قَوْلِهِ:  
مُخْتَلِفِينَ بِالْعَدَدِ دُونَ الْحَقِيقَةِ، حَتَّى يَصَحَّ الْاِخْتِرَازُ بِهِ عَنِ الْجِنْسِ<sup>(٣)</sup>، فَيَتِمُّ التَّعْرِيفُ  
جَمْعًا وَمُنْعَاً.

(١) مَرَّ الْإِشَارَةُ إِلَى ذَلِكَ عِنْدَ تَعْرِيفِ الْكَلِيِّ.

(٢) جَاءَ فِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ: وَكَذَا عَنِ الْعَرَضِ الْعَامِّ وَالْفُصُولِ الْبَعِيدَةِ. [مِنْهُ].

(٣) فِي الْأَصْلِ: وَمُؤَدِّيهِمَا.

وَأُجِيبَ عَنْهُ بِوَجْهِ ثَلَاثَةٍ:

الأوّل: أَنَّ صِحَّةَ الْجَوَابِ بِالْجِنْسِ نَازِعَةٌ إِلَى اسْتِمَالِ السُّؤَالِ عَلَى الْحَقِيقَتَيْنِ الْمُخْتَلِفَتَيْنِ، وَإِلَى جَعْلِ الْمُتَّفِقَتَيْنِ فِي حُكْمِ الْوَاحِدَةِ.

والثاني: أَنَّ الْمُبَادِرَ مِنَ الْقَوْلِيَّةِ الْقَوْلِيَّةُ صَرَاحَةً، وَالْحَيَوَانُ فِي الْمَثَالِ الْمَذْكُورِ لَيْسَ بِمَقُولٍ عَلَى الْمُتَّفِقَتَيْنِ بِالْحَقِيقَةِ صَرَاحَةً أَصَالَةً، بَلْ مَقُولٌ عَلَيْهَا ضِمْنًا وَتَبَعًا.

والثالث: أَنَّ قَوْلَهُ: دُونَ الْحَقِيقَةِ، يُفِيدُ أَنَّ الْاِخْتِلَافَ بِالْحَقِيقَةِ مَانِعٌ عَنْ كَوْنِهِ مَقُولًا عَلَيْهَا، وَهُوَ لَيْسَ كَذَلِكَ فِي الْجِنْسِ<sup>(١)</sup>، فَيَصِحُّ الْاِحْتِرَازُ بِهِ، بِلا زِيَادَةِ قَيْدٍ: فَقَطْ، [وَلَا إِرَادَتِهِ]<sup>(٢)</sup> فِي النِّيَّةِ، فَيَتِمُّ التَّعْرِيفُ بِدُونِهِ جَمْعًا وَمَنْعًا.

هَذَا؛ ثُمَّ إِنَّ النَّوعَ كَمَا يُطْلَقُ عَلَى مَا ذُكِرَ، كَذَلِكَ يُطْلَقُ عَلَى كُلِّ مَا هِيَ يُقَالُ عَلَيْهَا وَعَلَى غَيْرِهَا الْجِنْسُ فِي جَوَابِ مَا هُوَ قَوْلًا أَوَّلِيًّا، وَيُسَمَّى النَّوعُ الْإِضَافِيَّ، وَهُوَ إِمَّا أَعَمُّ الْأَنْوَاعِ كَالْجِنْسِ الْمَطْلُوقِ، فَيُسَمَّى «النَّوعَ الْعَالِيَّ»، أَوْ أَخْصَاهَا، وَهُوَ النَّوعُ الْحَقِيقِيُّ، كَالْإِنْسَانِ، فَيُسَمَّى «النَّوعَ السَّافِلَ وَنَوْعَ الْأَنْوَاعِ»، أَوْ أَعَمُّ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا تَحْتَهُ وَأَخْصُ بِالنَّظَرِ إِلَى مَا فَوْقَهُ، كَالْحَيَوَانِ وَالْجِنْسِ النَّامِيِّ، فَيُسَمَّى «النَّوعَ الْمَتَوَسِّطَ»، فَهَذِهِ أَيْضًا مَرَاتِبُ ثَلَاثَةٌ لِلنَّوْعِ بِاعْتِبَارِ التَّرْتِيبِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُرْتَبًّا بِأَنْ لَا يَكُونَ

(١) جَاءَ فِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ: وَنَحْوَهُ مِنَ الْعَرَضِ الْعَامِّ وَالْفُصُولِ الْبَعِيدَةِ. [مَنْه].

(٢) فِي الْأَصْلِ: وَلِإِرَادَتِهِ، وَالصَّوَابُ: وَلَا إِرَادَتَهُ، لِأَنَّهُ عَلَى الْوَجْهِ الثَّالِثِ مِنَ الْأَجُوبَةِ غَيْرِ مُحْتَاجٍ إِلَيْهِ أَصْلًا، وَأُثْبِتْنَاهُ مِنَ الْمَطْبُوعَةِ التَّرْكِيَّةِ.

لوقه ولا تحته نوع، كالعقل إن فرض الجوهر جنساً له، فهو النوع المفرد، فالحل من الجنس والنوع مراتب ثلاثة باعتبار الترتيب، وواحدة بعده.

ثم إن النوع السافل يبين جميع مراتب الأجناس، لأنه نوع حقيقي المهور (١) يشتمل كونه جنساً، وإن الجنس العالي يبين جميع مراتب الأنواع، لأنه ليس لوقه جنس فيمتنع كونه نوعاً، وإن كل نوع أعم مما تحته مطلقاً، وكل جنس كذلك، وهو ظاهر.

(و) الكلّي (إما غير مقول في جواب ما هو بل) هو (مقول في جواب أي شيء هو في ذاته؟)، والمقول في جوابه شيان:

المُمَيِّزُ الدَّائِي، وهو المُمَيِّزُ عن المِشَارِكِ في الجنس.

والمُمَيِّزُ العَرَضِي، وهو المُمَيِّزُ عن المِشَارِكِ في العَرَضِ العامِّ.

فإن قيل: السؤال بأي شيء هو في ذاته؟ فالمقول [في جوابه] (٢) هو الأول (وهو الذي يُمَيِّزُ الشَّيْءَ عما يُشَارِكُهُ في الجنس كالتأطيق بالنسبة إلى الإنسان وهو) أي المُمَيِّزُ عن المِشَارِكِ في الجنس (الفصل).

وإن قيل: أي شيء هو في عَرَضِهِ؟ فالمقول في جوابه هو الثاني، وهو الذي يُمَيِّزُ الشَّيْءَ عما يُشَارِكُهُ في العَرَضِ العامِّ، وهو الخاصَّةُ.

(١) في الأصل: هو، وأثبتناه: فهو، من المطبوعة التركية.

(٢) ما بين المعقوفتين غير موجود في الأصل، وأثبتناه من المطبوعة التركية، وهو مقدر على كل حال.

وإن قيل: أي شيء هو؟ بلا تقييد، فالمقول في جوابه يصح أن يكون فصلاً وخاصة، والعرض العام لا يصلح للجواب أصلاً، لا لما هو، ولا لأي شيء هو، لأن الأول إنما يطلب تمام الماهية، والثاني إنما يطلب المميز كما عرفت، ولا شك أن العرض العام من حيث هو عرض عام لا يصلح لشيء منهما.

(ويُرسَم) أي الفصل (بأنه كُلِّي) جنس (يُقَال على الشيء في جواب: أي شيء هو) يخرج الجنس والنوع والعرض العام، (في ذاته) يخرج الخاصة، وهو أعني الفصل؛ قريب: إن ميز الماهية عن مشاركتها في الجنس القريب كالتأطيق، وبعيد: إن ميزها عن المشاركات في الجنس البعيد، وله مراتب في البعد، بحسب مراتب الجنس.

وإنما نبهنا على أقسام الجنس والفصل والنوع إجمالاً مع أن الشراح لم يتعرضوا لذلك لعموم الفائدة، ولتوقف القول الشارح على ذلك.

اعلم أن ظاهر كلام المصنف ههنا مبني على مذهب القدماء، فإنهم ذهبوا إلى أن الفصل إنما يميزها عن المشاركات في الجنس، حتى قالوا إن ما يكون له فصل يكون له جنس لا محالة، بناءً على امتناع تركب الماهية من أمرين متساويين أو أمور متساوية، ووجوب انحصار الذاتي في الجنس والفصل، وتبعهم الشيخ في الشفاء، لكن لما لم يتم برهانهم على ذلك عدل عنه في إشارته، وتبعه المتأخرون، فجوزوا تركب الماهية من أمرين متساويين، وقسموا الفصل إلى ما يميز الشيء عن المشاركات في الجنس وعن المشاركات في الوجود، وذلك لأنه إن تركب ماهية من



أشْرَينِ مُتَسَاوِيَيْنِ أَوْ أُمُورٍ مُتَسَاوِيَةٍ، فَكُلُّ مِنْ تِلْكَ الْأُمُورِ يَكُونُ فَضْلاً، فَيُمَيِّزُهَا عَمَّا يُشَارِكُهَا فِي الوجودِ، إِذْ لَا جِنْسَ حِينَئِذٍ<sup>(١)</sup>، فَالطَّالِبُ ب: أَيُّ شَيْءٍ هُوَ؟ يَطْلُبُ مَا لَا يَكُونُ تَمَامَ الْمُشْتَرَكِ بَيْنَ الْمَاهِيَّةِ وَغَيْرِهَا، وَيُمَيِّزُهَا عَمَّا يُشَارِكُهَا فِيهَا أُضِيفَ إِلَيْهِ لَفْظٌ: أَيْ، مِثْلًا: أَيُّ حَيَوَانٍ هُوَ؟ سُؤَالٌ عَمَّا يُمَيِّزُهُ عَنِ الْمَشَارِكَاتِ فِي الْجِنْسِ، وَأَيُّ مَوْجُودٍ هُوَ؟ سُؤَالٌ عَمَّا يُمَيِّزُ عَنِ الْمَشَارِكَاتِ فِي الوجودِ، عَلَى مَا أَفَادَهُ السَّعْدُ الْعَلَامَةُ فِي لِسَانِ الشَّمْسِيَّةِ، وَمَنْ أَرَادَ التَّفْصِيلَ فَلْيَرْجِعْ إِلَيْهِ وَإِلَى الْمَطَوَّلَاتِ.

لَا يَقَالُ: إِنَّ تَرَكُّبَ الْمَاهِيَّةِ مِنْ أُمُورٍ مُتَسَاوِيَةٍ، وَإِنْ لَمْ يَقُمْ الْبُرْهَانُ عَلَى امْتِنَاعِهِ عَلَى زَعْمِ الْمُتَأَخِّرِينَ، إِلَّا إِنَّهُ مِمَّا لَمْ يَتَحَقَّقْ فِي الْخَارِجِ، فَمَا مَعْنَى جَعْلِ الْفَضْلِ عَامًّا عَلَى التَّمْيِيزَيْنِ<sup>(٢)</sup>؟

لَا نَأْتِي نَقُولَ: قَدْ عَرَفْتَ غَيْرَ مَرَّةٍ أَنَّ قَوَاعِدَهُمْ عَامَّةٌ شَامِلَةٌ لِلْمَوْجُودَاتِ وَالْمَعْدُومَاتِ، فَيَجِبُ التَّعْمِيمُ بِنَاءً عَلَى مَذْهَبِهِمْ.

وَلَمَّا فَرَّغَ عَنِ الْكُلِّيِّ الذَّاتِيِّ شَرَعَ فِي الْكُلِّيِّ الْعَرَضِيِّ، فَقَالَ: (وَأَمَّا) الْكُلِّيُّ (الْعَرَضِيُّ) فَإِنَّمَا أَنْ يَمْتَنِعَ انْفِكَائُهُ عَنِ الْمَاهِيَّةِ (إِنَّمَا مِنْ حَيْثُ هِيَ هِيَ، كَالْانْقِسَامِ بِمُتَسَاوِيَيْنِ لِلْأَرْبَعَةِ، وَإِنَّمَا مِنْ حَيْثُ الوجودِ، كَالسَّوَادِ لِلْحَبَشِيِّ، (وَهُوَ) أَيُّ الْمَمْتَنِعِ انْفِكَائُهُ عَنِ الْمَاهِيَّةِ سَوَاءً كَانَ مِنْ حَيْثُ هِيَ أَوْ مِنْ حَيْثُ الوجودِ (الْعَرَضُ اللَّازِمُ).

(١) فِي الْأَصْلِ ح، وَهِيَ اخْتِصَارٌ لِقَوْلِهِ: حِينَئِذٍ.

(٢) التَّمْيِيزَيْنِ؛ أَيُّ التَّمْيِيزِ عَنِ الْمَشَارِكَاتِ فِي الْجِنْسِ، وَالتَّمْيِيزِ عَنِ الْمَشَارِكَاتِ فِي الوجودِ.

وَاللَّازِمُ؛ إِمَّا بَيِّنٌ، وَهُوَ الَّذِي يَكْفِي تَصَوُّرُهُ، مَعَ تَصَوُّرِ مَلْزُومِهِ وَالنَّسَبَةِ بَيْنَهُمَا، فِي جَزْمِ اللُّزُومِ بَيْنَهُمَا، كَالانْقِسَامِ بِمَتَسَاوِيَيْنِ لِلْأَرْبَعَةِ، وَإِمَّا غَيْرُ بَيِّنٍ، وَهُوَ الَّذِي لَا يَكْفِي تَصَوُّرُهُ مَعَ تَصَوُّرِ الْمَلْزُومِ وَالنَّسَبَةِ فِي الْجَزْمِ بِاللُّزُومِ.

وهو <sup>(١)</sup>: إِمَّا نَظَرِيٌّ؛ يَفْتَقِرُ إِلَى الدَّلِيلِ، كَتَسَاوِي الزَّوَايَا الثَّلَاثِ لِلْقَائِمَتَيْنِ <sup>(٢)</sup> لِلْمُثَلَّثِ، فَإِنَّ الدَّهْنَ يَفْتَقِرُ فِي جَزْمِ اللُّزُومِ بَيْنَهُمَا إِلَى إِقَامَةِ بُرْهَانٍ هَنْدَسِيٍّ، كَمَا بَيَّنَّ فِي مَحَلِّهِ، وَإِمَّا بَدِيهِيٌّ؛ يَحْتَاجُ إِلَى أَمْرٍ آخَرَ مِنَ الْحِسِّ أَوْ الْحَدْسِ أَوْ التَّجَرُّبَةِ أَوْ نَحْوِهَا، كَالْحَرَارَةِ لِلنَّارِ، فَإِنَّ الْجَزْمَ بِاللُّزُومِ بَيْنَهُمَا يَحْتَاجُ إِلَى الْحِسِّ، وَلَا يَكْفِي فِيهِ مُجَرَّدُ تَصَوُّرِ الطَّرْفَيْنِ وَالنَّسَبَةِ.

هَذَا، وَلِلْبَيِّنِ مَعْنَى آخَرٌ، وَهُوَ الَّذِي يَلْزَمُ مِنْ تَصَوُّرِ الْمَلْزُومِ تَصَوُّرُهُ، وَهَذَا هُوَ الْمَعْتَبَرُ فِي الدَّلَالَةِ الْإِتِرَامِيَّةِ، وَالْمَعْنَى الْأَوَّلُ أَعَمُّ، كَذَا قَالُوا، فَتَأَمَّلْ.

(أَوْ لَا يَمْتَنِعُ) انْفِكَائُهُ عَنِ الْمَاهِيَّةِ، (وَهُوَ الْعَرَضُ الْمَفَارِقُ) أَعَمٌّ مِنْ أَنْ يَكُونَ مُفَارِقًا بِالْقُوَّةِ كَالْفَقْرِ الدَّائِمِ، أَوْ بِالْفِعْلِ، وَحَيْثُ قَدْ يَكُونُ سَرِيعَ الزَّوَالِ كَحُمْرَةِ الْحَجَلِ، وَقَدْ يَكُونُ بَطِينًا كَالشَّبَابِ.

(وَكُلُّ وَاحِدٍ مَتْنِهَا) أَيُّ: مِنَ اللَّازِمِ وَالْمَفَارِقِ (إِمَّا أَنْ يَخْتَصَّ بِحَقِيقَةٍ وَاحِدَةٍ،

(١) أي اللزام غير البين.

(٢) في الأصل. القائمتين، والتصحيح من شرح الشمسية للإمام السعد التفتازاني، ووضحه السعد رحمه الله تعالى في شرحه بها لا مزيد عليه، وفي نسخة من الشمسية: لقائمتين.

والخاصة كالضاحك بالقوة، مثال العرض اللازم الخاصة، (والفعل) أي:  
 والضحك بالفعل مثال العرض المفارق الخاصة (للإنسان وتُرسَمُ بأنها كَلْبِيَّةُ)  
 جنس، (نقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط)، يُخرُجُ الجنس والعرض العام  
 والعرض البعيدة (قولاً عرضياً) يُخرُجُ النوع والفصل القريب، ويجوز أن يُراد  
 بالعرض هنا معنى الحمل، وأن يُراد بها المقوليَّة في الجواب وهو الأولى، فتأمل.

(وإما أن يعَمَّ عطف على قوله: إما أن يختص (على حقائق فوق واحدة وهو)  
 العام على الحقائق المختلفة (العرض العام كالتنفس بالقوة) مثال اللازم العام  
 (والفعل) مثال للمفارق العام (للإنسان وغيره من الحيوانات) كالفرس والبقر  
 وغيرهما.

(وتُرسَمُ بأنه كَلْبِيٌّ) جنس (يقال) أي: يُحمَل (على ما) أي: على أفراد داخلية  
 تحت حقائق مختلفة) يُخرُجُ النوع والفصل القريب والخاصة (قولاً عرضياً) أي:  
 عرضياً لا ذاتياً يُخرُجُ الجنس والفصول البعيدة.

فإن قلت: تقسيم العرضي أولاً إلى اللازم والمفارق، ثم تقسيم كل منهما إلى  
 الخاصة والعرض العام يُخرُجُ أقسام العرضي إلى أربعة، فتكون الكليات سبعة لا  
 خمسة، والإجماع مُنْعَدُّ على انحصارها في الخمسة، فالواجب على المصنّف أن يُقسَمَ  
 أولاً إلى الخاصة والعرض العام، ثم يُقسَمَ كلًّا منهما إلى اللازم والمفارق حتى يظهر  
 انحصار الكلي في خمسة.

قلنا: اللازم انقسم إلى الخاصة والعرض العام باعتبار الاختصاص بهيئة

وَاحِدَةٍ وَعَدَمِ الْأَخْتِصَاصِ بِهَا، وَالْمَفَارِقُ انْقَسَمَ إِلَيْهِمَا بِهَذَا الِاعْتِبَارِ أَيْضًا، فَعَلِمَ أَنَّ مَفْهُومَ الْخَاصَّةِ فِي اللَّازِمِ وَالْمَفَارِقِ مَا يَخْتَصُّ بِحَقِيقَةٍ وَاحِدَةٍ، وَأَنَّ مَفْهُومَ الْعَرَضِ الْعَامِّ مَا يَعُمُّ الْحَقَائِقَ، فَرَجَعَ مَحْصُولُ الْأَقْسَامِ الْأَرْبَعَةِ إِلَى مَعْنَيْنِ مُطْلَقَيْنِ يُوجَدُ كُلُّ مَنِهْمَا فِي اللَّازِمِ وَالْمَفَارِقِ، فَصَارَ الْكُلِّيُّ الْعَرَضِيُّ فِي هَذَيْنِ الْمَعْنَيْنِ، وَظَهَرَ انْحِصَارُ الْكُلِّيِّ فِي الْحَمْسَةِ، فَاَلْمَصْنَفُ نَظَرَ إِلَى زُبْدَةِ الْأَقْسَامِ، فَتَسَامَحَ فِي التَّقْسِيمِ، كَمَا فَعَلَهُ صَاحِبُ الشُّمُوسِ.

بَقِيَ شَيْءٌ، وَهُوَ أَنَّ تَعْرِيفَاتِ الْكُلِّيَّاتِ كُلُّ مَنِهَا مَنَقُوصٌ جَمْعًا وَمَنْعًا، فَإِنَّ الْمَلَوْنَ؛ جِنْسٌ لِلْأَسْوَدِ وَالْأَحْمَرِ، نَوْعٌ لِلْمَكْيَفِ، وَفَضْلٌ لِلْكَثِيفِ<sup>(١)</sup>، وَخَاصَّةٌ لِلْجِسْمِ، وَعَرَضٌ عَامٌّ لِلْحَيَوَانِ، فَيَصْدُقُ عَلَى كُلِّ مَنِهَا فِي هَذِهِ الْمَادَّةِ.

وَالْجَوَابُ أَنَّ الْأُمُورَ الَّتِي تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الِاعْتِبَارَاتِ كَالْمَفْهُومَاتِ الِاصْطِلَاحِيَّةِ يُعْتَبَرُ فِي تَعْرِيفَاتِهَا قِيُودُ الْحَيْثِيَّةِ، ذُكِرَتْ أَوْ لَمْ تُذْكَرْ، كَمَا سَبَقَ إِلَيْهِ الْإِشَارَةُ.

فَالْجِنْسُ كُلِّيٌّ مَقُولٌ عَلَى كَثِيرَةٍ مُخْتَلِفَةٍ الْحَقِيقَةِ فِي جَوَابِ مَا هُوَ مِنْ حَيْثُ هُوَ كَذَلِكَ، وَقَسَ عَلَيْهِ الْبَوَاقِي، فَاَلْمَلَوْنُ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ مَقُولًا عَلَى مُخْتَلِفَةِ الْحَقِيقَةِ الَّتِي هِيَ الْأَسْوَدُ وَالْأَحْمَرُ جِنْسٌ لَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ النَّوْعُ وَالْفَضْلُ وَالْخَاصَّةُ وَالْعَرَضُ الْعَامُّ، وَمِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ مَقُولًا عَلَى مُتَّفَقَةِ الْحَقِيقَةِ، وَهِيَ أَفْرَادُ الْمَكْيَفِ فِي جَوَابِ مَا

(١) لَأَنَّ الْمَلَوْنَ يَفْصَلُ (يُمَيِّزُ) الْكَثِيفَ عَنِ اللَّطِيفِ مِنَ الْأَجْسَامِ، فَلَا يُقَالُ إِلَّا عَلَى الْكَثِيفِ مَنِهَا،

وَهُوَ مَقُولٌ فِي جَوَابِ: أَيُّ شَيْءٍ هُوَ فِي ذَاتِهِ؟

الشيء لا يصدق عليه الجنس والفصل والخاصة والعرض العام، وعلى هذا

(١)

ولا يحدور في كون الشيء الواحد أشياء كثيرةً بحثياتٍ مختلفةٍ واعتباراتٍ

التي هي، بالمحافظة، فإنه يتفعل في مواضع كثيرة جداً.

---

(١) ليس حيث كونه مقولاً على حقيقة واحدة وهي الأجسام في المثال المذكور هو خاصة، لأنه خارج عن ماهيتها عرض خاص بها، ومن حيث كونه مقولاً على حقائق مختلفة وهي الحيوانات في المثال المذكور هو عرض عام، لأنه خارج عن ماهيتها غير مختص بواحد من أنواع الحيوان

يقول آخر.



## [الباب الثاني: مقاصد التصورات]

الباب الثاني في مقاصد التصورات، وهي (القول الشارح)، ويسمى التعريف والشعرّف بكسر الراء أيضاً، وهو ما يكون تصوُّره بطريق النظر والاكتساب أو مبالاً إلى تصوُّر الشيء أو امتيازِهِ عما عداهُ، فخرج الملزومات بالنسبة إلى لوازمها الشيء لعدم كونها بطريق الاكتساب.

و أو، لتقسيم المحدود، لا للشك في الحد، حتى يرد أن التعريف والتحديد ينافيه الإبهام والترديد.

وتعريف المعرف لا يستلزم التسلسل<sup>(١)</sup>، إمّا لعدم احتياجه إلى معرف آخر لئلا يجرّاه، أو لكونه معلوماً بوجه آخر من الوجوه، وإمّا لأنه من الأمور الاختيارية، فينقطع بانقطاع الاعتبار.

وما قيل من أنه لا يستلزم التسلسل، لأن معرف المعرف عين المعرف، معزود بأنه ليس كذلك، بل فرد من أفرادهِ.

(١) في الأصل: التس، وهو اختصار.

وَلِإِنَّمَا سُمِّيَ قَوْلًا لِّرَكْبِهِ غَالِبًا عِنْدَ قَوْمٍ وَدَائِمًا عِنْدَ آخَرِينَ، وَشَارِحًا لِشَرْحِهِ  
الْمَاهِيَّةِ وَبَيَانِهَا.

ثُمَّ مَا ذَكَّرْنَا مِنَ التَّعْرِيفِ إِنَّمَا هُوَ عِنْدَ الْمُتَأَخِّرِينَ، وَأَمَّا الْقُدَمَاءُ فَقَالُوا: هُوَ مَا  
يَكُونُ تَصَوُّرُهُ سَبَبًا لَّا كِتْسَابٍ تَصَوُّرِ الشَّيْءِ أَعَمَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ بِالْكُنْهِ أَوْ بِوَجْهِ يُمَيِّزُهُ  
عَنْ جَمِيعِ مَا عَدَاهُ أَوْ عَنْ بَعْضِهِ.

قَالَ السَّيِّدُ الْعَلَامَةُ: اَعْلَمْ أَنَّ الْمُتَأَخِّرِينَ اعْتَبَرُوا الْمَسَاوَاةَ فِي التَّعْرِيفِ،  
وَحَكَمُوا بِأَنَّ الْأَعَمَّ وَالْأَخْصَّ لَا يَصْلُحَانِ لَهُ أَصْلًا، وَالصَّوَابُ أَنَّ الْمُعْتَبَرَ فِيهِ كَوْنُهُ  
مُوصِلًا إِلَى تَصَوُّرِ الشَّيْءِ، سَوَاءً كَانَ بِالْكُنْهِ أَوْ بِالْوَجْهِ، سَوَاءً كَانَ التَّصَوُّرُ بِالْوَجْهِ  
يُمَيِّزُهُ عَنْ جَمِيعِ مَا عَدَاهُ أَوْ عَنْ بَعْضِهَا، إِذْ لَا يُمَكِّنُ كَوْنُ الشَّيْءِ مُتَصَوِّرًا مَعَ عَدَمِ  
اِمْتِيَازِهِ عَنْ شَيْءٍ مِمَّا عَدَاهُ، وَأَمَّا اِلْمْتِيَازُ عَنِ الْكُلِّ، فَلَا يَجِبُ.

ثُمَّ إِنَّهُ لَا شَكَّ أَنَّهُ كَمَا يَكُونُ التَّصَوُّرُ بِالْكُنْهِ كَسِييًّا، كَذَلِكَ التَّصَوُّرُ بِالْوَجْهِ  
- سَوَاءً كَانَ مَعَ اِلْمْتِيَازِ عَنِ الْكُلِّ أَوْ عَنْ الْبَعْضِ - يَكُونُ كَسِييًّا، فَتَصَوُّرُ الشَّيْءِ  
بِوَجْهِ مَا أَعَمَّ أَوْ أَخْصَّ إِذَا كَانَ كَسِييًّا لَا يُكْتَسَبُ إِلَّا بِأَحَدِهِمَا، فَهُمَا يَصْلُحَانِ  
لِلتَّعْرِيفِ.

إِلَّا أَنَّ الْمُتَأَخِّرِينَ لَمَّا رَأَوْا أَنَّ التَّصَوُّرَ الَّذِي يُفِيدُ اِلْمْتِيَازَ عَنْ بَعْضِ الْأَغْيَارِ فِي  
غَايَةِ النُّقْصَانِ لَمْ يَلْتَفِتُوا إِلَيْهِ، وَشَرَطُوا الْمَسَاوَاةَ، وَأَخْرَجُوا الْأَعَمَّ وَالْأَخْصَّ عَنْ  
صَلَاحِيَّةِ التَّعْرِيفِ بِهِمَا.

وَأَمَّا الْمُبَايِنُ؛ فَلَمَّا كَانَ أَبْعَدَ مِنَ الْأَعَمِّ وَالْأَخْصَّ كَانَ أَوْلَى بِعَدَمِ الْاِعْتِبَارِ



وأقدم<sup>(١)</sup> بالإخراج عن الصلاحية، مع أن الظاهر أنه لا يُفيد تمييزاً أصلاً، وإن  
احتمل احتمالاً بعيداً أن يكون مُميزاً في الجملة. انتهى ملخصاً.

ثم القول الشارح إمّا حدّ أو رسم، وكلّ منهما إمّا تامّ أو ناقص، فالأقسام

أربعة

أما (الحدّ) فهو (قول) جنس شامل للرسم (دالّ على ماهية الشيء) يخرجهُ، فإن دلّ على الكنه بمجموع الذاتيات فتامّ، وببعضها فناقص، ولذا قال  
(وهو الذي يتركّب من جنس الشيء وفصله القريين، كالحَيوانِ الناطقِ بالنسبةِ إلى  
الإنسانِ، وهو الحدّ التامّ)، أي: المركّب من جنس الشيء وفصله القريين هو الحدّ  
التامّ، لأنّه الدالّ على الكنه بمجموع الذاتيات، أمّا كونه حدّاً وتسميته به فلمنعه  
الأعيار، والحدّ في اللغة المنع، وأمّا كونه تامّاً فلاشتباهه على جميع الذاتيات.

(والحدّ الناقص وهو الذي يتركّب من جنس بعيد وفصل قريب، كالجنس  
الناطق بالنسبة إلى الإنسان)، أمّا كونه حدّاً فلما مرّ، وأمّا كونه ناقصاً فلنقصان  
الذاتيات فيه.

واعلم أنّهم اختلفوا في أن التعريف بالفصل وحده، وبالخاصة وحدها، هل  
هو جائز أم لا؟ فذهب بعضهم إلى عدم الجواز، وإلى وجوب أن يكون لكلّ تعريف  
جامع ليستغرق الأفراد، ومانع ليُخرج الأعيار، وبعضهم إلى الجواز، قائلاً بأنّ

(١) على معنى أليق وأخلق، ولعلها أقوم.

المقصود من التعريف إما الاطلاع على الذاتيات كلاً أو بعضاً، وإما التمييز عن جميع ما عداه [أو عن بعضه] <sup>(١)</sup>، والفضل يصلح لهما، والخاصة وإن لم تصلح للأول إلا أنها صالحة للثاني.

والظاهر أن المصنف رحمه الله تعالى <sup>(٢)</sup> اختار الأول، فلم يقل هنا: أو الفصل فقط، وفي تعريف الرسم الناقص: أو الخاصة فقط <sup>(٣)</sup>.

وما قاله الفناري من أنه إنما لم يقل في هذين الموضعين كذلك، لأن الناطق مركّب معنًى، والاعتبار للمعاني، فإن كان معناه جسم أو جوهر له النطق كان كالجسم الناطق بعينه فيكون حداً ناقصاً، وإن كان معناه شيء له النطق أو نحوه لم يكن حداً، بل رسماً، لأن الشئ عارضة، وكذا إن كان معنى الضاحك حيوان له الضحك فرسم تام، وإن كان شيء له الضحك فرسم ناقص - فمع ما فيه من البعد والحلل من وجوه - ينافيه ما صرحوه من أن الفصل وحده كالناطق فقط حد ناقص عند من جَوَزَ التعريف به، والخاصة وحدها كالضاحك فقط رسم ناقص عند من جَوَزَ التعريف بها فقط، ولم يفصل أحد غير هذا الشارح ونحوه بالترديد في معنهما، ولم يقل أحد أيضاً إن الناطق ليس بفضل فقط بل فضل مع جنس أو عرض عام، وأن الضاحك ليس بخاصة فقط، بل خاصة مع جنس أو عرض عام، فتأمل.

(١) ما بين المعوفتين ليس في الأصل، وأثبتناه من المطبوعة التركية.

(٢) في الأصل: م ص رح، وهي اختصار لقوله: المصنف رحمه الله.

(٣) أي: ولم يقل في تعريف الرسم الناقص: أو الخاصة فقط.

(وَالرَّسْمُ التَّامُّ هُوَ الَّذِي يَتَرَكَّبُ مِنْ جِنْسِ الشَّيْءِ الْقَرِيبِ وَخَاصَّتِهِ اللَّازِمَةِ)  
فَبَدَّ الْخَاصَّةَ بِاللَّازِمَةِ، لِأَنَّ الْمَفَارِقَةَ أَحْصَى مِنْ ذِي الْخَاصَّةِ، وَالتَّعْرِيفُ بِالْخَوَاصِّ مَعَ  
كُتُوبِهِ غَيْرَ جَائِزٍ عِنْدَ الْمُتَأَخِّرِينَ لَا يَكُونُ رَسْمًا تَامًا بِالْإِتِّفَاقِ.

(كَالْحَيَوَانِ الضَّاحِكِ فِي تَعْرِيفِ الْإِنْسَانِ) وَإِنَّمَا يَكُونُ رَسْمًا لِأَنَّ الْخَارِجَ اللَّازِمَ  
لِلشَّيْءِ أَثَرُهُ، فَسُمِّيَ رَسْمًا، يُقَالُ رَسَمَ الدَّارَ أَيَّ أَثَرَهَا وَعَلَامَتُهَا.

وَأَمَّا كَوْنُهُ تَامًا؛ فَلِمُشَابَهَتِهِ الْحَدَّ التَّامَّ فِي اشْتِمَالِهِ عَلَى الْجِنْسِ الْقَرِيبِ، وَتَقْيِيدِهِ  
بِأَمْرِ مُخْتَصٍّ بِالْمَاهِيَةِ الْمُعَرَّفَةِ.

(وَالرَّسْمُ النَّاقِصُ وَهُوَ الَّذِي يَتَرَكَّبُ مِنْ عَرَضِيَّاتٍ تَخْتَصُّ جُمْلَتَهَا بِحَقِيقَةٍ  
وَاحِدَةٍ، كَقَوْلِنَا فِي تَعْرِيفِ الْإِنْسَانِ: إِنَّهُ مَاشٍ عَلَى قَدَمَيْهِ) يُخْرُجُ الْمَاشِي عَلَى الْأَقْدَامِ  
الْأَرْبَعَةِ (عَرِيضُ الْأَظْفَارِ) يُخْرُجُ مُدَوَّرُ الْأَظْفَارِ (بَادِي الْبَشَرَةِ) يُخْرُجُ مَسْتُورُ الْبَشَرَةِ  
بِالشَّعْرِ (مُسْتَقِيمُ الْقَامَةِ) يُخْرُجُ مُنْحَنِي الْقَامَةِ (ضَحَّاكٌ بِالطَّبْعِ) يُخْرُجُ جَمِيعُ مَا عَدَاهُ.

وَمَا يُقَالُ مِنْ أَنَّ بَعْضَ الْقِيُودِ مُسْتَعْنٍ عَنِ الْبَعْضِ غَيْرُ وَارِدٍ، إِذَا الْغَرَضُ  
التَّمَثِيلُ، وَلَا يُنَاقَشُ فِيهِ، عَلَى أَنَّ التَّعْرِيفَ إِنَّمَا هُوَ لِكَشْفِ الْمَاهِيَّاتِ، وَالْإِحْتِرَازَاتِ  
تَابِعَةٌ كَمَا عَرَفَتْ، وَكُلَّمَا أَزْدَادَ الْقِيُودُ أَزْدَادَ الْكَشْفِ وَقَوِيَتْ الْمَعْرِفَةُ، فَأَنَّى يَكُونُ  
الْبَعْضُ مُسْتَعْنِيًا عَنِ الْبَعْضِ؟ هَكَذَا قَالُوا.

وَلَمَّا كَانَ الْمَرَادُ مِنَ التَّعْرِيفِ إِذَا الْإِطْلَاعُ عَلَى الدَّائِيَّاتِ، أَوْ إِفَادَةُ التَّمْيِيزِ عَنْ  
جَمِيعِ مَا عَدَا الْمُعَرَّفِ، وَالْغَرَضُ الْعَامُّ لَا يَصْلُحُ لِشَيْءٍ مِنْهُمَا؛ لَمْ يَصْلُحْ أَنْ يَقَعَ  
مُعَرَّفًا، وَلَا جُزْءًا مُعَرَّفٍ، فَهُوَ سَاقِطٌ عَنْ دَرَجَةِ الْإِعْتِبَارِ، وَإِنَّمَا ذُكِرَ فِي بَابِ

الْكُلِّيَّاتِ اسْتِيفَاءً لِلْأَقْسَامِ.

وَاعْتَرَضَ عَلَيْهِمُ السَّيِّدُ الْعَلَّامَةُ بَأَنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّ كُلَّ قَيْدٍ فَهُوَ إِمَّا لِلتَّمْيِيزِ، أَوْ  
الاطَّلَاعِ عَلَى الذَّاتِي، بَلْ رُبَّمَا يُفِيدُ اجْتِنَاعُ الْعَوَارِضِ زِيَادَةً إِيضَاحٍ لِلْمَاهِيَّةِ وَسُهولةِ  
اطَّلَاعِ عَلَيْهَا، وَكَثِيرًا مَا يَضَعُونَ الْعَوَارِضَ الْعَامَّةَ مَوَاضِعَ الْأَجْنَاسِ، وَأَيْضًا  
الْفَضْلُ الْبَعِيدُ مَعَ الْفَضْلِ الْقَرِيبِ أَوْ مَعَ الْخَاصَّةِ خَارِجٌ عَمَّا ذَكَرَ، مَعَ أَنَّهُ يُفِيدُ  
الاطَّلَاعَ عَلَى الذَّاتِي.

وَالسَّعْدُ الْعَلَّامَةُ<sup>(١)</sup> بِأَنَّ تَمْيِيزَ الشَّيْءِ قَدْ يَكُونُ عَنْ جَمِيعِ مَا عَدَاهُ، وَقَدْ يَكُونُ  
عَنْ بَعْضِهِ كَمَا مَرَّ، وَالْعَرَضُ الْعَامُّ يُفِيدُ التَّمْيِيزَ الثَّانِي، فَيَنْبَغِي أَنْ يُعْتَبَرَ فِي التَّعْرِيفَاتِ.  
وَأَيْضًا قَدْ يَكُونُ الْاطَّلَاعُ عَلَى الشَّيْءِ بِمَا هُوَ عَرَضٌ عَامٌّ لَهُ مَطْلُوبًا، وَإِنْ كَانَ  
هَذَا الْاطَّلَاعُ عَلَيْهِ دُونَ الْاطَّلَاعِ بِمَا هُوَ ذَاتِيٌّ لَهُ، فَإِنَّ تَصَوُّرَ الشَّيْءِ قَدْ يَكُونُ بِوَجْهِهِ  
مُتَفَاوِتَةً بَعْضُهَا أَكْمَلُ مِنْ بَعْضٍ.

ثُمَّ قَالَ قُدَّسَ سِرُّهُ: فَالْصَّوَابُ أَنَّ الْمَرْكَبَ مِنَ الْعَرَضِ الْعَامِّ وَالْخَاصَّةِ رَسْمٌ  
نَاقِصٌ، لَكِنَّهُ أَقْوَى مِنَ الْخَاصَّةِ وَخَدَّهَا، وَأَنَّ الْمَرْكَبَ مِنْهُ وَمِنَ الْفَضْلِ حَدٌّ نَاقِصٌ،  
لَكِنَّهُ أَكْمَلُ مِنَ الْفَضْلِ وَخَدَّهُ، وَكَذَلِكَ الْمَرْكَبُ مِنَ الْفَضْلِ وَالْخَاصَّةِ حَدٌّ نَاقِصٌ،  
لَكِنَّهُ أَكْمَلُ مِنَ الْعَرَضِ الْعَامِّ وَالْفَضْلِ. انْتَهَى.

فَالضَّبْطُ عَلَى هَذَا أَنَّ: الْمَرْكَبَ مِنَ الْجِنْسِ وَالْفَضْلِ الْقَرِيبَيْنِ؛ «حَدٌّ تَامٌ»،

(١) أي واعترض عليهم السعد العلامة أيضاً.

وَالْفَضْلُ وَخَدَهُ أَوْ مَعَ الْجِنْسِ الْبَعِيدِ أَوْ مَعَ الْفَضْلِ الْبَعِيدِ أَوْ مَعَ الْخَاصَّةِ أَوْ مَعَ الْعَرَضِ الْعَامِّ؛ «حَدُّ نَاقِصٍ»، وَالْجِنْسُ الْقَرِيبُ مَعَ الْخَاصَّةِ؛ «رَسْمٌ تَامٌّ»، وَالْخَاصَّةُ وَخَدَهَا أَوْ مَعَ الْجِنْسِ الْبَعِيدِ أَوْ مَعَ الْفَضْلِ الْبَعِيدِ أَوْ مَعَ الْعَرَضِ الْعَامِّ؛ «رَسْمٌ نَاقِصٌ».

وَيُخَالَفُهُ مُخَالَفَةً ظَاهِرَةً مَا قَالَهُ الْفَنَارِيُّ مِنْ أَنَّ التَّعْرِيفَ بِمُجَرَّدِ الذَّاتِيَّاتِ، فَيَمَجُّمُوهَا حَدُّ تَامٌّ، وَيَبْعَضُهَا حَدُّ نَاقِصٌ وَالتَّعْرِيفُ لَا بِمُجَرَّدِ الذَّاتِيَّاتِ، فَيَا لْجِنْسِ الْقَرِيبِ وَالْخَاصَّةِ رَسْمٌ تَامٌّ وَيَغْيِرُهُ رَسْمٌ نَاقِصٌ.

فَعَلَى هَذَا؛ الْعَرَضُ الْعَامُّ مَعَ الْفَضْلِ أَوْ الْخَاصَّةِ، وَالْخَاصَّةُ مَعَ الْفَضْلِ أَوْ مَعَ الْجِنْسِ الْبَعِيدِ، وَالْجِنْسُ الْبَعِيدُ مَعَ الْخَاصَّةِ؛ كُلٌّ مِنْهَا رَسْمٌ نَاقِصٌ. انْتَهَى، وَكَذَا مَا نَقَلْنَاهُ سَابِقًا، فَتَأَمَّلْ فِيهِمَا، وَاخْتَرِ مَا هُوَ الْأَوْجَهُ مِنْهُمَا.

### \* تَذْيِيلٌ \*

اعْلَمْ أَنَّ الْمَاهِيَّةَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ لَهَا تَحَقُّقٌ وَثُبُوتٌ فِي الْخَارِجِ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنِ اعْتِبَارِ الْعَقْلِ، أَوْ لَا.

وَالْأَوَّلَى: الْمَاهِيَّةُ الْحَقِيقِيَّةُ، أَيُّ: الْمَوْجُودَةُ فِي الْأَعْيَانِ وَالثَّابِتَةُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، وَلَا بُدَّ مِنْ احتِياجِ بَعْضِ الْأَجْزَاءِ إِلَى بَعْضٍ إِذَا كَانَتْ مُرَكَّبَةً.

وَالثَّانِيَّةُ: الْمَاهِيَّةُ الِاعْتِبَارِيَّةُ، أَيُّ: الْكَائِنَةُ بِحَسَبِ اعْتِبَارِ الْعَقْلِ، كَمَا إِذَا

اعتبر الواضع عدّة أمورٍ، فَوَضَعَ بِإِزَائِهَا اسْمًا مِنْ غَيْرِ احتِياجِ الأمورِ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ، كَالْجِنْسِ الْمَوْضُوعِ بِإِزَاءِ الْكُلِّيِّ الْمَقُولِ عَلَى الْكَثِيرَةِ الْمُخْتَلِفَةِ الْحَقِيقَةِ فِي جَوَابٍ: مَا هُوَ؟ وَالنَّوْعِ الْمَوْضُوعِ بِإِزَاءِ الْكَلِيِّ الْمَقُولِ الْكَثِيرَةِ الْمُتَّفَقَةِ الْحَقِيقَةِ فِي جَوَابٍ: مَا هُوَ؟ وَلَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ كُلُّهَا مُرَكَّبَةً، بَلْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْبَعْضُ مِنْهَا بَسِيطَةً، كَالْمَاهِيَّاتِ الْحَقِيقَةِ.

ثُمَّ الْحَقُّ أَنَّهَا إِذَا يُقَالُ لَهَا الْأُمُورُ الْاِعْتِبَارِيَّةُ، لَا الْمَاهِيَّاتُ الْاِعْتِبَارِيَّةُ.  
إِذَا تَمَّ هَذَا، فَتَقُولُ:

مَا يَتَعَقَّلُهُ الْوَاضِعُ لِيَضَعَ بِإِزَائِهِ اسْمًا، إِمَّا أَنْ يَكُونَ لَهَا مَاهِيَّةٌ حَقِيقِيَّةٌ أَوْ لَا؛ وَعَلَى الْأَوَّلِ، إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُتَعَقِّلُهُ نَفْسَ حَقِيقَةِ ذَلِكَ الشَّيْءِ، أَوْ وُجُودَهَا وَاعْتِبَارَاتِ مِنْهُ، فَتَعْرِيفُ الْمَاهِيَّةِ الْحَقِيقِيَّةِ لِمَسْمَى الْأِسْمِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا مَاهِيَّةٌ حَقِيقِيَّةٌ تَعْرِيفٌ حَقِيقِيٌّ يُفِيدُ تَصْوِيرَ<sup>(١)</sup> الْمَاهِيَّةِ فِي الذَّهْنِ بِالذَّاتِيَّاتِ كُلِّهَا أَوْ بَعْضِهَا، فَيَكُونُ حَدًّا حَقِيقِيًّا تَامًّا أَوْ نَاقِصًا أَوْ بِالْعَرَضِيَّاتِ أَوْ بِالْمُرَكَّبِ مِنْهُمَا، فَيَكُونُ رَسْمًا حَقِيقِيًّا تَامًّا أَوْ نَاقِصًا، لَكِنْ الْاطَّلَاعُ عَلَى ذَاتِيَّاتِهَا وَعَرَضِيَّاتِهَا وَالتَّمْيِيزُ بَيْنَهُمَا مُتَعَسِّرٌ، بَلْ مُتَعَذِّرٌ. وَتَعْرِيفُ مَفْهُومِ الْأِسْمِ وَمَا تَعَقَّلَهُ الْوَاضِعُ فَوَضَعَ الْأِسْمَ بِإِزَائِهِ يَكُونُ تَعْرِيفًا اِسْمِيًّا يُفِيدُ تَبْيِينَ مَا وَضَعَ الْأِسْمَ بِإِزَائِهِ بِلَفْظٍ أَشْهَرٍ، كَقَوْلِنَا: الْعَصْنَقَرُ الْأَسَدُ، أَوْ بِلَفْظٍ يَشْتَمِلُ عَلَى تَفْصِيلٍ مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْأِسْمُ إِجْمَالًا، كَقَوْلِنَا: الْجِنْسُ كُلِّيٌّ مَقُولٌ...

(١) فِي الْمَطْبُوعَةِ التَّرْكِيَّةِ: تَصَوَّرَ.

الح، وهذه تيسر الاطلاع على ذاتياتها وعرضياتها، والتَّمييزُ بينهما بلا صعوبة، إذ ما هو داخل في الموضوع له فهو ذاتي، وما هو خارج عنه فهو عرضي.

وقد مرَّ إشارة إجمالية إلى ذلك، فتعريفُ المَعْدومات لا يكون إلا اسمياً، إذ لا حقائق لها، بل هي مفهومات واعتبارات، وتعريفُ الموجودات قد يكون اسمياً، وقد يكون حقيقياً، إذ لها مفهومات وحقائق، كذا في التلويح.

### \* تنبيه \*

اعلم أن أبواب العربية والأصول كثيراً ما يستعملون الحد بمعنى المَعْرِف، وكثير من الناس يغلطون بسبب الغفلة عن اختلاف الاصطلاحين، فلا تغفل ولا تحبط<sup>(١)</sup>.

ومما يجب أن ينبّه عليه هو أنه يجب الاحتراز في التعريف عن أشياء، منها:

- تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة.
- ومنها تعريف الشيء بما لا يعرف إلا بذلك الشيء، وهو الدور، سواء كان بمرتبة أو بمراتب.
- ومنها استعمال الألفاظ المشتركة والمجازية، إلا أن وجوب الاحتراز عنهما عند أهل العقول، وأما عند الأدباء والأصوليين فيجوز استعمالهما

(١) في الأصل: تحبط.

فِي التَّعْرِيفِ، إِذَا قَامَتْ قَرِينَةٌ ظَاهِرَةٌ دَالَّةٌ عَلَى تَعْيِينِ الْمُرَادِ، بَلِ الصَّحِيحُ  
 أَنَّ الْأَمْرَ كَذَلِكَ بِإِجْمَاعِ الْفَرِيقَيْنِ وَاتِّفَاقِهِمَا، صَرَّحَ بِهِ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ، وَإِنَّمَا  
 يَجِبُ الْإِحْتِرَازُ عَنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ لِثَلَاثِ أَغْرَاضٍ.



## [الباب الثالث: مبادئ التصديقات]

البَابُ الثَّالِثُ فِي بَيَانِ مَبَادِي التَّصْديقاتِ، وَهِيَ (القَضَايا) وَأَحْكامُهَا.

وَلَمَّا تَوَقَّفَ مَعْرِفَةُ أَقْسَامِ الشَّيْءِ وَأَحْكامِهِ عَلَى مَعْرِفَةِ ذَلِكَ الشَّيْءِ عَرَّفَ الْمُصَنِّفُ الْقَضِيَّةَ أَوَّلًا، فَقَالَ:

(الْقَضِيَّةُ): وَهِيَ تَارَةٌ تُطْلَقُ عَلَى الْمُعْقُولَةِ، وَأُخْرَى عَلَى الْمَلْفُوظَةِ، إِمَّا بِالِاشْتِرَاكِ، أَوْ بِأَنْ يَكُونَ حَقِيقَةً فِي الْأَوَّلَى مَجَازًا فِي الثَّانِيَةِ تَسْمِيَةً لِلدَّالِّ بِاسْمِ الْمَدْلُولِ، عَلَى مَا اخْتَارَهُ السَّيِّدُ الْعَلَّامَةُ<sup>(١)</sup>.

(قَوْلُ) هُوَ مُرَادِفٌ لِلْمُرَكَّبِ، جِنْسٌ شَامِلٌ لِلْمُرَكَّبَاتِ؛ تَامَّةٌ أَوْ نَاقِصَةٌ، إِخْبَارًا أَوْ إِنْشَاءً، وَهُوَ يُطْلَقُ أَيْضًا تَارَةً عَلَى الْمُعْقُولِ، وَأُخْرَى عَلَى الْمَلْفُوظِ؛ اشْتِرَاكًا، أَوْ حَقِيقَةً وَمَجَازًا، فَإِنْ جَعَلْنَا التَّعْرِيفَ هَهُنَا لِلْقَضِيَّةِ الْمُعْقُولَةِ يَكُونُ بِمَعْنَى الْمُرَكَّبِ

(١) قَالَ السَّيِّدُ الشَّرِيفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي حَاشِيَةِ الْقُطْبِ عَلَى الشَّمْسِيَّةِ: "الْقَضِيَّةُ تُطْلَقُ تَارَةً عَلَى الْمَلْفُوظَةِ، وَتَارَةً عَلَى الْمُعْقُولَةِ؛ إِمَّا بِالِاشْتِرَاكِ، أَوْ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ، وَالثَّانِي أَوَّلَى، لِأَنَّ الْمُعْتَبَرُ هُوَ الْقَضِيَّةُ الْمُعْقُولَةُ، وَأَمَّا الْمَلْفُوظَةُ فَإِنَّمَا اعْتَبِرَتْ لِدَلَالَتِهَا عَلَى الْمُعْقُولَةِ، فَسُمِّيَتْ قَضِيَّةً تَسْمِيَةً لِلدَّالِّ بِاسْمِ الْمَدْلُولِ، وَكَذَلِكَ لَفْظُ الْقَوْلِ يُطْلَقُ عَلَى الْمَلْفُوظِ وَالْمُعْقُولِ".

المعقول ، وإن جعلناه للمنفوطة فيمعنى المركب المنفوظ ، ولا يجوز أن يراد كلاهما معاً ، إذ المعنيان المشتركان ، وكذا المعنى الحقيقي والمجازي ، لا يجتمعان في الإرادة في إطلاق واحد ، على ما بين في موضعه .

(يصح أن يقال لقائله <sup>(١)</sup> إنه صادق فيه أو كاذب فيه) ، فصل يخرج الإنشائيات والمركبات الناقصة ، لأن احتمال الصدق والكذب من خواص القضية ، كما هو الحق ، وهو المشهور ، وعليه الجمهور .

ولم يفرق بعضهم بينها وبين المركب التقيدي في احتمال الصدق والكذب ، باعتبار أنه يشير إلى النسبة الخبرية .

ورد بأن إطلاق احتمال الصدق والكذب على المركب التقيدي بمجرد ما يشير إليه يقتضي صحة إطلاق احتماليهما على الإنشائي باعتبار ما يستلزمه من النسبة الخبرية ، ولم يقل به أحد ، فتأمل .

ثم إن احتمال الصدق والكذب إنما هو بالنظر إلى محصل مفهوم القضية ومجرد ماهيتها ، وهو ثبوت شيء لشيء أو سلبه عنه مع قطع النظر عن خصوصية ذلك المفهوم ، وخصوصية القائل والمخاطب ، فلا يخرج عنها قول الله وقول الرسول ، وما هو بديهي الصدق والكذب ، فإننا إذا قطعنا النظر عن خصوصية القضية وخصوصية القائل وغيرهما من الخصوصيات ، ولا حظنا محصل مفهومها

(١) في الأصل : لقائل .

وَعَدَمُهُ إِمَّا ثُبُوتَ شَيْءٍ لِّشَيْءٍ أَوْ سَلْبُهُ عَنْهُ، وَذَلِكَ يَحْتَمِلُ الصِّدْقَ وَالكَذِبَ بِلَا

مَرْتَبَةٍ.

ثُمَّ إِنَّ الصِّدْقَ وَالكَذِبَ مُطَابَقَةُ الْحُكْمِ وَعَدَمُ مُطَابَقَتِهِ لِلْوَاقِعِ، وَتَوْضِيحُهُ أَنَّ  
الشَّيْئَيْنِ اللَّذَيْنِ أَوْقَعَ بَيْنَهُمَا نِسْبَةُ حُكْمِيَّةٍ لَا بُدَّ وَأَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَمَّا  
لَهُ الدَّهْنُ مِنَ النِّسْبَةِ التَّامَّةِ الْمَفْهُومَةِ مِنَ اللَّفْظِ نِسْبَةُ ثُبُوتِيَّةٍ بِأَنْ يَكُونَ هَذَا ذَاكَ،  
أَوْ سَلْبِيَّةٍ بِأَنْ يَكُونَ هَذَا لَيْسَ ذَاكَ، فَهَذِهِ النِّسْبَةُ تُسَمَّى الْوَاقِعَ وَالْخَارِجَ وَنَفْسَ  
الْأَمْرِ، فَمُوَافَقَةُ النِّسْبَةِ الدَّهْنِيَّةِ الْمَفْهُومَةِ مِنَ الْكَلَامِ لِتِلْكَ النِّسْبَةِ الْخَارِجِيَّةِ بِأَنْ  
تَكُونَ ثُبُوتِيَّتَيْنِ أَوْ سَلْبِيَّتَيْنِ صِدْقٌ، وَعَدَمُهَا بِأَنْ تَكُونَ إِحْدَاهُمَا ثُبُوتِيَّةً وَالْأُخْرَى  
سَلْبِيَّةً كَذِبٌ، هَذَا مَا عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ، وَهُوَ الْحَقُّ وَالْمَذْهَبُ الْمَنْصُورُ.

وَقِيلَ: الصِّدْقُ وَالكَذِبُ مُطَابَقَةُ الْحُكْمِ وَعَدَمُهَا لِلْاِعْتِقَادِ، وَقِيلَ: لِلْوَاقِعِ  
وَالْاِعْتِقَادِ جَمِيعًا، وَكُلٌّ مِنْهُمَا مَرْدُودٌ، وَقَدْ بَيَّنَّ فِي الْمَطُولَاتِ.

ثُمَّ إِنَّ الصِّدْقَ وَالكَذِبَ وَصْفَانِ لِلْقَضِيَّةِ أَوَّلًا وَبِالذَّاتِ، وَلِلْقَائِلِ ثَانِيًا  
وَبِالْعَرَضِ، فَلَوْ عَرَفَهَا بِأَنَّهَا قَوْلٌ يَحْتَمِلُ الصِّدْقَ وَالكَذِبَ لَكَانَ أَخْصَرَ وَأَوَّلَى،  
فَالْهَيْمُ.

ثُمَّ لَمَّا عَرَّفَ الْقَضِيَّةَ وَبَيَّنَّهَا؛ أَرَادَ أَنْ يُبَيِّنَ أَقْسَامَهَا، فَقَالَ:

(وَهِيَ) أَيُّ الْقَضِيَّةِ (إِمَّا مَحَلِّيَّةٌ) إِنْ انْحَلَّ طَرَفَاهَا إِلَى مُفْرَدَيْنِ، بِالْفِعْلِ أَوْ  
الْقُوَّةِ، (كَقَوْلِنَا: زَيْدٌ كَاتِبٌ)، وَزَيْدٌ قَائِمٌ، يُضَادُّهُ زَيْدٌ لَيْسَ بِقَائِمٍ.

(أَوْ شَرْطِيَّةٌ) إِنْ لَمْ يَنْحَلَّ طَرَفَاهَا إِلَى مُفْرَدَيْنِ، لَا بِالْفِعْلِ وَلَا بِالْقُوَّةِ، وَسَيَأْتِي

عَنْ قَرِيبٍ تَحْقِيقُ هَذَا الْإِنْجِلَالَ وَعَدَمُهُ، (مُتَّصِلَةٌ) وَهِيَ الَّتِي حُكِمَ فِيهَا بِصِدْقِ قَضِيَّةٍ، أَوْ لَا صِدْقِهَا، عَلَى تَقْدِيرِ صِدْقِ قَضِيَّةٍ أُخْرَى، سَوَاءً تَحَقَّقَ صِدْقُ أَحَدِ النَّقِصَيْنِ أَوْ لَا، وَسَوَاءً كَانَ عَلَى تَقْدِيرِ الزُّرُومِ أَوْ عَلَى تَقْدِيرِ الْإِتِّفَاقِ، (كَقَوْلِنَا: إِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالنَّهَارُ مُوجُودٌ)، فَإِنَّهُ حُكِمَ فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ بِصِدْقِ وُجُودِ النَّهَارِ عَلَى تَقْدِيرِ صِدْقِ طُلُوعِ الشَّمْسِ لُزُومًا، سَوَاءً تَحَقَّقَ وَجُودُ اللَّيْلِ أَوْ لَا، وَهَذِهِ مُوجِبَةٌ، وَالسَّالِبَةُ: لَيْسَ إِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالَلَّيْلُ مُوجُودٌ، فَحُكِمَ فِيهَا بِعَدَمِ صِدْقِ وُجُودِ اللَّيْلِ عَلَى تَقْدِيرِ صِدْقِ طُلُوعِ الشَّمْسِ لُزُومًا، سَوَاءً تَحَقَّقَ وَجُودِ النَّهَارِ أَوْ لَا، وَسَيَأْتِي أُمُثَلَةُ الْإِتِّفَاقِيَّةِ.

(وَأَمَّا مُنْفَصِلَةٌ)، وَهِيَ الَّتِي حُكِمَ فِيهَا بِالتَّنَافِي بَيْنَ الْقَضِيَّتَيْنِ، أَوْ بِعَدَمِهِ<sup>(١)</sup>، فِي الصِّدْقِ وَالْكَذِبِ مَعًا، أَوْ فِي الصِّدْقِ وَحْدَهُ، أَوْ فِي الْكَذِبِ فَقَطْ، (كَقَوْلِنَا: الْعَدَدُ إِمَّا زَوْجٌ وَ) الْعَدَدُ (إِمَّا فَرْدٌ)، فَحُكِمَ فِيهَا بِالتَّنَافِي بَيْنَ الْقَضِيَّتَيْنِ، وَهُمَا أَيُّ: الْعَدَدُ زَوْجٌ، وَالْعَدَدُ فَرْدٌ، فِي الصِّدْقِ وَالْكَذِبِ جَمِيعًا، لِأَنَّ كَوْنَ الْعَدَدِ زَوْجًا وَكَوْنَهُ فَرْدًا لَا يَجْتَمِعَانِ وَلَا يَرْتَفِعَانِ.

وَسَيَأْتِي تَفَاصِيلُ أَقْسَامِ الشَّرْطِيَّةِ وَمُوجِبَاتِهَا وَسَوَالِبِهَا وَأُمُثَلُهُ كُلٌّ مِنْهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(١) بالتَّنَافِي: لَا يَصْدَقَانِ مَعًا، فَلَا يَجْتَمِعَانِ، وَلَا يَكْذِبَانِ مَعًا، فَلَا يَرْتَفِعَانِ، أَوْ عَدَمُهُ: يَصْدَقَانِ مَعًا فَيَجْتَمِعَانِ، وَيَكْذِبَانِ مَعًا، فَيَرْتَفِعَانِ.

ثُمَّ إِنَّ مَعْنَى الانْحِلَالِ حَذْفُ الْأَدَوَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى الْحُكْمِ الَّتِي بِهِ يَكُونُ<sup>(١)</sup> الْقَضِيَّةُ قَضِيَّةً، فَإِذَا حَذَفْنَا عَنْ قَوْلِنَا: زَيْدٌ هُوَ عَالِمٌ، وَقَوْلِنَا: زَيْدٌ هُوَ لَيْسَ بِعَالِمٍ، لَمْ يَلَمْ، هُوَ، الدَّالُّ عَلَى الْإِيجَابِ، وَ: لَيْسَ، الدَّالُّ عَلَى السَّلْبِ بَقِيَ: زَيْدٌ، وَ: عَالِمٌ، وَهِيَ مُفْرَدَانِ بِالْفِعْلِ، وَإِذَا حَذَفْنَا عَنْ قَوْلِنَا: إِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالنَّهَارُ مُوجُودٌ، وَعَنْ قَوْلِنَا: الْعَدَدُ إِمَّا زَوْجٌ وَإِمَّا فَرْدٌ، لَفْظَتْنِي: إِنْ، وَ: الْفَاءُ، الدَّالَّتَيْنِ عَلَى الْإِتِّصَالِ، وَلَفْظَةً: إِمَّا، الدَّالَّةَ عَلَى الْإِنْفِصَالِ بَقِيَ: الشَّمْسُ طَالِعَةٌ، وَ: النَّهَارُ مُوجُودٌ، وَ: الْعَدَدُ زَوْجٌ، وَ: الْعَدَدُ فَرْدٌ، وَكُلٌّ مِنْهَا قَضِيَّةٌ لَا مُفْرَدٌ.

وَلَمَّا كَانَ الْمَفْرَدُ هَهُنَا أَعَمٌّ مِنْ أَنْ يَكُونَ بِالْفِعْلِ أَوْ بِالْقُوَّةِ؛ دَخَلَ فِي الْحَمَلِيَّةِ نَحْوُ: زَيْدٌ عَالِمٌ يُضَادُّهُ زَيْدٌ لَيْسَ بِعَالِمٍ، وَنَحْوُ: الشَّمْسُ طَالِعَةٌ يَلْزِمُهُ النَّهَارُ مُوجُودٌ، وَ: زَيْدٌ قَائِمٌ قَضِيَّةٌ، فَإِنَّ كِلَا مِنْهَا يُمَكِّنُ التَّعْبِيرُ عَنْ طَرَفَيْهَا بِلَفْظَيْنِ مُفْرَدَيْنِ، بَأَن يُقَالَ: هَذَا ذَاكَ، أَوْ: الْمَوْضُوعُ مَحْمُولٌ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ.

وَأُورِدَ عَلَيْهِ أَنَّ الشَّرْطِيَّةَ أَيْضًا تَنْحَلُّ إِلَى مُفْرَدَيْنِ بِالْقُوَّةِ بِأَن يُقَالَ: هَذَا مَلْزُومٌ لِذَاكَ، وَ: هَذَا مُعَانِدٌ لِذَاكَ، مَثَلًا، فَيَنْدَرِجُ الشَّرْطِيَّاتُ كُلُّهَا فِي الْحَمَلِيَّةِ، فَلَا يَكُونُ<sup>(٢)</sup> تَعْرِيفُ الْحَمَلِيَّةِ مَانِعًا، وَلَا تَعْرِيفُ الشَّرْطِيَّةِ صَادِقًا عَلَى فَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِهَا.

وَأَجَابَ عَنْهُ السَّيِّدُ الْعَلَّامَةُ بِأَنَّ الْمَعْنَى بِالْمَفْرَدِ مَا يُمَكِّنُ التَّعْبِيرَ عَنْهُ بِلَفْظِ مُفْرَدٍ هَالِ كَوْنِهِ جُزْءًا مِنْ تِلْكَ الْقَضِيَّةِ وَعِنْدَ إِفَادَةِ حُكْمِهَا، وَالْحَمَلِيَّاتُ تَنْحَلُّ إِلَى

(١) في الأصل: يكون.

(٢) في الأصل: تكون.

شَيْئَيْنِ يُمَكِّنُ أَنْ يُعْبَرَ عَنْهُمَا بِلَفْظَيْنِ مُفْرَدَيْنِ، ك: هذا ذاك، والموضوع محمول،  
 حال كَوْنِ هَذَيْنِ اللَّفْظَيْنِ مَوْضُوعًا وَمَحْمُولًا، وَحَالِ كَوْنِهِمَا مُفِيدَيْنِ حُكْمٍ أَصْلِ  
 الْقَضِيَّةِ الَّتِي قَبْلَ الْإِنْجِلَالِ، بِخِلَافِ الشَّرْطِيَّةِ، فَإِنَّ قَوْلَنَا<sup>(١)</sup>: هَذَا مَلْزُومٌ لِذَاكَ أَوْ  
 مُعَانِدٌ لَهُ، وَإِنْ كَانَا مُفْرَدَيْنِ؛ لَكِنَّهُمَا لَيْسَا مُقَدَّمًا وَتَالِيًا، وَلَا يُفِيدَانِ الْحُكْمَ الْإِتِّصَالَ  
 أَوْ الْإِنْفِصَالَ الَّذِي فِي أَصْلِ الْقَضِيَّةِ قَبْلَ الْإِنْجِلَالِ، وَالتَّعْبِيرُ عَنْ طَرَفَيْهَا بِالْمُقَدَّمِ  
 وَالتَّالِيِ أَيْضًا لَا يُفِيدَانِ الْحُكْمَ الْإِتِّصَالَ أَوْ الْإِنْفِصَالَ، فَالشَّرْطِيَّةُ لَا تَنْحَلُّ بِطَرَفَيْهَا  
 إِلَى شَيْئَيْنِ يُمَكِّنُ التَّعْبِيرُ عَنْهُمَا بِلَفْظَيْنِ مُفْرَدَيْنِ عِنْدَ قَصْدِ إِفَادَةِ الْحُكْمِ الَّذِي فِيهَا.

(وَالْجُزْءُ الْأَوَّلُ مِنَ الْحَمَلِيَّةِ) ك: زَيْدٌ، فِي قَوْلِنَا: زَيْدٌ كَاتِبٌ، وَالْمَرَادُ بِالْأَوَّلِيَّةِ  
 مَا هُوَ بِالطَّبَعِ وَيَحْسَبُ الرُّتْبَةَ، لَا مَا هُوَ بِحَسَبِ الذَّكْرِ، فَيَدْخُلُ فِيهِ الْجُمْلَةُ  
 الْفِعْلِيَّةُ، ك: ضَرَبَ زَيْدٌ، وَالْجُمْلَةُ الْأَسْمِيَّةُ الَّتِي أُخِرَ مَوْضُوعُهَا نَحْوُ: فِي الدَّارِ  
 رَجُلٌ.

(يُسَمَّى مَوْضُوعًا) لِوَضْعِهِ لِأَنَّهُ يَحْكُمُ عَلَيْهِ شَيْءٌ، وَيُقَالُ لَهُ: الْمَحْكُومُ  
 عَلَيْهِ أَيْضًا.

(وَالْجُزْءُ الثَّانِي) مِنْهَا بِحَسَبِ الرُّتْبَةِ، نَحْوُ: كَاتِبٌ، وَ: ضَرَبَ، وَ: فِي  
 الدَّارِ، فِي الْأَمْثَلَةِ الْمَذْكُورَةِ يُسَمَّى: (مَحْمُولًا) لِوَضْعِهِ لِأَنَّهُ يُحْمَلُ عَلَى شَيْءٍ، وَيُقَالُ  
 لَهُ: الْمَحْكُومُ بِهِ، أَيْضًا.

(١) فِي الْأَصْلِ: قَوْلِنَا.

اعْلَمْ أَنَّ أَجْزَاءَ الْقَضِيَّةِ ثَلَاثَةٌ:

- المحكوم عَلَيْهِ.
  - والمحكوم بِهِ.
  - والنسبة التي بها يَرْتَبِطُ المحكومُ بِهِ بالمحكومِ عَلَيْهِ، وهي الحكمُ بِثبوتِهِ لَهُ أَوْ بِنفيه عَنْهُ.
- كذا قِيلَ، والحقُّ أَنَّهَا أَرْبَعَةٌ:
- المحكومُ عَلَيْهِ.
  - والمحكومُ بِهِ.
  - والنسبةُ التي هي مَوْرِدُ الإيجابِ والسلبِ.
  - والحكمُ الذي هو إدراكُ أَنَّ النسبةَ واقعةٌ أَوْ لَيْسَتْ بِواقعةٍ.

فإِنَّا إِذَا تَعَقَّلْنَا زَيْدًا وَكَاتِبًا مَثَلًا وَالنَّسْبَةَ، أَعْنِي مُجَرَّدَ مَفْهُومِ كَوْنِ الْكَاتِبِ ثَابِتًا لَزَيْدٍ أَوْ غَيْرِ ثَابِتٍ لَهُ لَا يَحْصُلُ الْقَضِيَّةُ، وَيَظْهَرُ ذَلِكَ فِي الشَّكِّ، فَإِنَّهُ يَتَعَقَّلُ الطَّرَفَيْنِ وَالنَّسْبَةَ بَيْنَهُمَا مِنْ غَيْرِ حُكْمٍ، ثُمَّ إِذَا زَالَ الشَّكُّ وَأَدْرَكَ الذَّهْنُ أَنَّ النَّسْبَةَ واقعةٌ أَوْ لَيْسَتْ بِواقعةٍ، أَعْنِي أَنَّ الْمُحْمُولَ ثَابِتٌ لِلْمَوْضُوعِ أَوْ لَيْسَ بِثَابِتٍ لَهُ؛ لِحَصْلِ الْقَضِيَّةِ بِلا مَرِيَّةٍ.

وَالنَّسْبَةُ كَمَا تُطْلَقُ عَلَى مَوْرِدِ الإيجابِ والسلبِ؛ كَذَلِكَ تُطْلَقُ عَلَى الْحُكْمِ، فَمَنْ جَعَلَ الْأَجْزَاءَ ثَلَاثَةً؛ فَقَدْ غَفَلَ عَنْ هَذَا، فَذَهَبَ إِلَى اتِّحَادِ النَّسْبَتَيْنِ، وَلَمَّا كَانَ مَقْصُودُ الْمَصْنَفِ بَيَانُ الْأَجْزَاءِ اللَّفْظِيَّةِ اقْتَصَرَ عَلَى بَيَانِ الْمُحْكُومِ عَلَيْهِ وَبِهِ،

وَسَكَتَ عَنِ الْجُزْأَيْنِ الْآخَرَيْنِ.

فَإِنْ قِيلَ: الْأَجْزَاءُ اللَّفْظِيَّةُ ثَلَاثَةٌ؛ الْمَوْضُوعُ، وَالْمَحْمُولُ، وَالرَّابِطَةُ الَّتِي تُدَلُّ عَلَى الْحُكْمِ وَالنِّسْبَةِ كَ: هُوَ، فِي: زَيْدٌ هُوَ عَالِمٌ، فَلِمَ لَمْ يَذْكُرِ الثَّالِثَ؟  
قُلْنَا: كَأَنَّهُ نَظَرَ إِلَى أَنَّ الرَّابِطَةَ كَثِيرًا مَا يُتْرَكُ ذِكْرُهَا، فَاقْتَصَرَ عَلَى مَا هُوَ أَكْثَرُ ذِكْرًا.

(وَالْجُزْءُ الْأَوَّلُ مِنَ الشَّرْطِيَّةِ) نَحْوُ: إِنْ كَانَتْ الشَّمْسُ طَالِعَةً، فِي قَوْلِنَا: إِنْ كَانَتْ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالنَّهَارُ مَوْجُودٌ، (يُسَمَّى مُقَدِّمًا) لِتَقَدُّمِهِ.  
وَالْمُرَادُ بِالْأَوَّلِيَّةِ وَالتَّقَدُّمِ هُنَا هُوَ الرَّتْبِيُّ، سَوَاءً تَقَدَّمَ فِي الذِّكْرِ أَيْضًا، كَمَا فِي الْمَثَالِ الْمَذْكُورِ، أَوْ تَأَخَّرَ، كَمَا فِي قَوْلِنَا: النَّهَارُ مَوْجُودٌ إِنْ كَانَتْ الشَّمْسُ طَالِعَةً.  
وَتَقْدِيرُ الْجُزْأِ فِي أَمْثَالِ هَذَا عَلَى مَا هُوَ مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ إِنَّمَا هُوَ لَا مَرَّ لَفْظِيٍّ لَا يُسَاعِدُهُ مَقَاصِدُ هَذَا الْفَنِّ<sup>(١)</sup>.

(وَالْجُزْءُ الثَّانِي) مِنَ الشَّرْطِيَّةِ، كَ: النَّهَارُ مَوْجُودٌ، فِي الْمَثَالَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ (يُسَمَّى تَالِيًا)؛ لِتَلَوُّهُ وَتَبَعِيَّتِهِ لِلْمُقَدِّمِ.

(وَالْقَضِيَّةُ) تَقْسِيمٌ ثَانٍ لِلْقَضِيَّةِ مُطْلَقًا، إِلَّا أَنَّ الْمَصْنِفَ بَنَى ظَاهِرَ الْكَلَامِ عَلَى

---

(١) جَاءَ فِي حَاشِيَةِ الشَّيْخِ عَلِيٍّ عَلَى شَرْحِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ زَكَرِيَّا عَلَى إِيسَاغُوجِي مَا مَعْنَاهُ أَنَّ الْبَصْرِيِّينَ يَمْنَعُونَ تَقَدُّمَ التَّالِيِ عَلَى الْمُقَدِّمِ، عَلَى مَعْنَى أَنَّ التَّقَدُّمَ وَاجِبٌ لَفْظِيٍّ لِلْمُقَدِّمِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ التَّقَدُّمُ فِي اللَّفْظِ فَلَيْسَ بِمُقَدِّمٍ، وَالْمَوْجِبُ لَذَلِكَ أَنَّ الشَّرْطَ لَهُ الصَّدَارَةُ.



الْحَمْلِيَّةِ، حَيْثُ أَتَى بِجَمِيعِ الْأَمْثِلَةِ مِنْهَا، وَتَرَكَ التَّعَرُّضَ لِإِيجَابِ الشَّرْطِيَّةِ وَسَلْبِهَا  
رُحْصُوصِهَا وَحُصُورِهَا وَإِهْمَالِهَا، وَسَنَبُّهُ عَلَى كُلِّ مِنْهَا عَلَى سَبِيلِ الْإِيجَازِ إِنْ شَاءَ  
اللَّهُ تَعَالَى.

### فَالْقَضِيَّةُ الْحَمْلِيَّةُ:

(إِمَّا مُوجِبَةٌ)، وَهِيَ الَّتِي حُكِمَ فِيهَا بِثُبُوتِ الْمُحْمُولِ لِلْمَوْضُوعِ، (كَقَوْلِنَا:  
زَيْدٌ كَاتِبٌ)، إِذْ حُكِمَ فِيهَا بِثُبُوتِ الْكِتَابَةِ لِرَزِيدٍ.

(وَأَمَّا سَالِبَةٌ)، وَهِيَ الَّتِي حُكِمَ فِيهَا بِنَفْيِ الْمُحْمُولِ عَنِ الْمَوْضُوعِ، (كَقَوْلِنَا:  
زَيْدٌ لَيْسَ بِكَاتِبٍ)، إِذْ حُكِمَ فِيهِ بِنَفْيِ الْكِتَابَةِ عَنْ زَيْدٍ.

(وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا) أَيُّ مِنَ الْحَمْلِيَّةِ الْمَوْجِبَةِ وَالْحَمْلِيَّةِ السَّالِبَةِ (إِمَّا  
مُخْصِصَةٌ) وَهِيَ الَّتِي مَوْضُوعُهَا جُزْئِيٌّ حَقِيقِيٌّ، وَيُقَالُ لَهَا شَخْصِيَّةٌ أَيْضًا (كَمَا  
ذَكَرْنَا)، وَهُوَ مِثَالُ: زَيْدٌ كَاتِبٌ، وَ: زَيْدٌ لَيْسَ بِكَاتِبٍ.

(وَأَمَّا كُلِّيَّةٌ مُسَوَّرَةٌ)، وَهِيَ الَّتِي مَوْضُوعُهَا كُلِّيٌّ يُبَيَّنُ فِيهَا أَنَّ الْحُكْمَ عَلَى  
جَمِيعِ الْأَفْرَادِ بِأَدَاتِهَا وَسُورِهَا مَأْخُودٌ مِنْ سُورِ الْبَلَدِ (كَقَوْلِنَا: كُلُّ إِنْسَانٍ كَاتِبٌ)،  
مِثَالٌ لِلْمَوْجِبَةِ الْكُلِّيَّةِ الْمُسَوَّرَةِ، وَسُورُهَا: كُلٌّ، وَأَجْمَعُونَ، وَطَرَاءٌ، وَقَاطِبَةٌ، وَكَافَّةٌ  
وَعَامَّةٌ، وَالْأَلْفُ وَاللَّامُ فِي مَقَامِ الْاسْتِغْرَاقِ، (وَ) كَقَوْلِنَا: (لَا شَيْءٌ) أَوْ: لَا وَاحِدٌ.  
(مِنَ الْإِنْسَانِ بِكَاتِبٍ)، مِثَالٌ لِلْسَّالِبَةِ الْكُلِّيَّةِ الْمُسَوَّرَةِ، وَسُورُهَا: لَا شَيْءٌ، وَلَا  
وَاحِدٌ.

(وَأَمَّا جُزْئِيَّةٌ مُسَوَّرَةٌ) وَهِيَ الَّتِي مَوْضُوعُهَا كُلِّيٌّ يُبَيَّنُ فِيهَا أَنَّ الْحُكْمَ عَلَى

بعض الأفراد بأدائها وسورها، (كَقَوْلِنَا: بَعْضُ الْإِنْسَانِ)، أَوْ: وَاحِدٌ مِنَ الْإِنْسَانِ (كَاتِبٍ)، مِثَالٌ لِلْجُزْئِيَّةِ الْمَسْوَرَّةِ، وَسُورُهَا: بَعْضٌ، وَ: وَاحِدٌ، (وَ) كَقَوْلِنَا: (بَعْضُ الْإِنْسَانِ لَيْسَ بِكَاتِبٍ)، مِثَالٌ لِلْجُزْئِيَّةِ الْمَسْوَرَّةِ، وَسُورُهَا: بَعْضٌ لَيْسَ، وَ: لَيْسَ بَعْضٌ، وَ: لَيْسَ كُلٌّ.

(وَإِنَّمَا أَنْ لَا يَكُونَ كَذَلِكَ)، بِأَنْ لَا يَكُونَ مَوْضُوعُهَا جُزْئِيًّا حَقِيقِيًّا، أَوْ كُلِّيًّا لَيْسَ فِيهَا كَمِّيَّةُ الْأَفْرَادِ؛ كَلًّا، أَوْ بَعْضًا، (وَتُسَمَّى مُهْمَلَةً) لِإِهْمَالِ بَيَانِ الْكَمِّيَّةِ بِعَدَمِ ذِكْرِ السُّورِ، (كَقَوْلِنَا: الْإِنْسَانُ كَاتِبٌ)، مِثَالٌ لِلْمَوْجِبَةِ الْمُهْمَلَةِ، (وَ) كَقَوْلِنَا: الْإِنْسَانُ (لَيْسَ بِكَاتِبٍ)، مِثَالٌ لِلْسَّالِيَةِ الْمُهْمَلَةِ.

وَالْمُهْمَلَةُ فِي قُوَّةِ الْجُزْئِيَّةِ؛ لِتَلَازُمِهَا ثُبُوتًا وَانْتِفَاءً، لِأَنَّهُ كُلُّمَا ثَبَتَ الْحُكْمُ عَلَى الْأَفْرَادِ فِي الْجُمْلَةِ ثَبَتَ عَلَيْهَا مُطْلَقًا، وَكُلُّمَا انْتَفَى انْتَفَى.

وَوَجْهُ الْحَضَرِ؛ أَنَّ الْحُكْمَ فِي كُلِّ مِنَ الْمَوْجِبَةِ السَّالِيَةِ إِمَّا عَلَى مَوْضُوعٍ مُعَيَّنٍ، أَوْ لَا، فَالْأَوَّلُ هِيَ: الْمَخْصُوصَةُ، وَالثَّانِي: إِمَّا أَنْ يُبَيَّنَ فِيهَا كَمِّيَّةُ الْأَفْرَادِ؛ كَلًّا، أَوْ بَعْضًا، فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ، فَمَخْصُورَةٌ؛ كَلِّيَّةٌ أَوْ جُزْئِيَّةٌ، وَإِنْ كَانَ الثَّانِي، الْمُهْمَلَةُ، فَالْقِسْمَةُ مُثَلَّثَةٌ لَا مُرَبَّعَةٌ.

وَاعْلَمْ أَنَّ الْمَصْنُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى اقْتَفَى أَثَرَ الْقُدَمَاءِ هَهُنَا، حَيْثُ ثَلَّثَ الْقِسْمَةَ

وَطَرَحَ الطَّبِيعِيَّةَ عَنْهَا<sup>(١)</sup>، كَمَا فَعَلُوا كَذَلِكَ؛ إِمَّا لِعَدَمِ اسْتِعْمَالِهَا فِي الْعُلُومِ، أَوْ لِقِلَّتِهَا،  
وَأَمَّا لِكُونِهَا دَاخِلَةً فِي الشَّخْصِيَّةِ، لِأَنَّ نَفْسَ الْمَاهِيَّةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّمَا صُورَةٌ حَاصِلَةٌ  
فِي الذَّهْنِ جُزْئِيٌّ، وَأَمَّا لِكُونِهَا دَاخِلَةً فِي الْمَهْمَلَةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ حُكِمَ فِيهَا عَلَى  
كُلِّيٍّ أَهْمَلِ بَيَانِ كَمِّيَّةِ الْأَفْرَادِ.

وَرُدَّ عَلَيْهِمْ بِأَنَّ فِي كُلِّ مِنَ الْوُجُوهِ نَظَرًا:

أَمَّا الْأَوَّلُ؛ فَفِيهِ أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ قَوَاعِدُ الْفَنِّ عَامَّةً.

وَأَمَّا الثَّانِي؛ فَفِيهِ أَنَّ الْحُكْمَ عَلَى الْمَاهِيَّةِ لَيْسَ مِنْ حَيْثُ إِنَّمَا صُورَةٌ شَخْصِيَّةٌ،  
كَيْفَ وَجَمِيعُ الْمَحْصُورَاتِ بِهَذَا الْاِعْتِبَارِ مَوْضُوعُهَا مُشَخَّصٌ.

وَأَمَّا الثَّالِثُ؛ فَفِيهِ أَنَّ الْمَهْمَلَةَ فِي قُوَّةِ الْجُزْئِيَّةِ، وَالطَّبِيعِيَّةِ كَمَا لَا تَصْدُقُ  
كُلِّيَّةً كَذَلِكَ لَا تَصْدُقُ جُزْئِيَّةً، إِذْ لَا يَصْدُقُ فِي قَوْلِنَا: الْإِنْسَانُ نَوْعٌ: بَعْضُ أَفْرَادِ  
الْإِنْسَانِ نَوْعٌ، كَمَا لَا يَصْدُقُ: كُلُّ أَفْرَادِهِ نَوْعٌ.

فَلِذَا عَدَلَ عَنْهُ الْمُتَأَخَّرُونَ، حَيْثُ رَبَّعُوا الْقِسْمَةَ، فَقَالُوا: إِنْ كَانَ الْمَوْضُوعُ  
جُزْئِيًّا مُشَخَّصًا، فَشَخْصِيَّةً، وَإِنْ كَانَ كُلِّيًّا؛ فَإِنْ بَيَّنَّ كَمِّيَّةُ الْأَفْرَادِ، فَمَحْصُورَةٌ،  
وِلَّا؛ فَإِنْ صَلَحَتْ لِأَنَّ تَصْدُقُ كُلِّيَّةً أَوْ جُزْئِيَّةً بِأَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ عَلَى أَفْرَادِ

(١) الطَّبِيعِيَّةُ هُنَا هِيَ الْقَضِيَّةُ الْحَمْلِيَّةُ الَّتِي يَكُونُ مَوْضُوعُهَا نَفْسُ الْحَقِيقَةِ وَالْمَاهِيَةِ بِأَنْ لَا يَرَادُ مِنَ  
الْمَوْضُوعِ نَفْسُ الْأَفْرَادِ نَحْوَ قَوْلِهِم: الْإِنْسَانُ نَوْعٌ، فَالْحُكْمُ بِالنَّوْعِيَّةِ فِي هَذَا الْقَضِيَّةِ الطَّبِيعِيَّةِ لَيْسَ  
عَلَى أَفْرَادِ الْإِنْسَانِ بَلْ عَلَى حَقِيقَةِ الْإِنْسَانِ.

الموضوع مع إهمال بيان كمبئتها، فمهملة، وإن لم يصلح لذلك بأن لا يكون الحكم على أفراد الموضوع، بل على نفس الطبيعة مطلقاً، كقولنا: الإنسان حيوان ناطق، أو مقيدة بالعموم، كقولنا: الحيوان من حيث عمومته جنس، والإنسان من حيث عمومته نوع، فطبيعية.

ولم يتعرض المصنف أيضاً للعدول والتخصيل والجهات لقلّة حدودها<sup>(١)</sup>، ولغونها نحوجة إلى طوال أبحاث لا يسعها الرسالة، مع أنه إنما التزم فيها ما يجب استحضاره للمبتدي، وهذه المباحث ليست من ذلك، كما لا يخفى هذا.

والقضية الشرطية أيضاً؛ إمّا موجبة أو سالبة.

وقلّ منهما؛ إمّا مخصوصة أو شخصية، وهي التي حكم فيها بالاتصال أو الانفصال في زمان معين على حال معينة.

وإمّا كلية مسورة<sup>(٢)</sup>، وهي التي حكم فيها بالاتصال والانفصال في جميع الأزمان على جميع الأحوال والأوضاع الممكنة الاجتماع مع المقدّم بذكر الشور.

(١) كذا في الأصل، وأحسب أنها: جدواها، والله تعالى أعلم.

(٢) كذا قال الشارح رحمه الله تعالى، وكذا في المتن، والكلية مسورة قطعاً، ومثلها الجزئية، بل ما كانت كلية إلا لأجل السور المفيد للكلية، وسيأتي هذا في ذكره لوجه الحصر، فقوله: مسورة، ليس وصفاً مقيداً، بل كاشف فقط.

وَأَمَّا جُزْئِيَّةٌ، وَهِيَ الَّتِي حُكِمَ فِيهَا فِي بَعْضِ الْأَزْمَانِ عَلَى بَعْضِ الْأَحْوَالِ  
وَالْأَوْضَاعِ.

وَأَمَّا مُهْمَلَةٌ، وَهِيَ الَّتِي لَمْ<sup>(١)</sup> يَبَيَّنْ فِيهَا كَمِّيَّةُ الْأَزْمَانِ كُلًّا أَوْ بَعْضًا  
بِأَهْمَالِ السُّورِ.

فَالْأَزْمَنَةُ وَالْأَوْضَاعُ فِي الشَّرْطِيَّةِ بِمَنْزِلَةِ أَفْرَادِ الْمَوْضُوعِ فِي الْحَمَلِيَّةِ.

وَوَجْهُ الْحَصْرِ؛ هُوَ أَنَّهُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ فِي زَمَانٍ مُعَيَّنٍ، أَوْ لَا؛ الْأَوَّلُ:  
مُخْصِصَةٌ، وَالثَّانِي: إِمَّا أَنْ يُبَيَّنَ فِيهِ كَمِّيَّةُ الْأَزْمَانِ بَعْضًا أَوْ كُلًّا، أَوْ لَا؛ الْأَوَّلُ:  
مُحْصَرَةٌ؛ كُلِّيَّةٌ، أَوْ: جُزْئِيَّةٌ، وَالثَّانِي: مُهْمَلَةٌ.

وَسُورُ الْمَوْجِبَةِ الْكُلِّيَّةِ فِي الْمُتَّصِلَةِ: كُلُّهَا، وَمَهْمَا، وَمَتَى، وَفِي الْمُنْفَصِلَةِ:  
دَائِمًا.

وَسُورُ السَّالِبَةِ الْكُلِّيَّةِ فِيهَا: لَيْسَ أَلْبَتَّةَ.

وَسُورُ الْمَوْجِبَةِ الْجُزْئِيَّةِ فِيهَا: قَدْ يَكُونُ.

وَسُورُ السَّالِبَةِ الْجُزْئِيَّةِ فِي الْمُتَّصِلَةِ: قَدْ لَا يَكُونُ، وَلَيْسَ كُلُّهَا، وَلَيْسَ مَتَى،  
وَلَيْسَ مَهْمَا، وَفِي الْمُنْفَصِلَةِ: قَدْ لَا يَكُونُ، وَلَيْسَ دَائِمًا.

وَالْأَمْثَلَةُ غَيْرُ خَفِيَّةٍ، وَالتَّفْصِيلُ مَبْسُوطٌ فِي الْمَطَوَّلَاتِ.

(١) ليست في الأصل، ولعلها سهو طبع، والصحيح إثباتها، كما بين في وجه الحصر.

وَلَمَّا فَرَّغَ عَنْ بَيَانِ أَقْسَامِ مُطْلَقِ الْقَضِيَّةِ أَوْ الْقَضِيَّةِ الْحَمْلِيَّةِ؛ أَرَادَ أَنْ يُبَيِّنَ  
أَقْسَامَ الْقَضِيَّةِ الشَّرْطِيَّةِ الْمُتَّصِلَةِ وَالشَّرْطِيَّةِ الْمُنْفَصِلَةِ، وَقَدَّمَ الْمُتَّصِلَةَ، فَقَالَ:  
(وَالْمُتَّصِلَةُ) قَدْ سَلَفَ تَعْرِيفُهَا عَلَى إِطْلَاقِهَا<sup>(١)</sup>:

(إِمَّا لُزُومِيَّةٌ)، وَهِيَ الَّتِي حُكِمَ فِيهَا بِصِدْقِ التَّالِي أَوْ لَا صِدْقِهِ، عَلَى تَقْدِيرِ  
صِدْقِ الْمَقْدَمِ لِعِلَاقَةٍ مُوجِبَةٍ لِذَلِكَ، كَالْعِلِّيَّةِ، وَهِيَ أَعَمُّ مِنْ أَنْ يَكُونَ الْمَقْدَمُ عِلَّةً  
لِلتَّالِي، (كَقَوْلِنَا: إِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالنَّهَارُ مُوجُودٌ) أَوْ بِالْعَكْسِ، كَقَوْلِنَا: إِنْ  
كَانَ النَّهَارُ مُوجُودًا فَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ، أَوْ يَكُونُ الْمَقْدَمُ وَالتَّالِي مَعْلُولَيَّ عِلَّةٍ وَاحِدَةٍ،  
كَقَوْلِنَا: إِنْ كَانَ النَّهَارُ مُوجُودًا فَالْعَالَمُ مُضِيءٌ، وَكَالتَضَايُفِ، وَهُوَ كَوْنُ الشَّيْئَيْنِ  
بِحَيْثُ يَلْزَمُ مِنْ تَعَقُّلِ أَحَدِهِمَا تَعَقُّلُ الْآخَرِ، كَالْأَبْوَةِ وَالْبُنُوَّةِ، كَقَوْلِنَا: إِنْ كَانَ زَيْدٌ أَبَا  
عَمْرٍو فَعَمْرٌو ابْنُهُ، وَبِالْعَكْسِ.

وَقَدْ يَقَالُ: إِنَّهُ مِنْ قَبِيلِ كَوْنِ الْمَقْدَمِ وَالتَّالِي مَعْلُولَيَّ عِلَّةٍ وَاحِدَةٍ، وَهِيَ التَّوَلَّدُ  
فِي هَذَا الْمَثَالِ، وَمَا ذُكِرَ مِنْ جَمِيعِ الْأَمْثَلَةِ مُوجِبَاتٌ، وَمِثَالُ السَّالِيَةِ: لَيْسَ إِنْ كَانَتِ  
الشَّمْسُ طَالِعَةً، فَاللَّيْلُ مُوجُودٌ.

(وَإِمَّا اتِّفَاقِيَّةٌ)، وَهِيَ الَّتِي حُكِمَ فِيهَا بِصِدْقِ التَّالِي أَوْ لَا صِدْقِهِ، عَلَى تَقْدِيرِ

---

(١) الَّذِي سَلَفَ هُوَ قَوْلُهُ فِي تَعْرِيفِ الشَّرْطِيَّةِ الْمُتَّصِلَةِ: (وَهِيَ الَّتِي حُكِمَ فِيهَا بِصِدْقِ قَضِيَّةٍ، أَوْ  
لَا صِدْقِهَا، عَلَى تَقْدِيرِ صِدْقِ قَضِيَّةٍ أُخْرَى، سَوَاءً تَحَقَّقَ صِدْقُ أَحَدِ النَّقِیْضَيْنِ أَوْ لَا، وَسَوَاءً كَانَ  
عَلَى تَقْدِيرِ اللُّزُومِ أَوْ عَلَى تَقْدِيرِ الْإِتِّفَاقِ).

صَدَقِ الْمَقْدَمَ، لَا لِعَلَّاقَةٍ أَوْ لَا اعْتِبَارِهَا<sup>(١)</sup>، بَلْ لِمُحَرَّدِ تَوَافُقِ الْجُزْأَيْنِ فِي الصَّدَقِ، (كَقَوْلِنَا: إِنْ كَانَ الْإِنْسَانُ نَاطِقًا فَالْحِمَارُ نَاهِقٌ)، وَكَقَوْلِنَا لَيْسَ إِنْ كَانَ الْإِنْسَانُ نَاطِقًا فَالْحِمَارُ عَالِمٌ.

فَإِنْ قُلْتَ: الِاتِّفَاقِيَّةُ مُشْتَمِلَةٌ عَلَى الْعَلَّاقَةِ، لِأَنَّ الْمَعْيِيَّةَ فِي الْوُجُودِ أَمْرٌ مُمَكِّنٌ، فَلَا بُدَّ مِنْ عِلَّةٍ تَقْتَضِيهِ.

قُلْتُ: نَعَمْ، إِلَّا أَنَّهُمْ لَمَّا لَاحَظُوا الْمُقَدَّمَ، فَإِنْ أَطْلَعُوا عَلَى أَمْرِ يَقْتَضِي صَدَقِ التَّالِي عَلَى تَقْدِيرِ صَدَقِهِ ظَاهِرًا وَاعْتَبَرُوا ذَلِكَ الْأَمْرَ؛ سَمَّوْا الْمُتَّصِلَةَ لَهُ رُوحَانِيَّةً، وَإِلَّا اتِّفَاقِيَّةً.

ثُمَّ إِنْ الِاتِّفَاقِيَّةَ عَلَى مَا فَسَّرْنَاهَا لَا بُدَّ مِنْ صَدَقِ طَرَفَيْهَا، وَيُسَمَّى التَّالِي خَاصَّةً، وَقَدْ تُطْلَقُ عَلَى الَّتِي حُكِمَ فِيهَا بِصَدَقِ التَّالِي عَلَى تَقْدِيرِ صَدَقِ الْمَقْدَمِ لَا لِعَلَّاقَةٍ، سِوَاءِ تَوَافُقٍ فِي الصَّدَقِ، أَوْ لَا، كَقَوْلِنَا: إِنْ كَانَ الْحَلَاءُ مُوجُودًا فَالْإِنْسَانُ نَاطِقٌ، وَتُسَمَّى هَذِهِ اتِّفَاقِيَّةً عَامَّةً لِكَوْنِهَا أَعَمُّ مِنَ الْأُولَى.

(وَالْمُنْفَصِلَةُ) قَدْ سَبَقَ أَيْضًا تَعْرِيفُهَا عَلَى الْإِطْلَاقِ<sup>(٢)</sup>:

(١) فِي الْأَصْلِ: لَا اعْتِبَارَهَا، وَالصَّوَابُ -وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ- مَا أَثْبَتْنَاهُ، كَمَا فِي الْمَطْبُوعَةِ الدَّرَجِيَّةِ لِأَنَّ فِي الْكَلَامِ مُقَابِلَةً، وَهُوَ أَنَّ قَوْلَهُ: (لَا لِعَلَّاقَةٍ)، عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ، أَيْ: لَا لِعَلَّاقَةٍ لَهَا مُقَابِلَةٌ فِي قِيَابِلِهِ قَوْلُهُ: (أَوْ لَا اعْتِبَارَهَا).

(٢) الَّذِي سَبَقَ هُوَ قَوْلُهُ فِي تَعْرِيفِ الشَّرْطِيَّةِ الْمُنْفَصِلَةِ: (وَهِيَ الَّتِي حُكِمَ فِيهَا بِالتَّالِي بِلَا تَعْرِيفٍ أَوْ بَعْدَمِهِ فِي الصَّدَقِ وَالْكَذِبِ مَعًا، أَوْ فِي الصَّدَقِ وَحْدَهُ، أَوْ فِي الْكَذِبِ فَقَطْ).

(إما حقيقية) وهي التي حُكِمَ فيها بالتَّنافي أو عَدَمِهِ بَيْنَ الْقَضِيَّتَيْنِ فِي الصُّدُقِ وَالْكَذِبِ مَعًا، كَمَا هُوَ حَقِيقَةُ الْإِنْفِصَالِ (كَقَوْلِنَا: الْعَدَدُ إِمَّا زَوْجٌ وَإِمَّا مُفْرَدٌ)، فَإِنَّهُ حُكِمَ فِيهِ بِأَنَّ هَذَا الْعَدَدُ زَوْجٌ، وَ: هَذَا الْعَدَدُ مُفْرَدٌ، لَا يَصْدُقَانِ وَلَا يَكْذِبَانِ مَعًا، بَلْ إِنْ صَدَقَ أَحَدَاهُمَا <sup>(١)</sup> كَذَبَ الْأُخْرَى لَا مَحَالَةَ، وَهَذَا مَعْنَى التَّنَافِي فِي الصُّدُقِ وَالْكَذِبِ مَعًا، وَهَذَا مِثَالٌ لِلْمَوْجِبَةِ.

وَمِثَالُ السَّالِبَةِ: لَيْسَ هَذَا الْإِنْسَانُ كَاتِبًا أَوْ تُرْكِيًّا، فَحُكِمَ فِيهِ بِنَفْيِ التَّنَافِي بَيْنَ هَذَا الْإِنْسَانِ كَاتِبٍ، وَ: هَذَا الْإِنْسَانُ تُرْكِيٌّ، فِي الصُّدُقِ وَالْكَذِبِ جَمِيعًا، فَالسَّالِبَةُ الْحَقِيقِيَّةُ أَعْمُ مِنَ الْمَوْجِبَةِ الْحَقِيقِيَّةِ، لِأَنَّ طَرَفَيْهَا <sup>(٢)</sup> قَدْ يَصْدُقَانِ وَقَدْ

يَكْذِبَانِ <sup>(٣)</sup>، وَقَدْ يَصْدُقُ أَحَدُهُمَا وَيَكْذِبُ الْآخَرُ بِخِلَافِ الْمَوْجِبَةِ <sup>(٤)</sup>، وَأَعْمُ أَيْضًا مِنْ

(١) في الأصل: إحداهما، لكن لفظ: أحد، لا ينشئ.

(٢) في الأصل: طرفاهما.

(٣) يريد معًا، كما هو ظاهر، لأن نفي التنافي في السالبة الحقيقية يصدق بأمرين؛ وهما: أن لا يكون بينهما تناف أصلاً، أو: أن يكون بينهما تناف كما في الموجبة الحقيقية.

(٤) إذ لا يصدق التنافي إلا بأن يصدق طرف ويكذب آخر، فالموجبة الحقيقية أخص من السالبة الحقيقية.



مانعتي الجمع والخلو<sup>(١)</sup>؛ سالتين أو موجبتين، لما ذكر.

وقوله: (وهي مانعة الجمع والخلو معاً)، وكذا قوله: فقط، في الأخيرين مما لا حاجة إليه، ولعله أشار بذلك إلى التعريفات، فافهم.

(وإما مانعة الجمع فقط)، وهي التي حُكِمَ فيها بتنافي القضيّتين أو بعدهما في الصدق فقط مع إمكان اجتماعهما على الكذب في الموجبة، وعلى الصدق في السالبة، (كقولنا: هذا الشيء إما حجرٌ أو شجرٌ)، مثال للموجبة، فإنه حُكِمَ فيها بأن هذا حجرٌ وهذا شجرٌ لا يصدقان، مع جواز كذبهما بأن يكون إنساناً مثلاً، وهذا معنى الحكم بالتنافي في الصدق فقط.

ومثال السالبة: ليس إما أن يكون هذا الشيء لا حجرًا ولا شجرًا، فحكم فيه بين: هذا الشيء لا حجرٌ، و: هذا الشيء لا شجرٌ، بنفي التنافي في الصدق فقط، لأنهما يصدقان معاً ولا يكذبان، كيف ولو كذباً لكان الشيء حجرًا وشجرًا معاً، وهو محال؟

(وإما مانعة الخلو فقط) وهي التي حُكِمَ فيها بالتنافي بين الجزأين أو

(١) لأن معنى منع الخلو ومنع الجمع في السلب هو نفي التنافي في أحد الجهتين فقط؛ أي جهة الصدق في منع الخلو، وجهة الكذب في منع الجمع، ومعناه في الإيجاب هو التنافي في أحد الجهتين على ما تقدّم، فيكون أخص من نفي التنافي في الجهتين معاً الذي في السالبة الحقيقية.

يَرْفَعُهُ فِي الْكَذِبِ<sup>(١)</sup> فَقَطَّ مَعَ إِمْكَانِ اجْتِمَاعِهَا عَلَى الصِّدْقِ فِي الْمَوْجِبَةِ وَعَلَى الْكَذِبِ فِي السَّالِبَةِ، (كَقَوْلِنَا: زَيْدٌ إِمَّا أَنْ يَكُونَ فِي الْبَحْرِ وَإِمَّا أَنْ لَا يَغْرُقَ)، مِثَالٌ لِلْمَوْجِبَةِ، فَإِنَّهُ فِيهَا يَتَنَبَّهُ زَيْدٌ فِي الْبَحْرِ، وَ: زَيْدٌ لَا يَغْرُقُ، بِالتَّنَافِي فِي الْكَذِبِ فَقَطَّ<sup>(٢)</sup>، فَيَجُوزُ صِدْقُهُمَا، وَيَمْتَنِعُ كَذِبُهُمَا مَعًا، كَيْفَ وَإِنْ كَذَبَا يَلْزَمُ أَنْ لَا يَكُونَ فِي الْبَحْرِ وَأَنْ يَغْرُقَ وَهُوَ مُحَالٌ؟

وَمِثَالُ السَّالِبَةِ: لَيْسَ إِمَّا أَنْ لَا يَكُونَ زَيْدٌ فِي الْبَحْرِ وَإِمَّا أَنْ يَغْرُقَ، فَهُمَا لَا يَصْدُقَانِ مَعًا، وَقَدْ يَكْذِبَانِ، تَنْبَهَ.

اعْلَمْ أَنَّ:

- كُلُّ مَادَّةٍ صَدَقَ فِيهَا مُوجِبَةٌ مَنَعَ الْجَمْعُ؛ كَذَبَ فِيهَا سَالِبَتُهُ، وَصَدَقَ فِيهَا سَالِبَةٌ مَنَعَ الْخُلُوءَ.

- وَكُلُّ مَادَّةٍ صَدَقَ فِيهَا مُوجِبَةٌ مَنَعَ الْخُلُوءَ؛ كَذَبَ فِيهَا سَالِبَتُهُ، وَصَدَقَ سَالِبَةٌ مَنَعَ الْجَمْعَ.

(١) قلت: قوله: (في الكذب فقط) متعلق بالحكم بالتنافي في الموجبة والحكم برفع التنافي في السالبة، فالتنافي فقط هو في حال كذب الجزأين.

(٢) كذب الجزء الأول وهو زيد في البحر، بأن يكون في البر أو الجو، وكذب الجزء الثاني وهو زيد لا يغرق، بأن يغرق زيد، فهذان الكذبان متنافيان، لأن البر أو الجو ليسا محل غرق، كما أشار الشارح رحمه الله تعالى.

وعلى هذا المنوال الكلام من جانب ساليتهما، فتفطن<sup>(١)</sup>.

- وإنَّ كُلَّ شَيْئَيْنِ يَصْدُقُ بَيْنَ عَيْنَيْهِمَا مَنَعُ الْجَمْعِ<sup>(٢)</sup> يَصْدُقُ بَيْنَ

نَقِضَيْهِمَا مَنَعُ الْخُلُوءِ<sup>(٣)</sup>، وبالعكس، إذا توافقا في الإيجاب والسلب،

وَأَمَّا إِذَا اختلفا فِيهِمَا؛ فَالصَّادِقَةُ السَّالِبَةُ الْمُتَّفِقَةُ فِي النَّوْعِ.

والأمثلة المذكورة إشارة إلى كُلِّ مِنْ ذَلِكَ، فَتَبَصَّرْ.

ثُمَّ إِنَّ كُلًّا مِنَ الْمُنْفَصَلَاتِ الثَّلَاثَةِ إِمَّا عِنَادِيَّةٌ، أَوْ اتِّفَاقِيَّةٌ.

فَالْعِنَادِيَّةُ مَا حُكِمَ فِيهِ بِالتَّنَافِي لِعِلَّةٍ مُوجِبَةٍ، وَذَلِكَ بِأَنْ يُؤْخَذَ مَعَ الشَّيْءِ

نَقِضُهُ، أَوْ مُسَاوِي نَقِضِهِ، كَمَا فِي الْحَقِيقِيَّةِ، وَإِمَّا مَا هُوَ أَخْصَصَ مِنْ نَقِضِهِ، كَمَا فِي

مَانِعَةِ الْجَمْعِ، أَوْ مَا هُوَ أَعَمُّ مِنْ نَقِضِهِ، كَمَا فِي مَانِعَةِ الْخُلُوءِ، وَأُمَثِّلْتُهَا مَا مَرَّرَ فِي

الْمَثَلِ.

وَالِاتِّفَاقِيَّةُ مَا حُكِمَ فِيهِ بِالتَّنَافِي بِمُجَرَّدِ اتِّفَاقِ الْجُزْأَيْنِ فِي ذَلِكَ بِلَا أَمْرٍ

مُوجِبٍ، وَذَلِكَ بِأَنْ لَا يُؤْخَذَ مَعَ الشَّيْءِ نَقِضُهُ، أَوْ مُسَاوِي نَقِضِهِ، كَمَا فِي الْحَقِيقِيَّةِ.

(١) وجه التفطن أن تلتفت بنفسك إلى معنى كُلِّ مِنْ: منع الجمع، ومنع الخلو، مع استحضار المادة

المعينة في موارد القضايا، وتختبر الكذب بالنسبة للصدق، وذلك باختيار مثال ما.

(٢) أي يصدق التنافي في الصدق (الاجتماع)، مثال العينين: هذا حجر، هذا شجر، فهما لا يجتمعان.

(٣) أي يصدق التنافي في الكذب (الارتفاع)، لأنه لو لم يصدق بل كذب؛ لزم اجتماع الصَّديين. مثال

النقيضين: هذا لا حجر، هذا لا شجر، فلو كذب التنافي في الكذب (الارتفاع) لكان الشيء

حجراً وشجراً معاً.

الاتِّفَاقِيَّةِ، وَلَا مَا هُوَ أَخْصُّ مِنْ نَقِيضِهِ، كَمَا فِي مَانِعَةِ الْجَمْعِ الاتِّفَاقِيَّةِ، وَلَا مَا هُوَ أَعْمُّ مِنْ نَقِيضِهِ، كَمَا فِي مَانِعَةِ الْخُلُوعِ الاتِّفَاقِيَّةِ.

مِثَالُ الْحَقِيقِيَّةِ الاتِّفَاقِيَّةِ قَوْلُنَا: هَذَا إِمَّا أَسْوَدُّ أَوْ لَا كَاتِبٌ، لِلشَّخْصِ الْأَسْوَدِّ الْكَاتِبِ، وَمِثَالُ مَانِعَةِ الْجَمْعِ الاتِّفَاقِيَّةِ قَوْلُنَا: هَذَا إِمَّا لَا أَسْوَدُّ أَوْ لَا كَاتِبٌ، لِلشَّخْصِ الْمَذْكُورِ، وَمِثَالُ مَانِعَةِ الْخُلُوعِ الاتِّفَاقِيَّةِ قَوْلُنَا: هَذَا إِمَّا أَسْوَدُّ أَوْ كَاتِبٌ، لِلشَّخْصِ الْأَسْوَدِّ الْكَاتِبِ أَيْضًا.

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ كُلًّا مِنْ مَانِعَةِ الْجَمْعِ وَالْخُلُوعِ بِالْمَعْنَى الْمَذْكُورِ مُبَايِنٌ لِلْحَقِيقِيَّةِ، وَفَقَدْ تَطَلَّقْنَا عَلَى مَا هُوَ أَعْمُّ مِنْهُمَا، فَيُرَادُ بِمَانِعَةِ الْجَمْعِ مَا حُكِمَ فِيهِ بِالتَّنَافِي فِي الْمَوَاقِفِ مُطْلَقًا، سَوَاءٌ حُكِمَ فِي الْكَذِبِ أَيْضًا، أَوْ لَا، وَيُرَادُ بِمَانِعَةِ الْخُلُوعِ مَا حُكِمَ فِيهِ بِالتَّنَافِي فِي الْكَذِبِ مُطْلَقًا، سَوَاءٌ حُكِمَ بِهِ فِي الصِّدْقِ، أَوْ لَا، أَيْضًا.

هَذَا؛ وَلَمَّا كَانَ مَا سَبَقَ مِنْ أُمُثَلِ الْمُنْفَصِلَاتِ كُلِّهَا ذَا (١) جُزْأَيْنِ، وَالْحَالُ أَنَّهُ يَحْتَاجُ أَنْ يَكُونَ الْمُنْفَصِلَةُ ذَاتَ جُزْأَيْنِ فَصَاعِدًا، بَيَّنَّاهُ بِقَوْلِهِ: (وَقَدْ تَكُونُ الْمُنْفَصِلَاتُ ذَوَاتِ أَجْزَاءٍ ثَلَاثَةٍ)، فَصَاعِدًا، (كَقَوْلِنَا: الْعَدَدُ إِمَّا زَائِدٌ، أَوْ مُسَاوٍ، أَوْ نَاقِصٌ)، مِثَالٌ لِلْحَقِيقِيَّةِ.

وَمِثَالُ مَانِعَةِ الْجَمْعِ قَوْلُنَا: هَذَا الشَّيْءُ إِمَّا حَجَرٌ، أَوْ شَجَرٌ، أَوْ حَيَوَانٌ.

(١) فِي الْأَصْلِ: ذِي، وَهُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى أَنَّهُ خَبَرُ كَانَ، وَيَنْصَبُ بِالْأَلْفِ لِأَنَّهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ، فَاقْتَضَى تَصْحِيحَهُ كَمَا تَرَى.

وَمَانِعَةُ الْخُلُوفِ مِثْلُ: هَذَا الشَّيْءُ إِمَّا لَا حَجَرَ، أَوْ لَا شَجَرَ، أَوْ لَا حَيَوَانَ.

والمرادُّ مِنْ زِيَادَةِ الْعَدَدِ وَنُقْصَانِهِ وَمَسَاوَاتِهِ؛ كَوْنُ مَا اجْتَمَعَ مِنْ كُسُورِهِ زَائِدًا عَلَيْهِ، أَوْ نَاقِصًا عَنْهُ، أَوْ مُسَاوِيًا لَهُ، وَالْكُسُورِ تِسْعَةٌ: الْعُشْرُ وَالتُّسْعُ وَالْثُمْنُ وَالسَّبْعُ وَالسُّدُسُ وَالْخُمُسُ وَالرُّبْعُ وَالثُلُثُ وَالنِّصْفُ، فَالْعَدَدُ الزَّائِدُ كَاثِنِي عَشَرَ، فَإِنَّ لَهُ نِصْفًا هُوَ السِّتَّةُ، وَثُلثًا هُوَ الْأَرْبَعَةُ، وَرُبْعًا هُوَ الثَّلَاثَةُ، وَسُدْسًا هُوَ الْاِثْنَانِ، فَإِذَا اجْتَمَعَتْ يَصِيرُ خَمْسَةَ عَشَرَ، فَيَكُونُ زَائِدًا، وَالنَّاقِصُ كَالْأَرْبَعَةِ، فَإِنَّ لَهُ نِصْفًا هُوَ الْاِثْنَانِ، وَرُبْعًا هُوَ الْوَاحِدُ، فَإِذَا اجْتَمَعَا يَصِيرُ ثَلَاثَةً فَيَكُونُ نَاقِصًا، وَالْمَسَاوِي كَالسِّتَةِ، فَإِنَّ لَهُ نِصْفًا هُوَ الثَّلَاثَةُ، وَثُلثًا هُوَ الْاِثْنَانِ وَسُدْسًا هُوَ الْوَاحِدُ وَالْمَجْمُوعُ سِتَّةٌ فَيَكُونُ مُسَاوِيًا.

قِيلَ: لَا يَتَرَكَّبُ شَيْءٌ مِنَ الْمُنْفَصِلَاتِ مِنْ أَكْثَرِ مِنْ جُزْأَيْنِ، لِأَنَّ الْاِنْتِفَاصَالَ نِسْبَةُ وَاحِدَةٍ، وَالنِّسْبَةُ الْوَاحِدَةُ لَا تُتَصَوَّرُ إِلَّا بَيْنَ الْجُزْأَيْنِ؛ ضَرُورَةٌ أَنَّ النِّسْبَةَ بَيْنَ الْأَجْزَاءِ مُتَعَدِّدَةٌ لَا وَاحِدَةً، فَكَيْفَ تَكُونُ الْمُنْفَصِلَةُ ذَاتَ أَجْزَاءٍ ثَلَاثَةٍ فَصَاعِدًا؟

وَأُجِيبَ بِأَنَّ الْمُرَادَ هُنَا مَا هُوَ بِحَسَبِ الظَّاهِرِ، فَكُلُّ مِنَ الْأَمْثِلَةِ الْمَذْكُورَةِ مُنْفَصِلَةٌ وَاحِدَةً بِحَسَبِ الظَّاهِرِ، وَمُتَعَدِّدَةٌ عِنْدَ التَّحْقِيقِ.

وَالْحَقُّ<sup>(١)</sup> مَا ذُكِرَ فِي الْحَوَاشِي الْأَحْمَدِيَّةِ مِنْ أَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى

(١) جاء في حاشية الأصل: قوله: والحق، حاصله منع الضرورة في قوله: ضرورة أن النسبة، إن كان دعوى البدهاة أو جهة القضية. [منه].

فإن العَدَدَ إمَّا رَائِدٌ أَوْ نَاقِصٌ أَوْ مَسَاوٍ، مَثَلًا؛ أَنَّ مَجْمُوعَهَا لَا يَجْتَمِعُ فِي الْعَدَدِ وَلَا  
 هَذَا الْعَدَدُ عَنْ كُلِّ مَنَاهَا، أَعْمَ مِنْ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ كُلِّ جُزْأَيْنِ انْفِصَالٌ أَوْ لَا، لِأَنَّ كُلَّ  
 جُزْأَيْنِ مَبْهُمَا لَا يَخْتَصِمَانِ وَلَا يَرْتَفِعَانِ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ مُحْتَمَلًا، وَهَذَا الْمَعْنَى  
 الْفَصَالُ وَاحِدٌ فَذُو جَدِّ بَيْنَ الْمَجْمُوعِ.

وَكَمَا يُسَكِّنُ أَنْ يَكُونَ الْمَرَادُ يَقُولُنَا: هَذَا الشَّيْءُ إمَّا حَجَرٌ أَوْ شَجَرٌ أَوْ حَيَوَانٌ،  
 أَنَّ الْمَجْمُوعَ لَا يَجْتَمِعُ عَلَى هَذَا الشَّيْءِ، مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الْانْفِصَالِ بَيْنَ كُلِّ  
 جُزْأَيْنِ أَيْضًا، فَيَكُونُ تَرَكُّبُهَا مِنْ أَجْزَاءٍ فَوْقَ اثْنَيْنِ عَلَى الْاِغْتِبَارِ بِحَسَبِ الْحَقِيقَةِ  
 وَالظَّاهِرِ مَعًا، لَا يَحْسَبُ الظَّاهِرُ فَقَطْ.

وَمِنْ هَذَا ظَهَرَ أَنَّ مَا قَالُوا مِنْ أَنَّ: الْحَقِيقَةَ لَا تَتَرَكَّبُ مِنْ أَكْثَرِ مِنْ جُزْأَيْنِ،  
 وَمَا نَعْنِي الْجَمْعَ وَالْخُلُوءَ تَتَرَكَّبَانِ؛ تَحْكُمُ، وَأَنَّ مَا قَالَ الْفَنَارِيُّ: وَمَا عَلَيْهِمْ مِنْ أَنَّ  
 الْحَقَّ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْمَرَادُ بِالْانْفِصَالِ انْفِصَالٌ وَاحِدٌ لَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا بَيْنَ جُزْأَيْنِ، وَأَنَّ  
 يُطْلَقُ الْانْفِصَالُ يَتَحَقَّقُ بَيْنَ جُزْأَيْنِ وَأَكْثَرِ فِي الْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ؛ لَيْسَ بِحَقٍّ <sup>(١)</sup>.

### • نِسْبَةُ •

اعْلَمْ أَنَّ كُلَّ مَا ذُكِرَ فِيهِ أَدَوَاتُ الْانْفِصَالِ لَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُنْفَصِلَةً، فَإِذَا

(١) ذكر شيخنا الشيخ سعيد فودة في تحقيق شرح حسام كافي على إيساغوجي فائدة في هذا الموضع،  
 فلتراجع.

قُلْنَا مَثَلًا: هَذَا إِمَّا وَاحِدٌ وَإِمَّا كَثِيرٌ، فَإِنْ أَرَدْنَا الْمُنَافَاةَ بَيْنَ: هَذَا وَاحِدٌ، وَ: هَذَا كَثِيرٌ، وَالْقَضِيَّةُ مُنْفَصِلَةٌ مُرَكَّبَةٌ مِنْ قَضِيَّتَيْنِ، وَإِنْ أَرَدْنَا الْمُنَافَاةَ بَيْنَ مَفْهُومَيِ الْوَاحِدِ وَالْكَثِيرِ فِي الْحَمْلِ عَلَى هَذَا، فَالْقَضِيَّةُ حَمَلِيَّةٌ شَبِيهَةٌ بِالْمُنْفَصِلَةِ مُرَكَّبَةٌ مِنْ مَوْضُوعٍ وَاحِدٍ مُرَدَّدَةٌ الْمُحْمُولِ، عَلَى مَا فَصَّلَهُ السَّيِّدُ الْعَلَّامَةُ، وَكَذَلِكَ لَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْمُنْفَصِلَاتِ الثَّلَاثَةِ، أَوْ قَدْ يَكُونُ لِلْمُنْفَصِلَةِ الْغَيْرِ الْحَقِيقِيَّةِ أَقْسَامٌ غَيْرُ مَا يَعْتَنِي الْجَمْعُ وَالْخُلُوعُ، نَحْوُ: رَأَيْتُ إِمَّا زَيْدًا وَإِمَّا عَمْرًا، وَنَحْوُ: الْعَالَمُ إِمَّا يَعْبُدُ اللَّهَ وَإِمَّا يَنْفَعُ النَّاسَ، عَلَى مَا نَقَلَهُ السَّيِّدُ الْعَلَّامَةُ عَنِ الْإِشَارَاتِ.

ولمَّا فرغَ من أقسامِ القضية؛ شرَعَ في بيان أحكامها، فقال:

(التناقض)؛ أي: هذا بحثُ التناقضِ مِنْ أحكامِ القضايا، وإنَّما قَدَّمَهُ لِتَوْقُفِ بعضِ الأحكامِ عليه في الإثباتِ، على ما سَيَظْهَرُ فِي الْعَكْسِ.

(وهو اختلافُ القضيَّتينِ)؛ جنسٌ، لأنَّ المَعْرَفَ ههنا هو تناقضِ القضايا، بدليلِ أَنَّ الْكَلَامَ فِي أَحْكَامِهَا، فَاخْتِلَافُ الْمَفْرَدَاتِ، وَاخْتِلَافُ مُفْرَدٍ وَقَضِيَّةٍ؛ لَيْسَ بِدَاخِلٍ فِي الْمَحْدُودِ حَتَّى يُجْتَاجَ إِلَى الْإِخْرَاجِ، وَالْاِخْتِلَافُ الْوَاقِعُ بَيْنَ الْمَفْرَدَاتِ يُعْلَمُ بِالْمَقَايِسَةِ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ السَّيِّدُ الْعَلَّامَةُ.

وبعضُهم لِعُفُولِهِ عَنْ هَذَا؛ قَالَ: اخْتِلَافُ الْقَضِيَّتَيْنِ؛ يُخْرِجُ الْاِخْتِلَافَ الْوَاقِعَ بَيْنَ الْمَفْرَدَاتِ وَبَيْنَ مُفْرَدٍ وَقَضِيَّةٍ.

(بِالْإِيجَابِ وَالسَّلْبِ)؛ يُخْرِجُ الْاِخْتِلَافَ بِالْحَمْلِ وَالشَّرْطِ، وَالْعُدُولِ وَالتَّحْصِيلِ، وَغَيْرِهِمَا، وَذَلِكَ لِأَنَّ الشَّيْءَ وَعُدُولُهُ قَدْ يَرْتَفَعَانِ، وَالشَّيْءُ وَنَقِيضُهُ لَا

يرتفعان قطعاً، كما لا يجتمعان.

وبالمناسبة: أن قولنا: زيدٌ كاتبٌ، وَ: زيدٌ لا كاتبٌ؛ يرتفعان معاً عند عَدَمِ وجودِ زيدٍ، لأنهما موجبتان، والموجبة تقتضي وجودَ الموضوع، وقولنا: زيدٌ كاتبٌ، وَ: زيدٌ ليس هو بكاتبٍ؛ لا يرتفعان أصلاً لعدم اقتضاء السالبة وجودَ الموضوع.

ومن ههنا؛ ظهر أن التناقض إنما يكون بين الشيءِ وسلبه، لا بينه وبين عَدَمِهِ.

ولذا ذهب بعضهم إلى عَدَمِ التناقض بين المفردات، بناءً على أنها مع اعتبار الحكم لم تكن مفردةً، وبدونه لم يكن إيجاباً وسلباً.

هذا، والحقُّ الحقيقيُّ بالقبولِ أَنَّ القيدَ - أعني الإيجابَ والسلبَ - ليس للاختراز، بل لتحقيقِ مفهومِ التناقض، لأنَّ اختلافَ القضيَّتين (بِحَيْثُ يَفْتَضِي لِدَاتِهِ أَنْ تَكُونَ إِحْدَاهُمَا صَادِقَةً وَالْأُخْرَى كَاذِبَةً) لا يكون إلا بالإيجابِ والسلبِ، على ما حَقَّقَهُ السَّيِّدُ الْعَلَّامَةُ وَأَوْضَحَهُ.

فقوله: بِحَيْثُ يَفْتَضِي، يُخْرِجُ الاختلافَ الغَيْرَ الْمُفْتَضِي، سواءً كان بالإيجابِ والسلبِ، أو لا، كالاختلافِ في مثل: زيدٌ ساكنٌ زيدٌ ليسَ بِمُتَحَرِّكٍ، وكالاختلافِ بالحملِ والشَّرْطِ وغيرهما.

وقوله: لِذَاتِهِ، احترازٌ عن الاختلافِ بالإيجابِ والسلبِ المُفْتَضِي لِصَدَقِ إِحْدَاهُمَا وَكَذِبِ الْآخَرَى، لكن لا لذاته، بل بواسطة، أو بخصوصِ مَادَّةٍ، نحو: زيدٌ إنسانٌ، زيدٌ ليسَ بِنَاطِقٍ، ونحو: كُلُّ إنسانٍ حيوانٌ، ولا شيءٍ مِنَ الإنسانِ بحَيَوَانٍ.



وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّ خُصُوصَ الْمَادَّةِ دَاخِلٌ تَحْتَ الْوَاسِطَةِ؛ إِذْ مِنَ الْيَسَنِ أَنَّهُ مِنْ  
خُرُثِيَّاتِ الْوَاسِطَةِ، صَرَّحَ بِهِ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ.

(كقولنا: زيدٌ كاتبٌ زيدٌ ليس بكاتبٍ)؛ مثالُ التَّنَاقُضِ بَيْنَ الْمُخْصُوصَتَيْنِ.

ثُمَّ لَمَّا تَوَقَّفَ تَحَقُّقُ التَّنَاقُضِ بَيْنَ الْقَضِيَّتَيْنِ عَلَى اتِّفَاقِهِمَا وَاشْتِرَاكِهَ فِي عِدَّةِ  
أُمُورٍ، وَتَوَقَّفَ تَنَاقُضُ الْمُخْصُورَاتِ عَلَى الْاِخْتِلَافِ فِي الْكَمِّيَّةِ أَيْضاً؛ بَيَّنَّا ذَلِكَ  
تَسْمِيّاً وَتَكْمِيلاً لِبَيَانِ مَا هِيَ وَحَقِيقَتِهِ.

فَقَالَ الْأَوَائِلُ: إِنَّهُ إِنَّمَا يَتَحَقَّقُ بَعْدَ اشْتِرَاكِهَ فِي الْوَحْدَاتِ الثَّانِيَّةِ: وَحَدَّةُ  
الْمَوْضُوعِ، وَوَحَدَةُ الْمُحْمُولِ، وَوَحَدَةُ الْمَكَانِ، وَوَحَدَةُ الزَّمَانِ، وَوَحَدَةُ الْإِضَافَةِ،  
وَوَحَدَةُ الْقُوَّةِ وَالْفِعْلِ، وَوَحَدَةُ الْجُزْءِ وَالْكُلِّ، وَوَحَدَةُ الشَّرْطِ.

وَقَدْ اقْتَفَى الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَثَرَهُمْ، فَقَالَ: (وَلَا يَتَحَقَّقُ ذَلِكَ)، أَيْ  
التَّنَاقُضُ وَالْاِخْتِلَافُ الْمَذْكُورُ الْمَوْصُوفُ بِالْحَيْثِيَّةِ الْمَذْكُورَةِ (إِلَّا بَعْدَ اتِّفَاقِهِمَا)، أَيْ  
الْقَضِيَّتَيْنِ الْمُخْتَلِفَتَيْنِ بِالْإِيجَابِ وَالسَّلْبِ.

(فِي الْمَوْضُوعِ)؛ فَلَا تَنَاقُضَ بَيْنَ: زَيْدٌ قَائِمٌ عَمْرُو لَيْسَ بِقَائِمٍ.

(وَالْمُحْمُولِ)؛ فَلَا يَتَحَقَّقُ بَيْنَ: زَيْدٌ قَائِمٌ زَيْدٌ لَيْسَ بِقَائِمٍ.

(وَالزَّمَانِ)؛ فَلَا تَنَاقُضَ بَيْنَ: زَيْدٌ قَائِمٌ فِي اللَّيْلِ زَيْدٌ لَيْسَ بِقَائِمٍ فِي النَّهَارِ.

(وَالْمَكَانِ)؛ فَلَا تَنَاقُضَ بَيْنَ: زَيْدٌ قَائِمٌ فِي الْمَسْجِدِ زَيْدٌ لَيْسَ بِقَائِمٍ فِي السُّوقِ.

(وَالْإِضَافَةِ)؛ يَخْرُجُ: زَيْدٌ أَبٌ لِعَمْرُو زَيْدٌ لَيْسَ بِأَبٍ لِبَكْرٍ.

(وَالْقُوَّةُ وَالْفِعْلُ)؛ احْتِرَازٌ عَنْ نَحْوِ: الْخَمْرُ فِي الدَّنِّ مُسْكِرٌ بِالْقُوَّةِ الْخَمْرُ فِيهِ  
لَيْسَ بِمُسْكِرٍ بِالْفِعْلِ.

(وَالْجُزْءُ وَالْكُلُّ)؛ فَلَا تَنَاقُضَ بَيْنَ: الزَّنْجِيِّ أَسْوَدٌ، أَيْ: بَعْضُهُ، الزَّنْجِيُّ لَيْسَ  
بَأَسْوَدَ، أَيْ: كُلُّهُ.

(وَالشَّرْطُ)؛ فَقَوْلُنَا: الْجِسْمُ مُفَرَّقٌ لِلْبَصْرِ، أَيْ بِشَرْطِ لَمَعَانِهِ وَضِيَائِهِ، لَيْسَ  
بِنَقِيضٍ لِقَوْلُنَا: الْجِسْمُ لَيْسَ بِمُفَرَّقٍ لِلْبَصْرِ، أَيْ بِشَرْطِ سَوَادِهِ.

وَكَتَفَى بَعْضُهُمْ بِثَلَاثِ وَحَدَاتٍ؛ وَحَدَّةُ الْمَوْضُوعِ، وَوَحْدَةُ الْمَحْمُولِ، وَوَحْدَةُ  
الزَّمَانِ، وَأَدْرَجَ وَحْدَةَ الشَّرْطِ وَوَحْدَةَ الْجُزْءِ وَالْكُلِّ تَحْتَ وَحْدَةِ الْمَوْضُوعِ، وَالبَوَاقِي  
تَحْتَ وَحْدَةِ الْمَحْمُولِ.

وَلَمَّا لَمْ يَقُمْ مُرَجِّحٌ يُرَجِّحُ إِدْرَاجَ وَحْدَةِ الْمَكَانِ تَحْتَ وَحْدَةِ الْمَحْمُولِ عَلَى  
إِدْرَاجِ وَحْدَةِ الزَّمَانِ تَحْتَهَا؛ أَقْتَصَرَ صَاحِبُ الشَّمْسِيَّةِ عَلَى الْوَحْدَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ،  
وَأَدْرَجَ وَحْدَةَ الزَّمَانِ تَحْتَ وَحْدَةِ الْمَحْمُولِ أَيْضاً، وَفِي كُلِّ مِنْهُمَا شَيْءٌ، فَتَأَمَّلْ.

ثُمَّ إِنَّهُ لَمَّا أُورِدَ عَلَى ظَاهِرِ مَقَالَتِهِمْ أَنَّ الْإِتِّفَاقَ فِيهَا ذِكْرٌ لَا يَكْفِي فِي تَحْقِيقِ  
التَّنَاقُضِ، بَلْ لَا بَدَّ فِيهِ مِنَ الْإِتِّفَاقِ فِي أَشْيَاءٍ أُخْرَى، كَالْآلَةِ وَالْغَايَةِ وَغَيْرِهِمَا، نَحْوِ:  
رَبِّدْ كَاتِبٌ، أَيْ بِقَلَمٍ بَغْدَادِيٍّ مِنْ مِدَادٍ لِعَلِّيٍّ عَلَى قِرْطَاسٍ قُسْطَنْطِينِيٍّ لِعَرَضٍ كَذَا،  
رَبِّدْ لَيْسَ بِكَاتِبٍ، أَيْ بِقَلَمٍ آخَرَ مِنْ مِدَادٍ آخَرَ عَلَى قِرْطَاسٍ آخَرَ لِعَرَضٍ آخَرَ؛ أَكْتَفَى  
بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ بِوَحْدَةٍ وَاحِدَةٍ مُشْتَمِلَةٍ عَلَى جَمِيعِ مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ التَّنَاقُضُ، وَهِيَ:  
«وَحْدَةُ النَّسْبَةِ الْحُكْمِيَّةِ».

ولا شك أن الاتفاق في النسبة الحكمية يستلزم الاتفاق في كل ما يجب الاتفاق فيه من الوحدات المذكورة وغيرها، لأنه متى اختلفت شئ من الموضوع والمحمول وما يتعلق بهما اختلفت النسبة، ضرورة أن هذه النسبة غير تلك النسبة، وأن النسبة في هذا الزمان غير النسبة في ذلك الزمان، إلى غير ذلك، ومتى لم يختلف النسبة لم يختلف شئ منها، فمتى وجد الاتفاق في النسبة تحقق التناقض، والاختلاف السعد العلامة، لأنه أخصر وأشمل.

ولما بين ما يتوقف عليه تحقق التناقض مطلقاً؛ أراد أن يبين ما يتوقف عليه تناقض المحصورات خاصة، وهو الاختلاف في الكمية، بعد الاتفاق فيما ذكر، فقال:

(ونقيض الموجبة الكلية إنما هي السالبة الجزئية)، نحو: كل إنسان حيوان، وبعض الإنسان ليس بحيوان، (ونقيض السالبة الكلية إنما هي الموجبة الجزئية) نحو: لا شيء من الإنسان بحجر، وبعض الإنسان حجر.

فإن قلت: بعد الاختلاف في الكم لا يتجدد الموضوع، فكيف يتحقق التناقض؟

قلنا: المراد باتحاد الموضوع في هذا الباب إنما هو الاتحاد الذكري في الذكر.

لا يقال: ليس بمتجدد فيه أيضاً، لأننا نقول: الموضوع هو المضاف إليه، ولفظ الكل والبعض ليسا من الموضوع، بل كل منهما أداة وسور، وكذا: لا شيء، وأمثاله من الأسوار.

وَجَعَلَ الشُّورَ مَوْضِعًا إِنَّمَا هُوَ بِحَسَبِ الْأُصُولِ الْعَرَبِيَّةِ، وَلَا يَسَاعِدُهُ  
مَقَاصِدُ هَذَا الْفَنِّ وَأُصُولُهُ.

هذا؛ وَإِذَا كَانَ نَقِيضُ الْكَلِمَةِ الْجَزْئِيَّةِ؛ (فَالْمَحْصُورَاتُ) يَدْخُلُ فِيهَا الْمَهْمَلَةُ  
لِكَوْنِهَا فِي قُوَّةِ الْجَزْئِيَّةِ، وَوَقَعَ فِي بَعْضِ النَّسَخِ: (الْمَحْصُورَاتُ) بِغَيْرِ الْفَاءِ، فَحَكَمَ  
بَعْضُ الشَّارِحِينَ بِأَنَّهُ قَوْلُهُ: وَنَقِيضُ الْمَوْجِبَةِ الْكَلِمَةُ... الْخ، غَيْرُ وَاقِعٍ فِي مَوْقِعِهِ، بَلِ  
الْوَاجِبُ تَأْخِيرُهُ عَنْ هَذَا.

(لَا يَتَحَقَّقُ التَّنَاقُضُ بَيْنَهُمَا) بَعْدَ الْإِتِّفَاقِ فِيمَا ذَكَرُ، (إِلَّا بَعْدَ اخْتِلَافِهِمَا فِي  
الْكَمِّيَّةِ) أَيِ فِي الْكَلِمَةِ وَالْجَزْئِيَّةِ، (لَأَنَّ الْكَلِمَتَيْنِ قَدْ تَكْذَبَانِ) مَعَ الْإِتِّفَاقِ فِي جَمِيعِ  
الْوَحْدَاتِ، وَذَلِكَ فِي كُلِّ مَادَّةٍ يَكُونُ الْمَوْضُوعُ فِيهَا أَعَمَّ مِنَ الْمَحْمُولِ، نَحْوُ: كُلُّ  
حَيَوَانٍ إِنْسَانٌ وَلَا شَيْءٌ مِنَ الْحَيَوَانِ بِإِنْسَانٍ، <sup>(١)</sup> (كَقَوْلِنَا: كُلُّ إِنْسَانٍ كَاتِبٌ)  
بِالْفِعْلِ، (وَلَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ بِكَاتِبٍ) بِالْفِعْلِ، (وَالْجَزْئِيَّتَيْنِ قَدْ تَصَدَّقَانِ)، وَهُوَ فِي  
تِلْكَ الْمَادَّةِ أَيْضًا، نَحْوُ: بَعْضُ الْحَيَوَانِ إِنْسَانٌ، وَبَعْضُ الْحَيَوَانِ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ،  
و(كَقَوْلِنَا: بَعْضُ الْإِنْسَانِ كَاتِبٌ) بِالْفِعْلِ، (وَبَعْضُهُ لَيْسَ بِكَاتِبٍ) بِالْفِعْلِ.

وَأَمَّا صِدْقُ إِحْدَى الْكَلِمَتَيْنِ أَوِ الْجَزْئِيَّتَيْنِ، وَكَذَبُ الْأُخْرَى فِيمَا يَكُونُ  
الْمَحْمُولُ أَعَمَّ مِنَ الْمَوْضُوعِ أَوْ مَسَاوِيًّا لَهُ، فَإِنَّهَا هُوَ مِنْ خُصُوصِ الْمَادَّةِ.  
هَذَا كُلُّهُ فِي الْحَمْلِيَّةِ بِحَسَبِ الظَّاهِرِ، وَمِنْهُ يُعْلَمُ تَحْقِيقُ تَنَاقُضِ الشَّرْطِيَّاتِ،

(١) جعلت (الواو) في الأصل من كلام المصنف، والصواب أنها من كلام الشارح.

فلا تغفل.

ولما فَرَّغَ من مباحثِ التَّنَاقُضِ؛ شَرَعَ في مباحثِ العكسِ المستوي، فقال:

(العَكْسُ)؛ أي: هذا بحثُ العكسِ المستوي من أحكامِ القضايا، (وهو أن يُصَيَّرَ) بالتشديد (الموضوعُ) حَقِيقَةً أو اعتِباراً، وكذا الكلامُ في المحمولِ، فيشْمَلُ عكسَ الشَّرْطِيةِ، (محمولاً).

والمرادُ من الموضوعِ والمحمولِ ههنا أيضاً ما هو بحسبِ الذِّكْرِ والعُنْوانِ، لأنَّ العَكْسَ لا يُصَيَّرُ ذاتَ الموضوعِ محمولاً، ومفهومَ المحمولِ موضوعاً، فإنك إذا قلتَ: الإنسانُ حيوانٌ تريدُ بالإنسانِ أفرادَهُ، وبالحيوانِ مفهومَهُ، وإذا عكستَ وقلتَ: بعضُ الحيوانِ إنسانٌ، أنعكسَ الأمرُ، فتريدُ بالحيوانِ الأفرادَ، وبالإنسانِ المفهومَ، إذ قد تَقَرَّرَ أنَّ المرادَ من الموضوعِ إنَّما هو الأفرادُ والذَّاتُ، ومن المحمولِ إنَّما هو المفهومُ، وبالجملَةِ العكسُ إنَّما هو حالُ اللَّفْظِ، والمعنى باقٍ على حالِهِ قَبْلُ.

ثمَّ إنَّ ما ذُكِرَ من كَوْنِ المرادِ من الموضوعِ والمحمولِ عنوانَهما إنَّما يُحْتَاجُ إليه في عَكْسِ الحملِيَّاتِ.

وأما في عكسِ الشَّرْطِياتِ فلا حاجةَ إلى ذلك، بل لا فائِدةَ في عَكْسِ المنفَصِّلاتِ لعدمِ امتيازِ جزأيها طبعاً، فلا حاجةَ إلى عَكْسِها فَضْلاً عن التَّأْوِيلِ، ولذا قالوا: لا عكسَ للمنفَصِّلاتِ، وسيأتي تنبيهٌ على ذلك.

ولعلَّ المصنِّفَ أرادَ من الموضوعِ والمحمولِ ما هو الحَقِيقِيُّ، وأهْمَلَ عكسَ

الشرطيات، إما لذلك، أو للحمل على المقايسة<sup>(١)</sup>، فلا حاجة إلى التعميم السابق<sup>(٢)</sup>.

(والمحمول موضوعاً)، عطفٌ على: الموضوعُ محمولاً، عطفاً موزعاً، (مع بقاء الإيجاب والسلب بحاله) الظاهرُ بحالهما، فإن كان الأصل موجباً كان العكس كذلك، وإن كان سالباً كان العكس أيضاً كذلك، وذلك لأن العكس من لوازم الأصل، والموجب قد يتخلف عن السالب، وبالعكس، فإن قولنا: كل إنسان ناطق، لا يصدق عكسه سالباً، وهو: بعض الناطق ليس بإنسان، وكذا قولنا: لا شيء من الإنسان بفرس، لا يصدق عكسه موجباً، وهو: بعض الفرس إنسان<sup>(٣)</sup>، فاللازم المضبوط هو الموافق في الكيف، فاشترط بقاؤه.

(و) مع بقاء (التصديق)، ولعل قوله: (والتكذيب)، زيادة من الناسخ، (بحاله)، فإن كان الأصل صادقاً كان العكس صادقاً، وأما إن كان كاذباً فلا يجب أن يكون العكس كاذباً، بل يجوز كذب الأصل مع صدق العكس، فإن قولنا: كل حيوان إنسان، كاذب، وعكسه وهو: بعض الإنسان حيوان، صادق، فبقاء التكذيب ليس بلازم.

اعلم أن العكس كما يطلق على المعنى المصدري الذي ذكر، وهو جعل الجزء

(١) قوله: (الحمل على المقايسة)، أي: ليدفع المصنّف الطالب على إجراء قانون العكس المذكور على

الشرطيات، كما أجراه هو على الحملات.

(٢) أي التعميم في قول الشارح رحمه الله تعالى: (حقيقة أو اعتباراً).

(٣) في الأصل: إنساناً.

الأول ثانياً، والثاني أولاً، كذلك يُطْلَقُ على الْقَضِيَّةِ الْحَاصِلَةِ مِنْ هَذَا الْجَعْلِ والتَّبْدِيلِ، إمَّا اشْتِرَاكاً أَوْ حَقِيقَةً وَمَجَازاً.

ثُمَّ لَمَّا لَمْ يَكْفِ (١) مَجَرَّدُ هَذَا التَّبْدِيلِ فِي عَكْسِ الْمَحْصُورَاتِ، بَلْ لَا بَدْلَهُ مِنْ اِخْتِلَافِ الْكَمِّيَّةِ فِي بَعْضِهَا؛ فَصَلَّهُ الْمَصْنُفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، فَقَالَ:

(وَالْمَوْجِبَةُ الْكُلِّيَّةُ)، قَدَّمَ الْإِيجَابَ الْكُلِّيَّ لِكَوْنِهِ جَامِعاً لِلشَّرَفَيْنِ، (لَا تَنْعَكُسُ كَلِّيَّةً، إِذْ يَصْدُقُ قَوْلُنَا: كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَلَا يَصْدُقُ قَوْلُنَا: كُلُّ حَيَوَانٍ إِنْسَانٌ)، لِحَوَازِ أَنْ يَكُونَ الْمَحْمُولُ أَعَمَّ مِنَ الْمَوْضُوعِ، فَلَا يَصْدُقُ الْعَكْسُ الْكُلِّيُّ، نَحْوُ: كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَ: كُلُّ حَيَوَانٍ إِنْسَانٌ، (بَلْ تَنْعَكُسُ جَزْئِيَّةً)، إِذْ هِيَ اللَّازِمُ الْمُنْضَبُطُ. وَأَمَّا صَدَقُ الْعَكْسِ الْكُلِّيِّ فِيمَا يَكُونُ الْمَحْمُولُ فِيهِ مَسَاوِياً لِلْمَوْضُوعِ، نَحْوُ: كُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ، وَ: كُلُّ نَاطِقٍ إِنْسَانٌ، فَلَيْسَ لُزُوماً، بَلْ لْخُصُوصِ الْمَادَّةِ، وَإِلَّا لَمَا تَخَلَّفَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْمَوَادِّ، (لَأَنَّا إِذَا قُلْنَا) عَلَّةٌ لَانْعَكَاسِ الْمَوْجِبَةِ الْكَلِّيَّةِ جَزْئِيَّةً (كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، يَصْدُقُ: بَعْضُ الْحَيَوَانِ إِنْسَانٌ، فَإِنَّا نَجِدُ شَيْئاً) مُعَيَّناً، وَهُوَ أَفْرَادُ الْإِنْسَانِ مِنْ زَيْدٍ وَعَمْرٍو وَبَكْرٍ مَثَلًا، (مَوْصُوفًا بِالْإِنْسَانِ وَالْحَيَوَانِ)، وَإِلَّا لَامْتَنَعَ مَسَا هَلُ الْحَيَوَانِ عَلَى الْإِنْسَانِ، (فَيَكُونُ بَعْضُ الْحَيَوَانِ إِنْسَانًا) بِالضَّرُورَةِ.

وَفِي إِثْبَاتِ هَذَا الْعَكْسِ طَرِيقٌ مَشْهُورٌ غَيْرُ هَذَا الطَّرِيقِ، وَهُوَ أَنَّهُ إِذَا صَدَقَ: كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، لَزِمَ أَنْ يَصْدُقَ: بَعْضُ الْحَيَوَانِ إِنْسَانٌ، وَإِلَّا لَصَدَقَ نَقِيضُهُ، وَهُوَ:

(١) فِي الْأَصْلِ: يَكْتَفِي.

لا شيء من الحيوان بإنسان<sup>(١)</sup>، فيلزم التباين الكلي بين الأخص والأعم، وهو  
 فقال<sup>(٢)</sup>

وعلى تقدير صدق النقيض يصدق: [لا شيء من الإنسان بحيوان]<sup>(٣)</sup>، وقد  
 كان الأصل: كل إنسان حيوان، وقد فرضنا صدقه، فيلزم صدق النقيضين، أو  
 الحسم ذلك النقيض إلى الأصل ونجعله كبرى، فنقول: كل إنسان حيوان، و: لا شيء  
 من الحيوان بإنسان، فينتج سلب الشيء عن نفسه، وعلى جميع التقادير لزم صدق:  
 بعض الحيوان بإنسان، وهو المطلوب<sup>(٤)</sup>.

(والموجبة الجزئية أيضاً)، أي كالموجبة الكلية (تنعكس جزئية بهذه  
 الحجة) التي قررها بأن يقال: إذا قلنا: بعض الإنسان حيوان؛ نجد شيئاً موصفاً  
 بها، فيكون بعض الحيوان إنساناً، وذلك إثباته بالحجة التي قررناها، كما هو  
 المشهور.

(والمسألة الكلية تنعكس كلية، وذلك بين بنفسه)؛ لا يحتاج إلى البيان

(١) في الأصل: (لا شيء من الإنسان بحيوان)، والصواب ما أثبتناه، كما في المطبوعة التركية أيضاً،  
 ووجه التصويب أن نقيض (بعض الحيوان بإنسان) هو: (لا شيء من الحيوان بإنسان).

(٢) قوله: (محال)، كتبت في الأصل: (مح).

(٣) في الأصل: (ليس بعض الإنسان بحيوان)، وليس هو عكس النقيض، بل عكسه ما أثبتناه، كما  
 في المطبوعة التركية أيضاً.

(٤) قوله: (المطلوب)، كتبت في الأصل: (المط).



وإقامة البرهان، ومع هذا لا بأس علينا أن نزيده بياناً ووضوحاً، فنقول:

إذا صدق سلب المحمول عن كل أفراد الموضوع؛ صدق سلب الموضوع عن كل أفراد المحمول، إذ لو ثبت الموضوع لفرد من أفراد المحمول لزم اجتماعهما في ذلك الفرد واتصافه بهما، فيصدق الإيجاب الجزئي من الطرفين، وهو ينافي السلب الكلّي من أحدهما، فلزم أن تنعكس كليّة، وهو المطلوب.

أو نقول: (فإنه إذا صدق: لا شيء من الإنسان بحجر، صدق قولنا: لا شيء من الحجر بإنسان)، وإلا لصدق نقيضه، وهو بعض الحجر إنسان، وحيث يصدق: بعض الإنسان حجر، وقد كان الأصل المفروض صدق: لا شيء من الإنسان بحجر، هذا خلف، ونضم النقيض إلى الأصل بأن نجعله صغرى، والأصل كبرى، فيلزم سلب الشيء عن نفسه، وعلى كل من التقادير يلزم صدق: لا شيء من الحجر بإنسان، وهو المطلوب.

(والسالية الجزئية لا عكس لها لزوماً)، والظاهر أن قوله: لزوماً، بيان للواقع للتأكيد، وإلا فلا حاجة إليه، كما لا يخفى، وإنما لم تنعكس لأنه لو انعكس لزم صدق العكس في كل مادة يصدق فيها الأصل، واللازم متنف، (لأنه يصدق: بعض الحيوان ليس بإنسان، ولا يصدق عكسه) الذي هو: بعض الإنسان ليس بحيوان، فالملزوم كذلك، فثبت المطلوب، والصدق في بعض المواد إنما هو لخصوص المادة، فلا ينافي قاعدتهم.

ثم إنه مرّ غير مرّة أن المهملة في قوّة الجزئية في الأحكام، فالمهملة الموجبة

باعتبار، والسَّالِبَةُ لا، هذا كُلُّهُ في الحُمْلِيَّةِ.

وأما الشَّرْطِيَّةُ، فالتَّصْلَةُ الزُّوْمِيَّةُ المَوْجِبَةُ؛ كُلِّيَّةٌ، أو جُزْئِيَّةٌ، تنعكسُ جُزْئِيَّةً، والسَّالِبَةُ الكُلِّيَّةُ تنعكسُ كُلِّيَّةً، إذ لو لم يَصْدُقِ العكسانِ لَصَدَقَ التَّقْضِيَانِ، وإذا ضُمَّ النقيضانِ إلى الأَصْلِ حَصَلَ قِياسٌ مُنْتِجٌ للمَحَالِ، فعليكِ باستعراض الأمثلة، وتصوير القياس، وأما التَّصْلَةُ الزُّوْمِيَّةُ السَّالِبَةُ الجُزْئِيَّةُ، والمتصلة الاتِّفَاقِيَّةُ مُطْلَقاً، والمنفصلة بِأَسْرَها؛ فلا عكسَ لها، فاحفظْهُ.

ومن أحكام القضايا؛ «عكسُ النقيضِ»، وهو عند القدماء عبارة عن: جَعْلِ  
الجزء الثاني أولاً، ونقيض الجزء الأول ثانياً، مع بقاء التصديق والكَيْفِ<sup>(١)</sup>،  
فقلنا في: كُلِّ إنسانٍ حيوانٌ: كُلُّ ما ليس بحيوانٍ ليس بإنسانٍ.

وعند المتأخرين عبارة عن جَعْلِ نقيض الجزء الثاني أولاً، وعين الأول ثانياً،  
مع الموافقة في الصِّدْقِ والمخالفة في الكَيْفِ<sup>(٢)</sup>، نحو: كُلِّ إنسانٍ حيوانٌ، و: ليس  
بكلِّ ما ليس بحيوانٍ إنسانٍ، والأدلة من الجانبين مُفَصَّلَةٌ في المطوَّلَاتِ.

ثم إنه على خلافِ العكسِ المُستوي في المَحْصُورَاتِ، حتى إنَّ المَوْجِبَةَ الكُلِّيَّةَ  
تنعكسُ كنفسها، والمَوْجِبَةُ الجُزْئِيَّةُ لا عكسَ لها، والسَّالِبَةُ الكُلِّيَّةُ والجُزْئِيَّةُ

(١) واصطلحوا على تسميته بعكس النقيض الموافق، لأننا أخذنا نقيض كل من الطرفين وعكسناه،  
وذلك مع بقاء الصدق والكيف.

(٢) واصطلحوا على تسميته بعكس النقيض المخالف، لأننا أخذنا نقيض الطرف الثاني وعكسناه،  
مع بقاء الصدق، لكن باختلاف الكيف.

تُعكسانِ سالبةً جُزئيةً.

ثُمَّ إِنَّ الْمُخْتَارَ فِيهِ مَذْهَبُ الْقَدَمَاءِ، إِذْ هُوَ الْمُسْتَعْمَلُ فِي الْعُلُومِ، وَلَوْ عَلَى قَلِيلَةٍ<sup>(١)</sup>، وَالْمَصْنُفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى لَمْ يَتَعَرَّضْ لِهَذَا الْعَكْسِ لِقَلَّةِ اسْتِعْمَالِهِ فِي الْعُلُومِ وَالْإِنْتَاجَاتِ.

---

(١) نقل العطار عن الفاضل عبد الحكيم السيالكوتي قوله: المستعمل في العلوم عكس النقيض على رأي المتقدمين، إذ لا مسألة في العلوم يكون محمولها من المفهومات الشاملة، فليس اعتبار المتأخرين إلا لمجرد تعميم القواعد من غير ثمرة علمية تترتب عليه. انتهى



## الباب الرابع: في بيان مقاصد التصديقات

وهي (القياس)، ويقال له الحُجَّةُ أيضاً، وهو المطلبُ الأعلى والمقصدُ الأقصى في الفن، والبحثُ عنه في هذا الباب إنما هو من حيثُ الصورة، وأمَّا البحثُ عنه من حيثُ المادة ففي الأبواب الخمسة الآتية، على ما مرَّ عليه الإشارة في صدر الكتاب.

(وهو) أي: القياس؛ (قولٌ مؤلَّفٌ من أقوالٍ متى سلَّمتْ لَزَمَ عنها لذاتها قولٌ آخر).

القولُ الأوَّلُ جنسٌ، فإنَّ جَعَلْنَا التَّعْرِيفَ للقياسِ المعقولِ، فهو بمعنى المركَّبِ المعقولِ، وإنَّ جَعَلْنَاهُ للقياسِ الملفوظِ فهو بمعنى المركَّبِ الملفوظِ، وكذا الكلامُ في الأقوال.

وأمَّا القولُ الآخرُ فهو بمعنى المؤلَّفِ المعقولِ قطعاً، سواءً جُعِلَ التَّعْرِيفُ للقياسِ المعقولِ أو الملفوظِ، لأنَّه لا يلزُمُ من تلفُّظِ القضايا، ولا مِنْ تَعَقُّلِ معانيها التلَفُّظُ بالنتيجة، وهو ظاهرٌ.

ثُمَّ إِنَّ لَزُومَ القولِ المعقولِ من القياسِ المعقولِ بَيِّنٌ.

وأما من الملفوظ؛ فباعتبار أنه يدلُّ على المعقول، فإنَّ القياسَ الملفوظَ ليس بقياس، إلا من حيث إنه دالُّ المعقول، فالقياسُ الملفوظُ يستلزمُ تعقُّلَ معانيه بالنسبة إلى العالم بالوضع، وتعقُّلَ معانيه بعد التسليمِ يستلزمُ قولاً معقولاً هو النتيجة، فالقياسُ الملفوظُ يستلزمُ قولاً معقولاً بواسطة أنَّ مُستلزمَ المُستلزمِ<sup>(١)</sup> مُستلزمٌ.

ثمَّ إنَّ المرادَ من الأقوال ما فوق الواحد، وكذا كلُّ جمع وقع في تعريفات هذا الفن.

إذا عرفت هذا، فنقول:

القول الأولُ جنسٌ قطعاً، وقوله: مؤلَّفٌ من أقوالٍ، يُخرجُ القضيةَ الواحدةَ المستلزمةَ لعكسها وعكسِ نقيضها.

وأما خروجُ القضيةِ البسيطةِ التي حقيقتها غيرُ مشتملةٍ على حُكْمين

(١) المستلزم؛ اللام للجنس أو للعهد، وعلى الثاني يصحُّ أن تكونَ بخفض الزاي وبفتحها، لأنَّ تعقُّلَ المعاني مستلزمٌ بالفتح (مفعول)، يستلزمه القياسُ الملفوظ، ومستلزمٌ بالخفض (فاعل)، لأنه يستلزمُ القولَ المعقولَ (النتيجة)، وبناء على كون اللام للجنس، فالأظهر أن تكونَ بفتح الزاي، لكون هذه القاعدة عامة التعلُّق عامة المورد على إرادة الجنس. وعلى كلِّ، فالحاصل أنَّ مستلزمَ الشيء مستلزمٌ لما استلزمه ذلك الشيء. وكيف يكون الموضوع والمحمول واحداً في قول الشارح: مستلزم المستلزم مستلزم؟ أي بمثابة قولنا: المستلزم مستلزم؟ الجواب أنَّ الموضوع وإن كان واحداً في اللفظ، إلا أنه غير متَّحد الذات، فيصحُّ الحمل.

مختلفين كقولنا: كل إنسان حيوان بالضرورة؛ فظاهرٌ.

وأما القضية المركبة التي حقيقتها مشتملة على ذلك، نحو: كل إنسان صاحبك لا دائماً، فلأن المراد بالأقوال ما هو قضايا بالفعل، وأجزاء القضية المركبة ليست قضايا بالفعل، وإن لم يكن المراد القضايا بالفعل فهي خارجة بقوله: لزم عنها، إذ المراد باللزوم ما هو بطريق الاكتساب، كما في القول الشارح.

وقوله: متى سُلِّمَتْ، إشارة إلى أن مقدمات القياس لا يجب أن تكون مسلمة ومقبولة في الواقع، فيدخل فيه ما هو صادق المقدمات، وما هو كاذبها، فهو للشمول لا للإخراج.

وقوله: لزم، يُخرج الاستقراء الغير التام والتمثيل، فإنهما بعد التسليم لا يستلزمان قولاً آخر، وهذا إذا أُريد بلزوم القول لزوم العلم بمعنى الجزم، وأما إذا أُريد به لزوم العلم أعم من الجزم والظن؛ فلا يخرجان بهذا القيد، فافهم.

وقوله: عنها، يُخرج المقدمتين المستلزميتين لإحداهما، فإنها لا تلزم عنها، إذ ليس للأخرى دخل في ذلك، كذا قيل<sup>(١)</sup>، ويخرج أيضاً ما يستلزم قولاً آخر بحسب خصوص المادة، كما في قولنا: لا شيء من الإنسان بحجر، و: كل حجر حماد، فإنه يلزم منه: لا شيء من الإنسان بحجر، لكن لا من نفس القضايا، وإنما يخرج ذلك

(١) لعل الشارح العلامة رحمه الله تعالى أراد الإشارة إلى البحثين اللذين سيذكرهما لاحقاً قريباً، وما اعتمده عن السعد العلامة.

لأن المتبادر من اللزوم عن الشيء اللزوم عن نفس ذلك الشيء.

وقوله: لذاتها، احتراز عن:

قياس المساواة، وهو ما يترتب من قضيتين يكون متعلق محمول أولاهما موضوع الأخرى، فإنه يلزم عنه قول آخر، لكن لا لذاته، بل بواسطة مقدمة غريبة أجنبية، كقولنا: (أ) مساو لـ (ب)، و: (ب) مساو لـ (ج)، فإنهما يلزم عنهما: (أ) مساو لـ (ج)، لكن لا لذاتها، بل بواسطة مقدمة أجنبية هي قولنا: كل مساو للمساوي للشيء مساو لذلك الشيء.

وعن مثل: جزء الجوهر يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر، و: كل ما ليس بجوهر لا يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر، فإنه يلزم منها أن جزء الجوهر جوهر، لكن بواسطة مقدمة غريبة غير أجنبية هي عكس نقيض المقدمة الثانية، وهو قولنا: كل ما يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر فهو جوهر.

والحاصل أن قيد: (لذاته)، يخرج ما يستلزم قولاً بواسطة مقدمة غريبة، ومثروا الغريبة بما يكون حدودها مغيرةً لحدود مقدمات القياس، حتى يدخل فيه القياس المبين بطريق العكس المستوي، ويخرج عنه القياس المبين بطريق عكس النقيض.

وسبب ذلك أنهم اعتقدوا وجوب تكرار الحد الأوسط، وهو حاصل في المبين بالعكس المستوي دون المبين بعكس النقيض، ودون قياس المساواة، وهذا الوجوب مما لا يقتضيه تعريف القياس، كذا قرره السعد العلامة.



وههنا بحثان:

الأول: أنه إن كان المتبادر من اللزوم عن الشيء اللزوم عن نفس ذلك الشيء مخرج به جميع ما ذكر، فينبغي حينئذ أن يحمل قيد لذاته على تحقيق المقام، لا على الاختراز.

الثاني: أن المبين بعكس النقيض من الطرُق الموصلة، كالمبين بعكس المستوي؛ بلا تفاوت، وقد قال بعض المحققين: إن الشيخ الرئيس كثيراً ما استنتج بعكس النقيض في كتبه الحكمية، واستحسنه وارضى به، انتهى.

وقد عرفت أن السبب الذي ذكره لإخراجه مما لا يوجب التعريف، فلا وجه لإخراجه عنه، فلا تغفل<sup>(١)</sup>.

وقوله: قول آخر، إشارة إلى وجوب مغايرة النتيجة لكل من المقدمتين، وذلك لأن النتيجة مطلوبة غير مفروضة التسليم بخلاف المقدمة، لأنه لو لم تكن مغايرة لزم المصادرة، وقيل: لأنه لو لم تعتبر المغايرة لزم أن يكون كل مقدمتين قياساً، كقولنا: كل إنسان حيوان، و: كل حجر جماد، فإنهما يستلزمان إحداهما، وفيه نظر.

ولما فرغ عن بيان ماهية القياس؛ شرع في تقسيمه، فقال:

(١) لذا عرّف السعد العلامة القياس في «مهدب المنطق» بقوله: (القياس قول مؤلف من قضائياً يلزمه لذاته قول آخر).

(وهو إما اقترائي)، وهو: ما لم يُذكر فيه النتيجة ولا نقيضها بالفعل،  
(كقولنا: كل جسم مؤلف، و: كل مؤلف محدث، ف: كل جسم محدث)، فقولنا:  
كل جسم محدث، وهو النتيجة، ليس بمذكور في القياس بالفعل، وإن كان  
مذكوراً بالقوة، سُمي اقترائياً لا قتران الحدود فيه.

(وإما استثنائي)، وهو: ما ذكر فيه النتيجة أو نقيضها بالفعل، (كقولنا: إن  
كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، لكن الشمس طالعة، ينتج: فالنهار موجود)،  
وإن عيّن النتيجة مذكورة بالفعل، (أو) نقول: (لكن النهار ليس بموجود، ينتج:  
الشمس ليس بطالعة)، فكان نقيض النتيجة مذكوراً، سُمي استثنائياً لا شتماله على  
أداء الاستثناء.

فإن قلت: قد سبق أنفاً أنه يجب مغايرة النتيجة لكل من مقدمات  
القياس، وبين كونها مذكورة في القياس منافاة.

قلت: معنى كونها مذكورة فيه؛ كونها مذكورة بأجزائها المادية، وهيئتها  
الأسكنية، لا كون حقيقتها مذكورة، فلا منافاة.

وبهذا يندفع أيضاً ما يقال: إن النتيجة قضية مُحتملة للصديق والكذب،  
وما ذكر في القياس ليس كذلك، فكيف يكون العين والنقيض مذكوراً فيه.

ثم أراد المصنف رحمه الله تعالى<sup>(١)</sup> تفاصيل كل من القسمين، وقدم الاقترائي،

(١) قوله: (المصنف رحمه الله تعالى)، كتبت في الأصل: (المص رح).

وصدّره بيان أسامي مقدّماته وحدودها، فقال:

(المكرّر بين مقدّمتي القياس فصاعداً يُسمّى حدّاً الأوسطاً، لأنّ الحدّ المكرّر يتوسّط بين الأصغر والأكبر لئلا يفيا، فيحقّق العلم بالادّعاء في القياس إنما ينضبط قواعده، ويُعرف أحكامه إذا اشتمل على حدٍّ أوسط بين الحدّين المطلوب.

(وموضوع المطلوب يُسمّى حدّاً أصغر)، سُمّي بالأصغر؛ لأنّ المراد به أحد أفراداً غالباً.

(ومحمولة)، أي محمول المطلوب (يُسمّى حدّاً أكبر)، سُمّي بالأكبر؛ لأنّه أكثر أفراداً غالباً، تشبيهاً لقليل الأفراد بقليل الأجزاء، وكثيرها بكثيرها، ثم تشبيهاً كلّ منها بالحدّ لكونها طرفاً للقضيّة، والحدّ في اللّغة كما يُطلق على المنع - على ما سبق - كذلك يُطلق على الطّرف بحسب الاشتراك.

(والمقدّمة التي فيها الأصغر تُسمّى الصّغرى) لاشتغالها على الأصغر، (والمقدّمة التي فيها الأكبر تُسمّى الكبرى) لاشتغالها على الأكبر.

اعلم أنّ هذه الأسامي والاصطلاحات مخصوصة بالاقتنائي، لكنّ بيان المصنّف مخصوص بالاقتنائي الحمليّ، فالأولى أن يقول بدّل الموضوع والمحمول: المحكوم عليه والمحكوم به؛ ليعمّ الحمليّ والشّرطيّ.

ويمكنُ تعميمُ بيان المصنّف أيضاً، بأن يراد من الموضوع والمحمول أعمّ من الحقيقي والاعتباري.

واقتران الصغرى بالكبرى يسمى قرينةً وضرباً، وقد فات<sup>(١)</sup> المصنّف رحمه

الله تعالى.

(وهذه التاليف من الصغرى والكبرى تسمى شكلاً؛ تشبيهاً للأمور العقلية

بالأمور الحسنة.

(والأشكال أربعة؛ لأنّ الحد الأوسط:

إن كان محمولاً في الصغرى، وموضوعاً في الكبرى، فهو الشكل الأول)،

فقلنا: كل (ج) (ب)، و: كل (ب) (د)، ف: كل (ج) (د).

(وإن كان الحد الأوسط بالعكس؛ بأن يكون موضوعاً في الصغرى،

ومحمولاً في الكبرى، (فهو الشكل الرابع)، نحو: كل (ب) (ج)، و: كل (أ)

(ب)، ف: بعض (ج) (أ).

(وإن كان الحد الأوسط موضوعاً فيهما)، أي في الصغرى والكبرى، (فهو

الشكل الثالث) نحو: كل (ب) (ج)، و: كل (ب) (د)، ف: بعض (ب) (د).

(أو محمولاً فيهما، فهو الشكل الثاني)، نحو: كل (ج) (ب)، و: لا شيء من

(أ) (ب)، ف: لا شيء من (ج) (أ).

وقد شوّش المصنّف رحمه الله تعالى في ترتيب الأشكال في بيان الانحصار،

والذي حمله على ذلك قَصْدُ الإيجازِ والاختصارِ، ولا عيبَ فيه ولا قصورَ ولا غبارَ، كما لا يخفى على ذوي الأذهانِ والأبصارِ.

(فهذه) المذكوراتُ (أشكالُ أربعة) مذكورةٌ (في) مطوّلاتِ كُتِبِ (المنطق)

مُتَّصِلَةٌ.

(والشَّكْلُ الرَّابِعُ منها بعيدٌ عن الطَّبْعِ جِدًّا)، فهو <sup>(١)</sup> خفيُّ الإنتاجِ غايةَ الخفاءِ، حتّى أَسْقَطَهُ <sup>(٢)</sup> بعضهم عن درَجَةِ الاعتبارِ وعدّه من الموتى.

(والذي لَهُ طَبْعٌ مستقيم وعقلٌ سليمٌ لا يحتاج إلى رَدِّ الثَّانِي إلى الأوَّلِ)، لأنّه لِقُرْبِهِ من الأوَّلِ غايةَ القُرْبِ يستفادُ منه النَّتِيجَةُ بِسَلَامَةِ الْعَقْلِ بلا رَدِّهِ إلى الأوَّلِ، بخلافِ الثَّالِثِ والرَّابِعِ، فالثَّانِي يردُّ إلى الأوَّلِ بكمالِ الإيضاحِ <sup>(٣)</sup>، والثَّالِثُ والرَّابِعُ يردّانِ إليه ليظهرَ الإنتاجُ ويحصلَ أَصْلُ الوُضُوحِ.

(وَإِنَّمَا يُنْتِجُ الثَّانِي عندَ اختلافِ مقدّمِيهِ بالإيجابِ والسَّلْبِ)، وعندِ كِلَيْتِهِ الْكُبْرَى، وقد فَاتَ المصنّفَ رحمه الله تعالى، وإِنَّمَا تَعَرَّضَ لِشَرْطِ إنتاجِهِ لما عَرَفَتْ أَنْفَاءً من عدمِ احتياجِهِ إلى الرَدِّ إلى الأوَّلِ وقُرْبِهِ إليه غايةَ القُرْبِ.

وَاعْلَمْ أَنَّ لِكُلِّ من الأشْكَالِ شُرُوطاً وَضُرُوباً، ولكلٍّ من الثَّلاثَةِ الأخيرةِ

(١) في الأصل: فهي.

(٢) في الأصل: أسقط.

(٣) قوله: (الإيضاح)، قد تكون: (الاتّصاح).

طُرُقاً لإثبات استلزامه النتيجة وسبيلاً لاستردادِهِ إلى الأوّل، ولما لم يَسعِ مثلُ هذا  
الْمَحْصُلِ تفصيلُها، والإجمالُ غيرُ مفيدٍ؛ لم يكنْ لنا للتعرُّضِ لها مجالٌ بكلا طرفي  
التفصيل والإجمال، بل وَجَبَ علينا شَرْحُ ما في الرِّسَالَةِ من المقالِ، وإغماضِ العينِ  
عن بيانِ سائرِ الأشْكالِ.

(والشَّكْلُ الأوَّلُ هو الذي جعلَ معيارَ العلومِ) وميزانها لكونه على النِّظَمِ  
الطَّبِيعِيِّ يَسُنُّ الإبتِجَاضَ ظاهرَ الاستلزامِ غيرَ محتاجٍ إلى شيءٍ آخَرَ في إثباتِ المطلوبِ  
بِخلافِ البَواقي، (فنورُهُ)، أي: إذا جُعِلَ معيارَ العلومِ فنحنُ نورُهُ (ههنا)، أي: في  
رسالتنا هذه، بل في هذا المقامِ منها (لِيُجْعَلَ دُسْتُوراً).

في القاموس: الدُّسْتُورُ بِالضَّمِّ النُّسخَةُ المَعْوَلَةُ للجَماعَةِ التي منها  
يُحرَّرُها، مَعْرَبَةٌ<sup>(١)</sup>، والجمعُ: دَسائِرُ، انتهى. فما قاله الشُّراخُ: أي: مَرَجِعاً يُكْتَفَى  
به بيانُ الحاصلِ المعنى.

(وَيُسْتَنْتَجَ منه المطلوبُ)، اَعْلَمْ أَوَّلاً أَنَّ تَكَرُّرَ الحَدِّ الأَوْسَطِ شَرْطٌ للإنتِجِ  
الطَّبِيعِيِّ فِيه الأَشْكالُ الأربعةُ كُلُّها، إذ لو لم يَتَكَرَّرْ لم يَتَعَدَّ الحُكْمُ مِنَ الأصْغَرِ إلى  
الأَكْبَرِ، فلا يَحْصُلُ الإنتِجُ.

ثُمَّ لِكُلِّ واحدٍ منها شَرْطانٌ خاصٌّ بِهِ في إنتِجِهِ؛ شَرْطٌ بِحَسَبِ الكَيْفِيَّةِ،  
وَشَرْطٌ بِحَسَبِ الكَمِّيَّةِ، فَشَرْطُ الشَّكْلِ الأوَّلِ بِحَسَبِ الكَيْفِيَّةِ إِيْجابُ الصَّغَرِ،

(١) في الأصل: (معرجة).

ونحسب الكميّة كليّة الكبرى.

أما الأوّل؛ فإنّها لو كانت سالبة لا يندرج الأصغر في الأوسط، فلا يتجاوز الحكم بالأكبر عليه، فلا يحصل الإنتاج، نحو: لا شيء من الإنسان بفرس، وكل فرس صهال.

وأما الثاني؛ فلأنّها لو كانت جزئية لاحتمل أن يكون البعض المحكوم عليه بالأكبر غير البعض المحكوم به على الأصغر، فلا يحصل الإنتاج أيضاً، كقولنا: كل إنسان حيوان، و: بعض الحيوان فرس.

ومن ههنا قالوا: لا تُنتج الطبيعية في كبرى هذا الشكّل، لكن قال بعض المحقّقين في بعض تعليقاته: إنّنا نحتاج في إنتاج هذا الشكّل إلى هذين الشرطين إذا كان الحكم في الصغرى على الأفراد، وأمّا إذا كان الحكم فيها على الطبيعة، فالشرط إيجاب الصغرى فقط بعد تكرّر الأوسط، فالطبيعيّة حينئذٍ مُنتجة، كقولنا: الإنسان نوع، والنوع كلّيّ، فالإنسان كلّيّ. انتهى ملخصاً.

فعلى هذا؛ قولهم: لا تُنتج<sup>(١)</sup> الطبيعيّة في كبرى الشكّل الأوّل ليس على الإطلاق، بل إنّما هو في الأقيسة المؤلفة من القضايا المعتمدة في العلوم.

ثمّ اعلم أنّ المهملة في قوّة الجزئية، كما مرّ غير مرّة، فلا تقع كبرى، وتقع صغرى إن كانت موجبة، فالمخصوصة في حكم الكليّة لإنتاجها حال كونهما

(١) في الأصل: ينتج.

كُبرى، نحو: هذا زيدٌ، و: زيدٌ إنسانٌ، ف: هذا إنسانٌ.

والطَّبِيعِيَّةُ ساقِطَةٌ عن الاعتبارِ لِعَدَمِ إنتاجِها في الأقيسةِ المَعْتَبَرَةِ، أو لِقِلَّةِ استعمالِها، ولهذا حَصَرُوا الضُّرُوبَ المُنْتَجَةَ في الأربعةِ.

والمصنَّف لم يتعرَّضْ لبيانِ شَرْطَيِ الإنتاجِ اكتفاءً بدلالةِ الضُّرُوبِ والأمثلةِ عليهما، فقال:

(وَضُرُوبُهُ المُنْتَجَةُ)، أي الضُّرُوبُ المُنْتَجَةُ لِلشَّكْلِ الأوَّلِ (أربعةٌ)، والضُّرُوبُ الممكِنَةُ الانْعِقَادِ لَهُ، بَلْ لِكُلِّ شَكْلٍ، سِتَّةَ عَشَرَ - حاصِلةٌ من ضَرْبِ المَخْصُورَاتِ الأَرْبَعِ في الأَرْبَعِ، لَكِنَّ الشَّرْطَيْنِ المَذْكُورَيْنِ جَعَلَا الضُّرُوبَ المُنْتَجَةَ أَرْبَعَةً، وفي هذا الجَعْلُ طَرِيقَانِ:

أَحَدُهُما: طَرِيقُ الإسْقَاطِ.

وَالْآخَرُ: طَرِيقُ التَّحْصِيلِ.

أَمَّا الأوَّلُ؛ فَهُوَ: أَنَّ إِيْجَابَ الصَّغْرَى أُسْقِطَ ثَمَانِيَةَ ضُرُوبٍ حاصِلةٌ من ضَرْبِ الصَّغْرَيْنِ السَّالِيتَيْنِ فِي الكَبَرِيَّاتِ الأَرْبَعِ، وَكَلِمَةُ الكَبَرَى أُسْقِطَتْ أَرْبَعَةَ ضُرُوبٍ حاصِلةٌ من ضَرْبِ الكَبَرَيْنِ الكُلِّيَّيْنِ فِي الصَّغْرَيْنِ المَوْجِبَتَيْنِ.

وَأَمَّا الطَّرِيقُ الثَّانِي؛ فَهُوَ: أَنَّ الصَّغْرَى المَوْجِبَةَ إِمَّا كُلِّيَّةً، أَوْ جُزْئِيَّةً، وَالكَبَرَى الكُلِّيَّةُ إِمَّا مَوْجِبَةٌ أَوْ سَالِيَةٌ، فَحَصَلَ أَرْبَعَةٌ من ضَرْبِ الاثْنَيْنِ فِي الاثْنَيْنِ، فَالشَّرْطَانِ عَلَى كِلَا التَّقْدِيرَيْنِ أَوْجَبَا كَوْنَ الضُّرُوبِ أَرْبَعَةً.



(الضَرْبُ الْأَوَّلُ): موجبتانِ كليّتانِ، والنتيجة: موجبةٌ كليّةٌ، (كقولنا: كلُّ جسمٍ مؤلّفٌ، و: كلُّ مؤلّفٍ مُحدَثٌ، ف: كلُّ جسمٍ مُحدَثٌ).

(و) الضَرْبُ (الثَّانِي): موجبةٌ كليّةٌ صُغرى، وسالبةٌ كليّةٌ كبرى، ينتج: سالبةٌ كليّةٌ، كقولنا: (كل جسمٍ مؤلّفٌ، و: لا شيءٌ من المؤلّفِ بقديمٍ، ف: لا شيءٌ من الجسمِ بقديمٍ).

(و) الضَرْبُ (الثَّالِثُ): موجبةٌ جزئيةٌ صُغرى، وموجبةٌ كليّةٌ كبرى، ينتج: موجبةٌ جزئيةٌ، كقولنا: (بعضُ الجسمِ مؤلّفٌ، وكلُّ مؤلّفٍ مُحدَثٌ، ينتج: بعضُ الجسمِ مُحدَثٌ).

(و) الضَرْبُ (الرَّابِعُ) موجبةٌ جزئيةٌ صُغرى، و: سالبةٌ كليّةٌ كبرى، ينتج: سالبةٌ جزئيةٌ، كقولنا: (بعضُ الجسمِ مؤلّفٌ، و: لا شيءٌ من المؤلّفِ بقديمٍ، ف: بعضُ الجسمِ ليسَ بقديمٍ)<sup>(١)</sup>.

وجهُ ترتيبِ الضُّروبِ على هذا المنوالِ هو أنَّ هذا الشَّكلَ لَمَّا أنتجَ المطالبَ الأربعةَ:

فما أنتجَ الموجبةَ الكلّيّةَ التي هي أشرفُ المحصوراتِ لأشتهاها على الشَّرَفَيْنِ: الإيجابِ والكلّيّةِ، جُعِلَ أَوَّلًا.

وما أنتجَ السَّالبةَ الكلّيّةَ التي هي أشرفُ من السَّالبةِ الجزئيّةِ لكونها أشمل

(١) لاحظ أنَّ كمَّ النتيجة هو كمُّ صغرى القياس، وكيفها كيف كبراه.

وأصسط وأنفع في العلوم جعل ثانياً.

وما أنتج الموجبة الجزئية لاشتغالها على الإيجاب، جعل ثالثاً.

وما أنتج السالبة الجزئية التي هي أحسن الجميع لتمامها كلا الشرفين جعل رابعاً، فروع في ترتيب الضروب تقديم الأشراف فالأشرف من جهة النتائج والمقدمات.

ولما فرع<sup>(١)</sup> عن بيان أسامي مقدمات القياس الاقتراضي وحدودها وتقسيمه باعتبار الصورة إلى الأشكال الأربعة، ثم بيان الشكل الأول بضروبه؛ شرع في تفسيره باعتبار ما منه تركيبه، فقال:

(القياس الاقتراضي) ينقسم إلى قسمين: حملي وشرطي، لأنه (إما أن يتركب من حمليين)، أو لا.

الأول: الاقتراضي الحملي (كما مرّ) مثاله في ضروب الشكل الأول.

والثاني: الاقتراضي الشرطي، (و) هو (إما أن يتركب (من مُتَّصِلَتَيْنِ)، ويندرج فيه ثلاثة أقسام، لأن اشتراك المتصلتين؛ إما في جزء تامّ منهما، أي تمام المقدم وتام التالي، (كقولنا: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، وإن كان النهار موجوداً فالأرض مضيئة، ينتج: إن كانت الشمس طالعة فالأرض مضيئة)، وإما في جزء غير تامّ منهما، كقولنا: كلما كان (أ) (ب) فـ: (ج) (د)، وكلّما كان (د) (هـ)، فـ: (و).

(١) في الأصل: فرع.

(ز)، وإِما في جزء تامٍّ من إحداهما<sup>(١)</sup> غير تامٍّ من الأخرى، نحو: كلِّما كان (ج) (ز) فـ: (أ) (ب)، وكلِّما كان (أ) (ب) فـ: (هـ) (ط)، وكلِّما كان (هـ) (ط) فـ: (و) (ز)، والمطلوب المطبوع هو القسم الأوَّل.

ثمَّ جوازُ التركيبِ من اللَّزوميتينِ متفقٌ عليه، ولا شكَّ فيه، وأمَّا من الاتفاقيتينِ فمختلفٌ فيه، قال السَّعدُ العلامَةُ في شرحِ الشَّمسيَّةِ: وأمَّا إذا كانت إحداهما لُزوميَّةً والأخرى اتفريقيَّةً؛ ففيه تفصيلٌ لا يليقُ بهذا الكتابِ ونحوه<sup>(٢)</sup>، فنقولُ: فكيفَ هذه الأوراقُ؟

(وإِما) أنْ يتركَبَ (من منفصلتين)، وهو أيضاً أقسامٌ ثلاثة، لأنَّ الاشتراكَ إِمَّا في جزءٍ تامٍّ منهما، أو غير تامٍّ منهما، أو تامٍّ من إحداهما غير تامٍّ من الأخرى.  
الأوَّلُ: (كقولنا: كلُّ عددٍ إِمَّا زوجٌ، أو فردٌ، وكلُّ زوجٍ إِمَّا زوجُ الزَّوجِ أو زوجُ الفردِ).

والثَّاني: نحو: دائماً إِمَّا كلُّ (أ) (ب)، وإِمَّا كلُّ (أ) (ج)، ودائماً إِمَّا كلُّ (ج) (د)، وإِمَّا كلُّ (هـ) (ز)، وهذا هو المطبوعُ، صرَّحَ به السَّعدُ العلامَةُ.  
والثَّالثُ: نحو: دائماً إِمَّا كلِّما كان (أ) (ب) فـ: (ج) (د)، وإِمَّا كلِّما كان (أ) (ب) فـ: (هـ) (ز)، ودائماً إِمَّا كلُّ (هـ) (ز)، وإِمَّا كلُّ (ج) (د).

(١) في الأصل: إحداهما.

(٢) في الأصل: نحو.

(وإِذَا) أَنْ يَتَرَكَّبَ (مِنْ حَمَلِيَّةٍ وَمَتَّصِلَةٍ)، وَلَهُ أَقْسَامٌ أَرْبَعَةٌ، لِأَنَّ الْحَمَلِيَّةَ إِذَا  
أَنْ تَكُونَ صُغْرَى، وَإِذَا أَنْ تَكُونَ كُبْرَى، وَعَلَى التَّقْدِيرَيْنِ؛ فَاَلْمُشَارِكُ إِذَا مَقْدَمُ الْمَتَّصِلَةِ  
أَوْ تَالِيَهَا.

فَالْأَوَّلُ: نَحْوُ كُلِّ (أ) (ب)، وَكُلَّمَا كَانَ كُلُّ (ج) (ب)، ف: كُلُّ (د) (هـ).

وَالثَّانِي: كَقَوْلِنَا: كُلُّ (أ) (ب)، وَكُلَّمَا كَانَ كُلُّ (د) (ج) ف: كُلُّ (هـ) (ب).

وَالثَّالِثُ: مِثْلُ: كُلَّمَا كَانَ (أ) (ب) ف (ج) (د)، وَكُلُّ (ب) (هـ).

وَالرَّابِعُ: وَهُوَ مَا يَكُونُ الْحَمَلِيَّةُ كُبْرَى وَالشَّرَكَةُ مَعَ التَّالِي (كَقَوْلِنَا: كُلَّمَا كَانَ  
هَذَا الشَّيْءُ إِنْسَانًا فَهُوَ جِسْمٌ، وَ: كُلُّ جِسْمٍ مَتَحَيِّزٌ، يَنْتُجُ: كُلَّمَا كَانَ هَذَا الشَّيْءُ  
إِنْسَانًا فَهُوَ مَتَحَيِّزٌ)، وَهَذَا الْمَطْبُوعُ.

(وإِذَا) أَنْ يَتَرَكَّبَ (مِنْ حَمَلِيَّةٍ وَمُنْفَصِلَةٍ)، وَالْمَطْبُوعُ مِنْهُ عَلَى نَوْعَيْنِ:

الْأَوَّلُ: أَنْ تَكُونَ الْحَمَلِيَّاتُ بَعْدَ أَجْزَاءِ الْإِنْفِصَالِ، وَهُوَ عَلَى ضَرَبَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ التَّأْلِيفَاتُ بَيْنَ الْحَمَلِيَّاتِ وَأَجْزَاءِ الْإِنْفِصَالِ مَتَّحِدَةً  
النَّسَبِ، كَقَوْلِنَا: كُلُّ (ج) إِذَا (ب) وَإِذَا (د) وَإِذَا (هـ)، وَ: كُلُّ (ب) (ط)، وَكُلُّ (د)  
(ط) وَ كُلُّ (هـ) <sup>(١)</sup> (ط)، يَنْتُجُ: كُلُّ (ج) (ط)، لِأَنَّ جَمِيعَ الْحَمَلِيَّاتِ صَادِقَةٌ.

وَلَا يَدُّ مِنْ صِدْقٍ أَحَدِ أَجْزَاءِ الْإِنْفِصَالِ، وَأَيُّ جُزْءٍ يُفَرِّضُ صِدْقَهُ فَهُوَ مَعَ

الحمليّة المشاركة له يُنتجُ النتيجة المطلوبة، أعني كل (ج) (ط)، وهذا معنى اتّحاد النتيجة.

وثانيهما: أن تكون التّأليفات بين الحمليّات وأجزاء الانفصال مختلفة النتيجة، وحينئذ يكون النتيجة منفصلة مركّبة من نتائج التّأليفات، كقولنا: كل (ج) إمّا (ب) وإمّا (د) وإمّا (هـ)، وكلّ (ب) (ز) وكلّ (د) (ط) وكلّ (هـ) (ف) ينتج: كل (ج) إمّا (ز) وإمّا (ط) وإمّا (ف)، لما مرّ من أن الحمليّات صادقة، ولا بدّ من صدق أحد أجزاء المنفصلة، وأي جزء تفرض صدقه ينتج هذه النتيجة.

والثاني: أن تكون الحمليّة أقلّ أجزاء من المنفصلة، (كقولنا: كل عدد إمّا زوج أو فرد، وكل زوج فهو منقسم بمتساويين، ينتج: كل عدد إمّا فرد، أو منقسم بمتساويين)، ويقع هذا على وجه آخر مذكورة في المطولات.

(وإمّا أن يتركّب (من متّصلة ومنفصلة)، وهذا على أقسام ثلاثة، لأنّ الاشتراك أيضاً إمّا في جزء تامّ منهما، أو غير تامّ منهما، أو تامّ من إحداهما<sup>(١)</sup> غير تامّ من الأخرى، وكلّ من الأوّلين على ضربين، لأنّه إمّا أن يكون المتّصلة صغرى، والمنفصلة كبرى، أو بالعكس، والمطبوع منه ما يكون المتّصلة صغرى والمنفصلة كبرى، (كقولنا: كلّما كان هذا الشّيء إنساناً فهو حيوان، و: كلّ حيوان إمّا أبيض أو أسود، ينتج: كلّما كان هذا الشّيء إنساناً فهو إمّا أبيض أو أسود).

(١) في الأصل: إحداهما.

فالحاصل أن القياس الاقتراني إما حلي، وهو ما يتركب من محض الحملية، وهذا قسم بسيط لم يُعتبر تحته أقسام، وإما شرطي، وهو ما لم يتركب من محض الحملية، وهذا ينقسم إلى أقسام خمسة، كما فصلها المصنف رحمه الله تعالى، ويندرج تحت كل قسم منها أقسام، كما نبهنا عليه، فالاقتراني ستة أقسام أشير إليها على الإجمال، وأما التفصيل فليس لها في المختصرات مجال.

قال القطب الرازي في شرح الشمسية في آخر مباحث الاقترانيات الشرطية: هذا كلام إجمالي في الاقترانيات الشرطية، وأما بيان تفاصيلها فلا يليق بالمختصرات، قلت: فما ظنك بهذه الرسالة؟

ولما فرغ عن بيان الاقتراني شرع في بيان القياس الاستثنائي؛ فقال:

(وأما القياس الاستثنائي)، قد عرفت أنه ما يكون النتيجة أو نقيضها مذكوراً فيه، ثم إنه لا يجوز أن يكون ذلك النتيجة أو النقيض نفس إحدى مقدمتيه، بل يجب أن يكون جزءاً<sup>(١)</sup> منها، والمشملة عليه شرطية قطعاً.

فالقياس الاستثنائي دائماً يكون مركباً من مقدمتين، إحداهما<sup>(٢)</sup> شرطية مفصلة أو منفصلة، والآخر أحد جزئي شرطية أو نقيضة، وهي المقدمة الاستثنائية، ويشرط لإنتاجه أمور ثلاثة:

(١) في الأصل: جزء.

(٢) في الأصل: إحداهما.

الأول: كون الشرطية موجبة.

والثاني: كونها لزومية إن كانت متصلة، وعنادية إن كانت منفصلة.

والثالث: كونها كُليّة.

إذا تمهّد هذا؛ فنقول:

أما القياس الاستثنائي، (فالشرطية الموضوعية فيه إن كانت متصلة؛ فاستثناء عين المقدم ينتج عين التالي، كقولنا: إن كان هذا إنساناً فهو حيوان، لكنه إنسان، ينتج: إنه حيوان)، لأن وجود الملزوم يستلزم وجود اللازم، (واستثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدم)، لأن انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم، ولو لم يكن كل من الاستلزامين لزماً وجود الملزوم بدون اللازم، فلا يكون اللازم لازماً، ولا الملزوم ملزوماً، وهو باطل.

(كقولنا: كلما كان هذا الشيء إنساناً فهو حيوان، لكنه إنسان فيكون حيواناً، أو) نقول: (لكنه ليس بحيوان، فلا يكون إنساناً)، ولا ينتج استثناء نقيض المقدم [نقيض التالي ولا استثناء عين التالي عين المقدم]<sup>(١)</sup>، لجواز أن يكون اللازم أعم، كما في هذا المثال، إذ لا يلزم حينئذ من انتفاء الملزوم انتفاء اللازم، ولا من وجود اللازم وجود الملزوم.

(١) في الأصل: (عين التالي لجواز أن يكون اللازم أعم) اقتصر على ذلك، لكن الأمثلة المذكورة فيها يأتي تقتضي ما أثبتناه من المطبوعة التركيبية، والله تعالى أعلم.

ونزيده ووضوحاً، فنقول: إذا قُلْتَ مثلاً: كلُّها كانَ هذا إنساناً فهو حيوانٌ، لكنه ليس بإنسانٍ، لا يلزمُ منه كونه ليس حيواناً لجواز كونه فرساً مثلاً، وكذا إذا قلت: لكنه حيوانٌ، لا يلزمُ منه كونه إنساناً لما ذكر، فوجودُ الملزومِ بدونِ اللازمِ باطلٌ قطعاً، ووجودُ اللازمِ بدونِ الملزومِ مُتحققٌ فيما يكونُ اللازمُ فيه أعمّ.

وأما إنتاجُ الاستثنائياتِ الأربعةِ فيما يكونُ اللازمُ فيه مساوياً للملزومِ، فإنَّها هو من خصوصِ المادّةِ.

(وإن كانت) الشرطيّةُ الموضوعّةُ فيه (منفصلةً)، فلا يخلو<sup>(١)</sup> من أن تكونَ حقيقةً، أو مانعةً الجمعِ، أو مانعةً الخلوّ.

(فإن كانت حقيقةً؛ فاستثناءُ عينِ أحدِ الجزأينِ يُنتجُ نقيضَ الآخرِ)، لأنَّ وجودَ أحدِ المتعاندينِ الحقيقيّينِ يوجبُ انتفاءَ الآخرِ، (كقولنا: دائماً إما أن يكونَ هذا العددُ زوجاً أو فرداً، لكنه فردٌ، فهو ليس بزوجٍ، أو) نقول: (لكنه زوجٌ، فيكونَ ليس بفردٍ، واستثناءُ نقيضِ أحدهما ينتجُ عينَ الآخرِ)، لأنَّ انتفاءَ أحدِ المتعاندينِ الحقيقيّينِ يوجبُ وجودَ الآخرِ قطعاً، (كقولنا: دائماً) (إما أن يكونَ هذا العددُ زوجاً أو فرداً، لكنه ليس بزوجٍ، فيكونُ فرداً، أو) نقول: (لكنه ليس بفردٍ، فيكونَ زوجاً).

(وإن كانت) الشرطيّةُ الموضوعّةُ فيه (مانعةً الجمعِ، فاستثناءُ عينِ أحدِ الجزأينِ ينتجُ نقيضَ الآخرِ) لامتناعِ الجمعِ بينهما، (واستثناءُ نقيضِ أحدهما لا يُنتجُ)

(١) في الأصل: يخ.



لحوازِ الخلوّ، وإنْ كانتْ مانعةُ الخلوّ فالأمر بالعكس، كما لا يخفى، والأمثلةُ ظاهرةٌ.  
 فالأقسامُ المتصورةُ في القياسِ الاستثنائيِّ سِتَّةُ عَشَرَ، لكنَّ السَّتَّةَ منها عقيمةٌ،  
 فصارت الأقسامُ المنتجةُ عَشْرَةً؛ اثنانِ من المتَّصلة، وأربعةٌ من الحقيقيَّةِ واثنانِ من  
 مانعةِ الجمع، واثنانِ من مانعةِ الخلوّ، والسَّتَّةُ العقيمةُ؛ اثنانِ منها من المتَّصلة،  
 وأربعةٌ من مانعتي الجمع والخلوّ.



## تَمَاتُ

(اعْلَمْ أَنَّ الْقِيَاسَ لَوَاحِقَ)، منها: قياسُ المركَّبِ، وهو قياسُ مركَّبٍ من مقدّماتٍ، ينتجُ مقدمتان منها نتيجةً، وهي مع مقدّمةٍ أخرى ينتجُ نتيجةً أخرى، وهكذا إلى أن يحصل المطلوبُ، وذلك إنما يكون إذا كان القياسُ المنتجُ للمطلوبِ يحتاجُ مقدّماته أو إحداهما إلى الكَسْبِ بقياسٍ آخر، وهَلُمَّ جرّاءُ، إلى أن ينتهي الكَسْبُ إلى المبادئ<sup>(١)</sup> البديهيّة أو المسلّمة، فيكونُ هناك قياساتٌ مرتّبةٌ محصّلةٌ للمطلوبِ، فسُمِّيَ ذلك قياساً مركّباً، وعُدَّ من اللّواحقِ.

ثُمَّ إِنَّ ضَرْحَ النَّتَائِجِ يُسَمَّى مَوْصُولَ النَّتَائِجِ، كَقَوْلِنَا: كُلُّ (ج) (ب)، و: كُلُّ (ب) (د)، ف: كُلُّ (ج) (د)، ثُمَّ كُلُّ (د) (أ)، ف: كُلُّ (ج) (أ)، ثُمَّ كُلُّ (أ) (هـ)، ف: كُلُّ (ج) (هـ)، وإِلا يُسَمَّى مَفْصُولَ النَّتَائِجِ، كَقَوْلِنَا: كُلُّ (ج) (ب)، و: كُلُّ (ب) (د)، و: كُلُّ (د) (أ)، و: كُلُّ (أ) (هـ)، ف: كُلُّ (ج) (هـ).

ومنها: قياسُ الخلفِ، وهو قياسٌ يُثَبِّتُ المطلوبَ بِإِبْطَالِ نَقِيضِهِ، وَإِنَّمَا سُمِّيَ

(١) فِي الْأَصْلِ جَاءَتْ عَلَى هَذِهِ الصُّورَةِ: الْمَدَادِي.

فإنه باطل في نفسه، أو لأنه يُنتج الباطل على تقدير عدم حقيقة المطلوب.  
فمنه ما ذكره في إثبات العكس، كما مرّ، ونزيده بياناً، فنقول:

ولنفرس أن معنا مقدّمة صادقة في نفس الأمر، وهي: كل (ب) (أ)، أو  
مقدمة متممة فيه<sup>(١)</sup>، وهي كل (ج) (أ)، وليكن المطلوب: ليس كل (ج) (ب)، ثمَّ  
ليصور القياس هكذا: لو كذب ليس كل (ج) (ب) لصدق كل (ج) (ب)، وكل  
(ب) (أ)، ينتج: لو كذب ليس كل (ج) (ب) لكان كل (ج) (أ)، ثمَّ نستثني من  
ذلك النتيجة نقيض تاليها، فنقول: لكن ليس كل (ج) (أ)، لأنَّ كل (ج) (أ) ممتنع،  
فليس كل (ج) (ب)، وهو المطلوب، فعلى هذا يكون قياس الخلف مركباً من  
قياسين، أحدهما اقتراني مركّب من متصلة وحليّة، والآخر استثنائي مركّب من  
نتيجة ذلك الاقتراني واستثناء نقيض تاليها.

ومنها: الاستقراء، وفسّروه بأنه الحكم على كليّ لوجوده في أكثر جزئياته،  
فيشعر بهذا استقراء ناقصاً، وهو المعارف المتبادر عند الإطلاق، أو لوجوده في جميع  
الجزئيات، فيسمى هذا استقراء تاماً، وقياساً مقسماً، وهذا يفيد اليقين دون الأوّل.

وقال السعد العلامة: في تفسيرهم تسامح ظاهر، لأنَّ الاستقراء حجة  
وصلة إلى التصديق الذي هو الحكم الكليّ، وإثبات الحكم الكليّ هو المطلوب من  
الاستقراء، لا بعينه.

(١) قوله (فيه)، أي. في نفس الأمر.

ثم قال<sup>(١)</sup>: والصحيح في تفسيره ما ذكره الإمام حجة الإسلام موافقاً لكلام أبي نصر الفارابي، وهو أنه عبارة عن تصفح أمور جزئية للحكم بحكمها<sup>(٢)</sup> على أمر يشتمل تلك الجزئيات، فتصفحنا جزئيات الأمر الشامل لنطلب الحكم في واحد واحد هو الاستقراء، وإيجاب الحكم لذلك الأمر الكلي أو سلبه عنه هو نتيجته، وإثبات سمي استقراءً، لأن المستقري يتبع الجزئيات، والاستقراء في اللغة هو التبع.

ومنها: التمثيل، وفسّره بأنه إثبات الحكم في جزئي لثبوته في جزئي آخر لمعنى مشترك بينهما، والمتكلمون يسمونه استدلالاً بالشاهد على الغائب، والفقهاء قياساً.

قال السعد العلامة: في هذا التفسير تسامح مثل ما مرّ في الاستقراء، والأصوب أنه تشبيه جزئي [بجزئي<sup>(٣)</sup>] في معنى مشترك بينهما ليثبت في المشبه الحكم المثبت<sup>(٤)</sup> في المشبه به المعلن بذلك المعنى، كقولنا: السماء حادث، لأنه كالبيت في التأليف الذي هو علّة الحدوث، وإذا ردّ إلى صورة القياس صار هكذا: السماء

(١) أي السعد العلامة.

(٢) في الأصل: لحكم يحكمها. والتصويب من شرح الشمسية للتفتازاني، انظر: ص ٣٦٤، طبعة دار النور المبين.

(٣) ساقطة من الأصل، وأثبتناها ليستقيم المعنى ويصحّ عود ضمير المثني، وهي كذلك في شرح الشمسية للتفتازاني، انظره: ص ٣٦٥.

(٤) في الأصل: المثبت، وهو من الإثبات، وفي شرح الشمسية للسعد: الثابت، وهو من الثبوت.

مؤلف، وكل مؤلف محدث، فالجزئي الأول أصغر، والثاني شبيهه، والحكم أكبر،  
والمعنى المشترك أوسط، فالتكلمون يسمون الأصغر غائباً، والشبيه شاهداً،  
والفقهاء يسمون الأصغر فرعاً، والشبيه أضلاً، والأكبر حكماً، والأوسط جامعاً،  
ووجه التسمية ظاهر في الكل.

ثم إن لهم في بيان عليّة المعنى المشترك طريقتين:

الأول: الدّوران الخاص، وهو ترتب الحكم على ما له صلوح العليّة وجوداً  
وعدماً، بمعنى أن الحكم ثبت عند ثبوت ذلك الشيء، وانتفى عند انتفائه، وبهذا  
الاعتبار يُسمى الحكم دائراً، وذلك الشيء مداراً، والدّوران علامة كون المدارِ علّة  
للدائر

والثاني: التقسيم الغيرُ المردّد بين النّفي والإثبات وإبطال عليّة ما عدا  
الجامع، كما يقال: علّة حدوث البيت؛ إمّا الوجود، وإمّا كونه قائماً بنفسه، وإمّا  
التأليف، والأوّلان باطلان ضرورة انتقاضيهما بالواجب، فتعيّن التأليف.  
ولا شك أن كلا الطّريقتين مما لا يفيد اليقين.

أمّا الأوّل؛ فلأنّ الترتيب وجوداً وعدماً في بعض الصّور لا يفيد العليّة،  
وفي جميعها إنّما يكون باستقراء تامّ، وهو في غاية التعرّش، بل في حدّ التعذر.  
وأما الثاني؛ فلأنّ هذا التقسيم غير حاصر، فيجوز أن يكون العلّة غير ما

ذُكر، هذا كله في شرح الشَّمسية للسَّعد العَلَّامة<sup>(١)</sup>.

وفيه أيضاً<sup>(٢)</sup>: اعلم أنه لا نزاع في أن الاستقراء والتمثيل لا يفيدان إلا الظنَّ، انتهى. يريد من الاستقراء الاستقراء الغير التَّام، كما هو متبادر، إذ التَّام يفيد اليقين كما سبق، ومرادهم بعدم إفادة التَّمثيل إلا الظنَّ إنَّها هو بالنسبة إلى غير المجتهد، وأمَّا بالنسبة إلى المجتهد فهو يفيد، فاعرفه.

اعلم أن القوم قد وضعوا لكل من الصَّناعات الخمس باباً لعظمة شأنها، وجلالة قدرها، إلا أن العَجَب منهم أنهم قد قَصَّروا المسافة في بيانها، وطَوَّلوا احتياج مقالهم في تفاصيلها، مع كثرة فوائدها وثمراتها، ومع كونها موادَّ المطلب الأعلى في الفنِّ، وطَوَّلوا أذيال المباحث في القضايا وأقسامها وأحكامها مع قِلَّة جدواها، ومع عدم كونها مقصودة بالذَّات.

وقد أشار المصنِّف رحمه الله تعالى إلى كل من الصَّناعات إشارةً إجماليةً في غاية الإيجاز، غير واصِلَةٍ إلى حدِّ التَّعمية والإلغاز، ونحن نقتفي أثرهم، فنقول:

(١) انظر: شرح الشَّمسية للتفتازاني: ص ٣٦٥-٣٦٦.

(٢) أي في شرح الشَّمسية للتفتازاني: ص ٣٦٧.





## [الباب الخامس: ما يكون الغرض منه تحقيق الحق]

الباب الخامس: فيما يكون الغرض منه تحقيق الحق على وجه لا يحوم حوله شك، ولا يتطرق إليه تغيير أصلاً، وهو:

(البُرْهَانُ، وهو قياس مؤلف من مقدمات يقينية لإنتاج اليقين).

قوله: قياس، جنس شامل للصناعات الخمس.

وقوله: مؤلف من مقدمات، يحدد حدو: مقول على كثيرين.

وقوله: يقينية يخرج ما عداه، وبهذا القدر تمّ التعريف جمعاً ومنعاً.

فقوله: لإنتاج اليقين، جيء به ليكون التعريف شاملاً على العلل الأربع، فيكون أتم وأكمل والطف.

واليقين هو التصديق الجازم المطابق للواقع.

فالمؤلف؛ إشارة إلى العلة الصوريّة إشارة ظاهرة كالمطابقة، وإلى الفاعليّة إشارة دون ذلك، والفاعل هو القوّة العاقلة، فإنها وإن كانت قابلة للإدراكات، لكنها فاعلة لتأليفها، وقال بعضهم: إنّ الفاعل هو النفس الناطقة والقوّة العاقلة آلة

في تأليفها.

هذا؛ و: المقدمات، إشارة إلى العلة المادية، و: لإنتاج اليقين، إلى العلة الغائية.

فإن قلت: البرهان قياس، فأخذ القياس في تعريفه تكراراً، وأخذ المقدمات دوراً، لأن المقدمة ما جعلت جزء قياس أو حجة، فمعرفتها موقوفة على معرفة القياس، فلو انعكس لدار بلا مزية.

قلت: البرهان قياس مخصوص، وما في التعريف عام، فلا تكرار، وأما المقدمة فإنها تتوقف على مطلق القياس لا القياس الخاص، فلا دور.

ثم إن مقدمات البرهان لا يجب أن تكون من الضروريات الست الآتية، بل قد تكون من الكسبيات المنتهية إليها، فيجوز أن يؤلف من المقدمتين؛ بديهيتين، أو مكتسبتين، أو مختلفتين، فقله: من مقدمات يقينية، أعني من أن تكون بديهة بالذات، أو بالواسطة بأن تكون مكتسبة متهية إليها.

(واليقينيات)، وتسمى القضايا الواجب قبولها، أقسام (ستة).

فإن قلت: اليقينيات قد تكون مكتسبة، فكيف حصروها في الست الضرورية، قلت: مقصودهم تقسيم المواد الأول، وهي منحصرة في الست، والمكتسبات ليست بأول، بل هي ثوان، أو ما فوقها، ووجه الضبط:

أن العقل إما أن يحتاج في الحكم اليقيني بعد تصور الطرفين إلى ما تنضم إليه،

أولاً، الثاني: الأوليات، وإن كان الأول؛ فيما أن يكون المحتاج إليه حساً، أو وسطاً حاضراً في الذهن، الثاني: قضايا قياساتها معها، وإن كان الأول؛ فيما أن يحتاج اليقين بعد الإحساس إلى شيء غيره، أو لا، الثاني: المشاهدات، وإن كان الأول، فيما أن يتوقف على حكم العقل بامتناع تواطئ الخبرين على الكذب، أو يتوقف على الحدس<sup>(١)</sup>، أو على تكرار المشاهدات، الأول: المتواترات، الثاني: الحدسيات، الثالث: المجربات، وأراد المصنف رحمه الله تعالى الإشارة إليها، فقال:

(أوليات)، أي: أولها أوليات، أو منها أوليات، أو بدّل من أقسام، وكذا الكلام في البواقي، وهي: قضايا يجزم العقل بحكمها بمجرد تصوّر طرفيها، (كقولنا: الواحد نصف الاثنين، والكل أعظم من الجزء)، والنقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان، والجسم الواحد لا يكون في مكانين في آن واحد، إلى غير ذلك.

(و) الثاني: (مشاهدات)، وهي: قضايا يحكم العقل بها بواسطة الحواس الظاهرة، وتسمى حسّيات، (كقولنا: الشمس مشرقة، والنار محرقة)، أو بواسطة الحواس الباطنة، وتسمى وجدانيات، كقولنا: إن لنا خوفاً وطمعاً.

اعلم أن الأحكام الحسيّة كلّها جزئية، لأنّ الحسّ المجرد لا يفيد مثلاً إلا أن هذه النار حارّة، وأمّا الحكم بأنّ كلّ نار حارّة؛ فعقليّ: استفاده العقل من الإحساس بجزئيات ذلك الحكم والوقوف على عليه، لكن لما كان للإحساس مدخل في ذلك

سُمِّيتِ الأحكامُ الكلِّيَّةُ المستفادَةُ من إحساسِ الجزئياتِ مشاهداتٍ.

(و) الثالث: (مجرَّبات)، وهي قضايا يجزُّمُ العقلُ بها بواسطة تکرُّرِ الإحساسِ، وتشتمل على قياسٍ خَفِيِّ، (كقولنا: شربُ السَّقْمُونِيا يُسهِّلُ الصَّفراءَ) فهذا الحكمُ يتکرَّرُ الإحساسِ مشتملاً على أنه دائمي الوقوعِ أو أكثره، وكلُّ ما كان شأنه هذا لا بدَّ من سببٍ، فهذا لا بدَّ له من سببٍ، ولا شكَّ في أنه كلما عَلِمَ وجودُ السَّببِ عَلِمَ وجودُ المسبَّبِ قطعاً، وإن لم يُعرفْ ماهيَّةُ السَّببِ.

(و) الرابع: (حدسيَّات)، وهي: قضايا يحكمُ بها العقلُ بواسطة الحدسِ، وهو سرُّه بأنه: سرُّةُ انتقالِ الدَّهْنِ من المبادي إلى المطالبِ، وفيه مسامحةٌ ظاهرةٌ.

والأصوبُ أنه عبارةٌ عن الظَّفَرِ عند الالتفاتِ إلى المطالبِ بالحدودِ الوسطى دفعةً، وتشتملُ المطالبِ مع الحدودِ الوسطى في الدَّهْنِ من غيرِ حركةٍ، ولعلَّ هذا مرادٌ من قال: إنه سنوحُ المبادي والمطالبِ في الدَّهْنِ دفعةً، انتهى، بخلافِ الفكرِ؛ فإنه حركةٌ في المعاني من المطالبِ في مباديها، فربما ينقَطِعُ، وربما يتأدَّى، وإذا تأدَّى إليها يتمُّ بحركةٍ أخرى من المبادي إلى المطالبِ، فهو حينئذٍ مفتقرٌ إلى حركتين، ففيه: إمكانُ عدمِ التأدِّي ووجودُ الحركةِ أو الحركتين، وفي الحدسِ: امتناعُ عدمِ التأدِّي وعدمِ الحركةِ أضلاً، إذ الانتقالُ فيه دَفْعِيٌّ، لا تدريجيٌّ، فإطلاقُ السُّرعةِ تجوِّزُ كما سبقه السَّعدُ العلَّامة، وهذا أيضاً يشتملُ على تکرُّرِ الإحساسِ والقياسِ الخَفِيِّ.

(كقولنا: نورُ القمرِ مستفادٌ من الشَّمسِ)؛ لما يَرى من اختلافِ تشكُّلاتِ نوره بحسبِ اختلافِ أوضاعِهِ من الشَّمسِ قُرباً وبعُداً.

والفرق بينها وبين المجربات أن السبب فيها معلوم السببية والماهية جميعاً،  
وفي المجربات معلوم السببية ومجهول الماهية، على ما قالوا.

(و) الخامس: (متواترات)، وهي: قضايا يحكمُ بها العقلُ بواسطة إخباراتِ  
الأشخاص وكثرة الشَّهادات، بحيث يستحيلُ تواطؤهم على الكذب، كالحكمِ  
بوجودِ مكَّة وبغداد، وتشتمل على قياسٍ خفيٍّ أيضاً، (كقولنا: رسولنا ونبينا  
وسيدنا ومولانا وشفيعنا<sup>(١)</sup>) (محمد عليه الصَّلوة والسَّلام ادَّعى النبوة وأظهر  
المُعجزة)، فإنَّ هذا الحكم إذا سُمِعَ مرَّةً بعد أخرى، واقرنَ به أنه كلامٌ سمع من  
أشخاص لا يتصوَّر توافقهم على الكذب، وكلُّ ما يكون شأنه هذا فمضمونه حقٌّ  
وصدقٌ حصل الجزمُ واليقينُ، بلا ريب.

ويشترطُ فيها الاستنادُ إلى الحسِّ، حتَّى لا يعتبرُ التواترُ فيما أُسندَ إلى العقل<sup>(٢)</sup>،  
ولا يشترطُ أن يكونَ للمخبرين حَدٌّ معيَّنٌ في العدد، كما ذهبَ بعضهم إلى اشتراطِ  
الخمسة، وبعضهم إلى اثني عشر، وبعضهم إلى أربعين، وبعضهم إلى سبعين، فإنَّ  
ذلك مما يختلف باختلاف الوقائع والمخبرين والمستمعين، بل الضَّابطُ إنما هو

(١) إطناب بليغ، مطابقة لمقتضى مقام الشارح من محبة النبي عليه الصَّلوة والسلام الذي بالصَّلوة  
عليه تفتتح أبواب المواهب العلية.

(٢) في الأصل: المشاهدة، والمشاهدة ظاهرة في الحسِّ، والتواتر معتبر فيما استند إلى الحسِّ،  
فالصواب ما أثبتناه من المطبوعة التركية، وإن كانت بمعنى الوجدان، على غير الظاهر، فلا  
يستند التواتر إلى الوجدانيات أصلاً، والله تعالى أعلم.

حصول اليقين، وزوال الاحتمال والشك، فإننا قاطعون بحصول العلم بالمتواترات من غير معرفة بعدد مخصوص، ثم العلم الحاصل من كل من التواتر والحدس والتجربة لا يكون حجة على الغير لجواز أن يحصل له ذلك.

(و) السادس: (قضايا قياساتها معها)، وتسمى القضايا الفطرية القياس، وهي القضايا التي يحكم بها العقل بواسطة قياس لا يغيب وسطه عن الذهن عند حصول طرفي القضية، (كقولنا: الأربعة زوج)، فإن الحكم بالزوجية للأربعة إنما هو (بسبب وسط)، وهو ما يقارن قولنا: لأنه حين يقال: لأنه كذا (حاضر في الذهن)، بحيث لا يغيب عنه عند تصور الأربعة والزوج، (وهو) أي ذلك الوسط الذي نه حكم بالزوجية للأربعة (الانقسام بمتساويين).

وصورة القياس هكذا: الأربعة زوج لأنه منقسم بمتساويين، وكل منقسم بمتساويين زوج، فهو زوج.

## الباب السادس

فيما يكون الغرض منه حفظ الوضع أو هدمه

وهو: (الجدل)، وهو قياس مؤلف من مقدمات مشهورة، أو مسلمة، وقد فات المصنّف والشارحين، اللهم إلا أن يراد بالمشهورة أعمّ منها، ومن المسلمة تغليبا، أو يكون ذلك من باب الاكتفاء، كما في قوله تعالى: ﴿تقيكم الحرّ﴾، فتأمل.

ثم القضايا المشهورة هي التي تطابق فيها آراء الكل، نحو: العدل حسن، والظلم قبيح، أو آراء الأكثر، كقولنا: الله واحد، أو آراء طائفة مخصوصة، كقول غير المليين: ذبح الحيوانات قبيح.

ولا يشترط فيها اليقين ومطابقة الواقع، بل المعتبر هو الشهرة وتطابق الآراء، سواء كانت يقينية، أو لا، وسواء كانت صادقة أو كاذبة.

وبعض القضايا يكون أوليا باعتبار، ومشهورا بآخر إلى حيث تشبه بالأوليات، ويفرق بأن الإنسان لو فرّض نفسه خالية عن جميع الأمور المغايرة لتعقله يحكم بالأوليات دون المشهورات.

ثم إن الشهرة مما تختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة، وبحسب اختلاف

## العبادات والصناعات.

هذا، والقضايا المسلّمة هي التي يأخذها أحد الخصمين مُسلّمة من صاحبها  
 من عليها الكلام، أو تكون مُسلّمة بين أهل تلك الصناعة، فالقياسُ المؤلّف من  
 المهورات أو المسلّمات، سواء كانت مقدّماته من إحداهما، أو منهما؛ يُسمّى جَدَلًا،  
 وهو أعمُّ من البرهان بحسب المادّة، لا بحسب الصّورة، على ما هو الظاهر من  
 التعريف. لكن قال السّعدُ العلّامة: إنه أعمُّ من البرهان بحسب الصّورة أيضًا، لأنّ  
 المعبر فيه الإنتاج بعد التسليم، سواء كان قياساً، أو استقراءً، أو تمثيلاً، والبرهان لا  
 يكون إلا قياساً. تأمل.

وإذا كان الغرض من الجدَل حفظَ الوضع أو هدمَه؛ فالجدلي قد يكون  
 حسيّاً حافظاً للمدعى، وقد يكون سائلاً هادماً له.

وعاية سعي الأوّل: أن لا يصير مُلزماً اسم مفعول، وغاية سعي الثاني: أن  
 يكون مُلزماً اسم فاعل.

اعلم أنه لا نزاع لأحد في أن البرهان هو أشرف الأقيسة، وأنّ المغالطة هي  
 أفسها، لكن وقع النزاع في أن الجدَل أشرف من الخطابة أم أن الأمر بالعكس؟  
 وشيخ القوم ذهب إلى الثاني، فقدّم الخطابة على الجدَل، وإمامهم بيّن وجهه بكلام  
 مفصّل في شرح الإشارات، فلو قدّم المصنّف الخطابة على الجدَل لكان أولى،  
 ويحتمل احتمالاً بعيداً بل أبعد أن يكون نسخة المصنّف كذلك، وأنّ تقديم الجدَل  
 من تحريفات النّاسخين، فافهم.



## [الباب السابع: فيما يكون الغرض منه الإقناع]

الباب السابع: فيما يكون الغرض منه إقناع من هو قاصر عن إدراك المقدمات  
البرهان أو ترغيب الناس فيما ينفعهم، أو تنفيرهم عما يضرهم.

وهو: (الخطابة)، وهي (قياس مؤلف من مقدمات مقبولة) مأخوذة من  
شخص معتقد فيه بسبب من الأسباب، وهو إما أمر مساوي كالمعجزات  
والكرامات، كما في الأنبياء والأولياء، أو اختصاص بمزيد عقل ودين، كما في العلماء  
والصلحاء، وقد تُقبل من غير أن تنسب إلى أحد كالأمثال السائرة، (أو) مؤلف من  
مقدمات (مظنونة)، وهي أعني المقدمات المظنونة قضايا يحكم العقل بها بسبب  
ترجح جانب الحكم، نحو: كل من يطوف بالليل فهو سارق، والمراد بالظن الحكم  
بالطرف الراجح من طرف الحكم مع تجويز الطرف الآخر، وإن صرح المستعمل  
إياها بالجزم في الخطابات، ولم يتعرض لتجويز الطرف الآخر.

ويدخل فيه المجربات الأكثرية والمتواترات والحدسيات والمقدمات الغير  
اليقينية، فالخطابة أعم من أن تكون قياساً أو استقراءً أو تمثيلاً، وقد تكون على  
صورة قياس غير يقيني الإنتاج، على ما قرره السعد العلامة.



## [البابُ الثامن: فيما يكون الغرض منه انفعال النَّفس]

البابُ الثامن: فيما يكون الغرضُ منه انفعال النَّفسِ بقبضٍ أو بسطٍ أو نحوهما، ليصيرَ ذلك مبدأً فعلٍ أو تركٍ أو رضاءٍ أو سخطٍ أو نوعٍ من اللذات، وهو: (الشَّعر)، فإنَّ الأشعارَ تفيد منها ما لا يفيد غيرها، (وهو: قياسٌ مؤلَّف من مقدماتٍ)، سواءً كانت مسلَّمةً أو لا، وسواءً كانت صادقةً أو لا، (تنبسطُ منها النَّفسُ) نحو: الخمرُ ياقوَّةٌ سيَّالةٌ (أو تنقبضُ)، نحو: العسلُ مُرَّةٌ مهوَّعة.

والمقدماتُ المؤلَّفةُ منها الشَّعرُ تسمَّى مخيَّلاتٍ، وأسبابُ التخيلِ كثيرةٌ لا تكادُ تنضبُ، فبعضُها يتعلَّقُ باللفظِ، وبعضُها بالمعنى، وبعضُها بغيرهما.

ثمَّ إنَّ القُدَّماءَ اقتصروا في الشَّعرِ على التخيلِ فقط، ولم يعتبروا الوزنَ، والمحدِّثون اعتبروهما، والجمهورُ لم يعتبروا إلا الوزنَ، وهو المشهورُ الآن.

والوزنُ: هيئةٌ نافعةٌ لِنِظامِ ترتيبِ الحركاتِ والسكناتِ وتناسُبِها في العددِ والمقدارِ، بحيثُ تجدُ النَّفسُ من إدراكها لذَّةً مخصوصةً.

وقال بعضُ المحقِّقين: مقدِّماتُ الشَّعرِ وإن لم تكن قضايا بالفعل بحسبِ نفسِ الأمرِ، على ما هو المشهورُ من عدمِ تعلُّقِ التَّصديقِ بها، إلا أنها قضايا بالفعلِ

بحسب اللفظ والظاهر لإظهار التصديق فيها لتفيد قبضاً أو بسطاً، وبهذا المقدار لم يخرج من تعريف القياس، انتهى.

ثم أعلم أن مقدمات كل من البرهان والجدل والخطابة والشعر متداخلة في نفس الأمر، كما أشير إليه، والتعيين والامتيان إنما هو بالحيثيات، إذ هي معتبرة في المعارف الاصطلاحية، كما مر غير مرة.

متحقق المقام على وجه يتضح المرام، وخلاصة الكلام على ما قرره بعض الأعلام، هو أن مقدمات البرهان تؤخذ من حيث إنها يقينية، وإن اتفق كونها مشهورة، ووجب كونها مسلمة، ومقدمات الجدل تؤخذ من حيث إنها مشهورة، وإن كانت في الواقع يقينية بل أولية، ومقدمات الخطابة تؤخذ من حيث إنها مقبولة أو مطلوبة، وإن كانت في الواقع يقينية أو مشهورة أو مسلمة، ومقدمات الشعر تؤخذ من حيث إنها مؤثرة في النفس، سواء كانت يقينية أو مشهورة أو مقبولة أو مطلوبة، صادقة أو كاذبة، فخذ بجميع مشاعرك، واضممه إليك بقوة، فإنه من العائس عرائس ما أهدها ذو الحول والقوة، فله الحمد والمنة، وعلى حبيبه الصلوة والحيية.

## الباب التاسع

### فيما يكون الغرض منه مجرد تغليط الخصم وتبكيته

وهو (المغالطة)، وأعظم فائدتها معرفتها ليُحْتَرَزَ عنها، والله درُّ الشاعر في قوله:

عرفت الشرَّ لا للشرِّ لكن لتوقيه      فمن لا يعرف الخير من الشرِّ يقم فيه  
(وهي قياس مؤلف من مقدّمات شبيهة بالحق)، وليست به، كما يقال لصورة  
الفرس المنقوشة: هذا فرس، وكلُّ فرسٍ صهال، فهذا صهال، ويسمى هذا  
سَفْسَطَةً، (أو) مؤلف من مقدّمات (وهمية كاذبة)، نحو: إنَّ وراء العالم فضاء لا  
يتناهى<sup>(١)</sup>، وهذه أيضاً تسمى سَفْسَطَةً إنَّ قولَ بها الحكيم، ومشاعبة إنَّ قولَ بها  
الجدلي، فالمغالطة منحصرةٌ فيهما.

وقد تكون الوهميات مُلتَبَسَةً بالأوليات، ولولا دفع الشرائع والعقول لبقيت  
على التباسها.

(١) في الأصل: بتناهى.

لَمْ يَنْ كَلَّ مِنْ الْجِدْلِ وَالْخِطَابَةِ وَالشُّعْرِ وَالْمَغَالِطَةِ لَمَّا كَانَ مُؤَلِّفًا مِنَ الْمَقَدِّمَاتِ الْعَمْرِ الْقَبِيصَةِ؛ قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: (وَالْعُمْدَةُ هِيَ الْبَرْهَانُ لَا غَيْرُ)، لِأَنَّ إِبْهَاتِ الْعُقَايِدِ الْحَقَّةِ الْمَوْصِلَةَ إِلَى دَرَجَاتِ الْجَنَانِ وَرِضَاءِ الرَّحْمَنِ، وَالتَّحْلِيَّ بِهَا، وَإِبْطَالِ الْعُقَايِدِ الْبَاطِلَةِ الْمُؤَدِّيَةِ إِلَى دَرَكَاتِ النَّيْرَانِ، وَالتَّخْلِيَّ عَنْهَا، إِنَّمَا يَتَأَدَّى بِالْبَرْهَانِ، كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى أَرْبَابِ النَّهْيِ وَالْعُرْفَانِ.

قِيلَ: كُلُّ مَنْ الْبَرْهَانِ وَالْخِطَابَةِ وَالْجِدْلِ عُمْدَةٌ وَمُعْتَمَدٌ عَلَيْهِ فِي الدَّعْوَةِ إِلَى سَبِيلِ الْحَقِّ، يُشِيرُ إِلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجِدْ لَهُمُ يُلَاقِي هِيَ أَحْسَنُ﴾<sup>(١)</sup>، فَالْحُكْمَةُ إِشَارَةٌ إِلَى الْبَرْهَانِ، وَالْمَوْعِظَةُ الْحَسَنَةُ إِلَى الْخِطَابَةِ، وَجَادَلَهُمُ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَى الْجِدْلِ، لَكِنْ بِالنِّسْبَةِ إِلَى نَفْسِ الْمُسْتَدِلِّ الْعُمْدَةُ هِيَ الْبَرْهَانُ، فَافْهَمُ.

## [خاتمة الشّارح]

جعلنا الله ثابتين على العقائد الحقّة في الحال والمآل، وعَصَمَنَا عن زوالها، لا سيّما في وقتِ النَّزَعِ وحينِ الارتحال، آمين.

اللهمَّ يا مُقَلِّبَ القلوبِ ثَبِّتْ قلوبنا على دينك، ويا مصرِّفَ القلوبِ صرِّفْ قلوبنا نحو رضائك بحرمة حبيبك محمدٍ عمدة أنبيائك وزبدة أصفيائك<sup>(١)</sup>.

---

(١) جاء في آخر الأصل ختم الطبع، وهو: قد كمل هذا الشرح اللطيف للرسالة الأثرية الميزانية للفاضل الخطير الكامل التحرير المشهور بالكلنبوي، عليه رحمة ربه القوي، في ظلّ حضرة السلطان الأعظم، الخاقان المعظم، السلطان ابن السلطان، السلطان (عبد العزيز خان)، خلّد الله خلافته إلى آخر الدوران، في المطبعة العامرة بنظارة صاحب العطفة والكمال حضرة (السيد أحمد الكمال) الأفندي ناظر المعارف العمومية، وبإدارة حضرة الأستاذ الأكرم (السيد أحمد الطاهر) الأفندي مدير المطبعة السلطانية، في أوائل ربيع الآخر لسنة ثلث وثمانين ومئتين وألف. وقد أتممت النظر في هذا الشرح تحقيقاً وتعليقاً بمنّ الله وكرمه في غرة شعبان ١٤٣٦ من هجرة سيد الأنام عليه الصلاة والسلام.





## فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة التحقيق .....	٥
ترجمة العلامة الشارح الكلنبوي .....	٧
نص الشرح المحقق .....	١٩
مقدمة شرح إيساغوجي .....	٢١
تمهيد .....	٣٣
الباب الأول: مبادئ التصورات .....	٣٥
الباب الثاني: مقاصد التصورات .....	٦٣
تذييل: في الماهية .....	٦٩
تنبيه: استعمال الحد بمعنى المعرف .....	٧١
الباب الثالث: مبادئ التصديقات .....	٧٣
تنبيه: في أدوات الانفصال .....	٩٤
الباب الرابع: في بيان مقاصد التصديقات .....	١٠٩

١٣١	..... تنهات
١٣٧	..... الباب الخامس: ما يكون الغرض منه تحقيق الحق
١٤٣	..... الباب السادس: فيما يكون الغرض منه حفظ الوضع أو هدمه
١٤٥	..... الباب السابع: فيما يكون الغرض منه الإقناع
١٤٧	..... الباب الثامن: فيما يكون الغرض منه انفعال النفس
١٤٩	..... الباب التاسع: فيما يكون الغرض منه مجرد تغليب الخصم
١٥١	..... خاتمة الشارح
١٥٣	..... فهرس المحتويات

